

تجدد بيد وقت المذاهب الفلسفية والكلامية

الطبعة الثانية



دار الحكمة

دكتور محمد عاطف العراقي

تجديد في المذاهب الفلسفية والكلامية

دكتور محمد عاطف العراقي

مدرس تاريخ الفلسفة
كلية الآداب - جامعة القاهرة



دار المغارف بمصر

الطبعة الأولى ١٩٧٣

الطبعة الثانية ١٩٧٤

الناشر : دار المعارف بمصر - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج.م.ع .

الإهداء

إلى رائد عظيم من رواد الفكر الفلسفي في العالم العربي
إلى أستاذي الدكتور عثمان أمين
أهدى هذا الكتاب تقديراً لدوره الكبير في إثراء الفكر الفلسفي
محمد عاطف العراقي

ملحوظات :

الرموز والإشارات المستخدمة في هذا الكتاب كآلاتي :

ن = فن

م = مقالة

ف = فصل

ر = رسالة

ن١ = السماع الطبيعي

ن٢ = السماء والعالم

ن٣ = الكون والفساد

ن٤ = الأفعال والانفعالات

ن٥ = المعادن والآثار العلوية

ن٦ = النفس

ن٧ = النبات

ن٨ = الحيوان

فهرس

١ - فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
١٣	تصدير عام
	الباب الأول
	مذاهب متكلمى وفلاسفة العرب فى السببية والعلبية (من خلال منظور تجديدى)
٤٥	الفصل الأول : المعتزلة والخبرية
٤٧	أولاً : تمهيد
٥٠	ثانياً : مذهب المعتزلة
٥٤	ثالثاً : نص لأحد رجال المعتزلة (القاضى عبد الجبار)
٥٦	رابعاً : رأى أهل الجبر
٥٧	الفصل الثانى : الأشاعرة ونقدم للفرق المخالفة لآرائهم
٦١	أولاً : مقدمة
٦٢	ثانياً : نقد الأشاعرة لأصحاب الطوائع
٦٤	ثالثاً : نقد الأشاعرة للفلاسفة
٦٦	رابعاً : نقد الأشاعرة للمعتزلة
٦٨	خامساً : رأى الأشاعرة
٧١	سادساً : نص لأحد رجال الأشاعرة (الباقلانى)
٧٥	الفصل الثالث : الكندى ومشكلة السببية
٧٧	أولاً : تقديم

الصفحة	الموضوع
٧٧	ثانياً : التفرقة بين الفعل الحقيقي والفعل بالمجاز .
٨٠	ثالثاً : العلل الأربع
٨٣	الفصل الرابع : ابن سينا وعلل الموجودات
٨٥	أولاً : تقديم
٨٧	ثانياً : الجانب النقدي من مذهبه
٨٩	ثالثاً : العلل الأربع
٩٤	رابعاً : نصاب لابن سينا
٩٤	النص الأول : في تعريف أشد العلل اهتماماً للطبيعي في بحثه .
٩٦	النص الثاني : في تعريف أصناف علة علة من الأربع .
١٠١	الفصل الخامس : الغزالي ووقفه من مشكلة السببية
١٠٢	أولاً : تمهيد : فكر الغزالي تقليد للأشاعرة
١٠٤	ثانياً : رأى الغزالي في صورته الكلامية
١٠٩	الفصل السادس : مشكلة السببية عند ابن رشد
١١١	أولاً : تمهيد
١١٢	ثانياً : جوانب رأى ابن رشد ونقده للأشاعرة والغزالي .

الباب الثاني

مذاهب كلامية حول القضاء والقدر

(نقد إطارها الجدلي برؤية تجديدية)

١٢٣	الفصل الأول : الجبرية والمعتزلة
١٢٥	أولاً : الجبرية
١٢٦	ثانياً : نقد رأيهم واتجاههم
١٢٧	ثالثاً : المعتزلة
١٣٣	رابعاً : نقد طريقهم
١٣٤	خامساً : نص لأحد رجال المعتزلة (القاضي عبد الجبار) .

١٣٧	الفصل الثاني : الأشاعرة والتزامهم بالإطار الجدلي .
١٣٩	أولاً : آراء الأشاعرة
١٤٧	ثانياً : نقد مسلك الأشاعرة الجدلي
١٤٨	ثالثاً : نص لأحد رجال الأشاعرة (الباقلاني)

الباب الثالث

فلسفة ابن رشد بنظرة تجديدية

١٥٥	الفصل الأول : الاشتغال بالفلسفة وراء نكبة ابن رشد
١٥٧	أولاً : تمهيد .
١٦٠	ثانياً : المحاكمة والنفي إلى أليسانة .
١٦١	ثالثاً : عوامل النكبة وإرجاعها إلى السبب الحقيقي .
١٧١	الفصل الثاني : آراؤه الفلسفية من خلال شرحه كتاب الميتافيزيقا
١٧٣	أولاً : تمهيد .
	ثانياً : كتاب تفسير ما بعد الطبيعة — مدى معرفة العرب بهذا الكتاب
١٧٥	— تفسير ابن رشد له .
١٧٩	ثالثاً : عرض وتحليل لمحتويات مقالات تفسير ما بعد الطبيعة
١٧٩	المقالة الأولى (ألفا الصغرى)
١٨٠	المقالة الثانية (ألفا الكبرى)
١٨١	المقالة الثالثة
١٨٣	المقالة الرابعة
١٨٣	المقالة الخامسة
١٨٥	المقالة السادسة
١٨٨	المقالة السابعة
١٩٠	المقالة الثامنة
١٩٠	المقالة التاسعة

الصفحة	الموضوع
١٩٢	المقالة العاشرة
١٩٤	المقالة الحادية عشرة
١٩٦	رابعاً : مشكلة أصل الموجودات من خلال فكرتي الأزلية والأبدية
٢٠٥	خامساً : نص من تفسير ما بعد الطبيعة
٢١١	مصادر الدراسة :
٢١١	أولاً : المصادر العربية
٢٢٥	ثانياً : المصادر غير العربية

٢ - فهرس الأشكال التوضيحية

الرقم	
٧٩	١ - أقسام الفعل عند الكندي
٨١	٢ - العلل عند الكندي
٨٨	٣ - العلل عند ابن سينا
٩١	٤ - العلة المادية عند ابن سينا
٩٢	٥ - العلة الفاعلية عند ابن سينا
٢٠٠	٦ - مذاهب أصل الموجودات

تصدير عام

أولاً - منهج عقلي تجديدي ندعو إليه :

أنا مؤمن بالعقل كقوة خلاقة مبدعة في ميدان الفكر الفلسفي العربي . رافض لكل محاولة من شأنها إدخال عناصر داخل مجال الفاسفة العربية ، لا تتوافر فيها خصائص الفكر الفلسفي ، فإذا وجدنا فكراً تنطبق عليه خصائص الموقف الفلسفي ، أدخلناه في إطار الفلسفة . أما إذا لم تتوافر لهذا الفكر هذه الخصائص ، فلنبحث له عن مجال آخر غير مجال الفلسفة ، وما أكثر هذه المجالات .

أقول بهذا وأؤكد على القول لأنني أعتقد أننا لو ظللنا نسير في هذا الخط الذي نسير عليه الآن ، الخطة الذي يتمثل في النظر إلى موضوعات الفلسفة نظرة تقاليدية من جهة ، وحشر أشباه للفلاسفة داخل إطارها من جهة أخرى ؛ فلن نستطيع تحقيق أدنى تقدم في مجال الفلسفة الإسلامية .

من هنا كانت دعوتي إلى منهج^(١) ، تجمعت لدى خيوطه خلال إقامتي متوحداً في غربة غريبة ، وقلت عنه إنه ليس بطبيعة الحال ملازماً لأحد ، بمعنى أنه محاولة من جانبنا ننظر من خلالها نظرة جديدة إلى أفكار وكتابات فلاسفة العرب ، إذ لا يليق بنا إطلاقاً أن نضع أنفسنا حين دراسة هذه الأفكار موضع البيغاء ، فنقصر مهمتنا على حكاية أقوال الفلاسفة دون العناية بتدبرها والحكم عليها ، بل لا بد من أن نلتزم بما يجب على مؤرخ الفلسفة الذي يعد من زاوية من الزوايا فيلسوفاً أيضاً ، وذلك حين يفسر هذا المذهب أو ذلك من جانبه تفسيراً ذاتياً مجتهداً .

صحيح أن واجبه الالتزام بالنصوص التي تركها الفيلسوف ، بحيث لا يحملها فوق طاقتها ، بأن يخلع عليها تفسيرات لا يسمح بها النص الفلسفي ، ولكن صحيح أيضاً أنه لا بد له من تجاوز ذلك إلى الجانب الداتي ، طالما أن فكر الفيلسوف يسمح بذلك .

نقول هذا ولا مفر من القول به ، لأننا قد آلينا على أنفسنا النظر إلى مشكلات

(١) راجع تصديرتنا لكتاب « مذاهب فلاسفة المشرق » (دار المعارف بالقاهرة) . الطبعة الثالثة

الفلسفة العربية نظرة جديدة ، وكفانا تقليدياً . إذ ما أسهل علينا أن ناهجاً إلى نص الفيلسوف ونأخذ في شرحه شرحاً تقليدياً يقتصر على ظاهر النص . ولكن ما أصعب أن نتساءل عما وراء هذا النص من فكر قد لا يكون ظاهراً لأول وهلة حين قراءة تراث الفيلسوف أو المتكلم ، وما أكثر ما سنصل إليه إذا فعلنا ذلك .

أمر يستوقف النظر ويدعو أيضاً إلى الأسف ، يتمثل في أننا لا نجد في الغالب حتى الآن تفسيرات مختلفة متعددة لتراث وآراء هذا الفيلسوف أو ذلك من فلاسفة العرب ، على النحو الذي نجده عند باحثين درسوا فكر أفلاطون مثلاً أو فكر السوفسطائيين قبله أو فكر أرسطو . صحيح أن النص هو النص ، ولكن العاقل منا هو من يبذل جهده في البحث عن مدلول لهذا النص أو ذلك ، بدلا من التسليم مجرد تسليم أعمى بما توصل إليه السابقون عليه في إدراسته .

هذا المدلول الذي يتوصل إليه قد يختلف كما قلنا في كثير أو في قليل عن المدلولات التي سبقته ، لأن طبيعة العقل البشري حقاً ، التمسك باستقلاله ، بحيث إذا ما قيدناه بنص من نصوص التراث الفلسفي ، عرف كيف يتصرف في تفسيره وتأويله وإضفاء معان جديدة عليه .

ولو فعلنا هذا في مجال الفكر الفلسفي العربي ، سنجد عندنا تفسيرات مختلفة ومتعددة لتراث فلاسفة العرب ، كما هو الحال في بعض الزوايا بالنسبة لفلاسفة الغرب . بل سنجد مدارس فكرية حول تراث الفارابي مثلاً في المشرق ، أو تراث ابن رشد في المغرب وغيرهما من فلاسفة ، بدلا مما نراه الآن في دراستنا لتراث هذا الفيلسوف أو ذلك .

معنى هذا أنه يجب علينا إزاء فكر فلاسفة العرب ، أن نقف موقف المحلل الناقد وفهم أولاً وأخيراً أفراد بشر وليسوا بقديسين .. ولو خلعنا عليهم وعلى أفكارهم هالات من القداسة لأخطأنا في دراسة أفكارهم خطأ ما بعده خطأ .

ويقيني أن أعظم ما يؤدي إلى تقدير الفيلسوف حق قدره ، هو تحليل أفكاره ونقدتها ، لأن في هذا على الأقل دليلاً على أنها أفكار حية ولم تولد ميتة ، وإلا لما اهتمنا بها من جانبنا . أما إذا لم نفعل ذلك فسوف لا نكون دارسين في مجال الفلسفة ، بل خطباء في حفلات التكريم .

وعلى القارئ أن يستعرض ما شاء من كتب ألغت في مجال الفلسفة عند العرب ، سواء في الديار المصرية أو غيرها من ديار العالم ، وسيتضح له الفرق بين دارس ناقد محلل ، ودارس كل عمله حين دراسته لهذا الفيلسوف أو ذاك ، خلغ العبارات الرنانة الفضفاضة على الفيلسوف وأفكاره . والتي إذا فتشت عن مدلول لهذه العبارات لما وجدت إلا سراباً .

إن هذا النوع من الدارسين قد ظلموا الفكر الفلسفي العربي وأساءوا فهمه ، تماماً كما ظلموا أنفسهم يوم أن حاولوا متطفلين الاشتغال بالفلسفة . نعم أساءوا فهمه . وليس هذا بطبيعة الحال عيب فلاسفتنا الذين قدموا لنا فكراً ممتازاً ، ولكن العيب هو عيب هذا الفريق من الدارسين الذين نظروا نظرة خاطئة إلى تراث فلاسفتنا الكبار . ولعل مما ينطبق على تلك الحالة ، ما قاله شوبنهاور حين استقبل الناس كتاباً من كتبه استقبالا سيئاً ، وبلغه أن جزءاً كبيراً منه قد بيع ورقاً ليستخدم في حمل البضائع ، من أن كتاباً مثل هذا كالمرأة ، إذا نظر فيها حمار فكيف نتوقع أن يري فيها ملاكاً ، هذا بالإضافة إلى أنه إذا اصطدم رأس وكتاب ، وصدر عن أحدهما صوت أجوف ، أيكون الأجوف دائماً هو الكتاب ؟

تحدثنا عن النقد والتحليل لآراء الفلاسفة ، ونود أن نشير إلى أن هذا النقد والتحليل نسميه فكراً رأسيّاً . ومن هنا كان الاقتصار على الرواية والحكاية يعد فكراً أفقيّاً . فإذا كان الفكر الأفقي يعد فكراً مسطحاً ، فإن الفكر الرأسي يعد فكراً ينفذ إلى الصميم ، صميم هذا المذهب أو ذاك من المذاهب الفلسفية أو الكلامية . ولن نصل إلى التجديد إلا بهذا النوع من الفكر الرأسي ، وبحيث نتجاوز تماماً هذا الفكر الأفقي المسطح .

على ضوء هذا الفكر الرأسي ، يكتسب تاريخ الفلسفة عند العرب أهمية جديدة ، ولا يعود مجرد سرد للمعرفة الفلسفية ، بل سيصبح هذا الفكر الرأسي على الأقل مفتاحاً لتلك العملية التي يحقق بها الإنسان انتقاله من المملكة الحيوانية إلى المملكة الإنسانية .

قلنا إن هذا المنهج فيه تعبير عن وجهة نظرنا ، وإذا كان من الباحثين من

لا يتفق معنا في جانب أو أكثر من جوانب هذا المنهج ، فلهم دينهم ولنا دين .
ويقيني أن هذا الموقف من جانبنا سوف لا يرضيهم . إذا كانوا أساتذة
للفلسفة حقاً . دخلوا إليها من أبوابها الرئيسية . وليسوا دخلاء على الفكر الفلسفي
حشروا في إطاره حشراً . وكل ما نطالب به هو ألا نصدر حكماً على هذا الرأي
أو ذلك من آراء فلاسفة العرب ومتكلمي الإسلام إلا بعد دراسة دقيقة شاملة .
فيها تعبير عن الفكر الرأسي لا الفكر الأفقي . وإذا كانت هذه الدراسة تتطلب
من العقل أن يعمل وأن يعمل دائماً بكل طاقته . بل فوق طاقته ، فإنه لا مفر
من ذلك . إنها ضريبة الفلاسفة التي تقوم على الطاقة الذهنية المتوقدة والتي لا بد
لمن أراد الفلسفة لنفسه طريقاً . من دفع هذه الضريبة الفكرية . نعم يجب على
الدارس أن يفعل ذلك وإلا لحقته لعنة الفلاسفة في كل زمان ومكان .

ويقيني أن فلسفات مفكرى العرب : فلسفات ثرية ثراء عجيبياً وكثيرة الألوان
والظلال ومتنوعة إلى حد كبير بل ومتطورة . ولكننا سوف لا نستطيع إدراك ذلك
إلا إذا نظرنا إليها من خلال منظور تجديدي . ومن يدري فقد نصل إلى نتائج
جديدة فيها تعبير عن ثراء هذا المذهب أو ذلك . أما إذا نظرنا إليها من خلال
منظور تقليدي يقوم على الرواية دون الدراية والتحليل ، يقوم على النظرة المسطحة
دون النظرة الرأسية : فلن نستطيع كشف ثراء هذه المذاهب الفلسفية أو الكلامية .
وإذا كان من الدارسين والباحثين من يتمسك بهذه النظرة التقليدية ، سواء كان
ذلك من جانبهم عن وعي أو عن غير وعي ، فلهم سبيلهم ولنا سبيل . وأعتقد
أن عددهم للأسف الشديد آخذ في التزايد على المدى الطويل .

لا أقول هذا من جانبي تعبيراً عن تشاؤم مفرط ، ولكنني أضع في الحسبان
أن لدينا كثرة من المؤلفات ما يكاد ينتمى من دراستها الدارس ، حتى يضعها
في مكانها ولسان حاله يقول : جهل على جهل .

غير مجد في يقيني واعتقادي هذا النوع من الدراسات التي يزعم لها أصحابها
أنها دراسات فلسفية ، في حين أنها تقوم على الرواية والحكاية ربما لغرض التساية ،
ولن أتحوّل عن تشاؤمي إلا حين أجد مستقبلاً أن شغل الدارسين أصبح البحث عن
منهج . على أساسه ينظرون إلى المشكلات الفلسفية والكلامية . وعلى أساسه

أيضاً ستتختلف التفسيرات والتأويلات حول هذا المذهب أو ذاك من المذاهب الفلسفية . تلك التفسيرات والتأويلات التي يقوم بها نفر من المتخصصين في أقسام للفلسفة . يضعون نصب أعينهم ما ينبغي أن تكون عليه الدراسة الفلسفية . وبحيث لا يقتصرون على تقديمها للقارئ أو الدارس كنوع من الثقافة المبسطة بل الحاطة ، والتي تعوم على السطح دون النفوذ إلى الأعماق . على النحو الذي نجده في أشباه أقسام للفلسفة وليست أقساماً فعلاً أو دوائر فلسفية .

خذ على ذلك مثالا واحداً يرتبط بما نحن بصدد الحديث عنه . وفيه تبرير لموقف التشاؤم في جانبنا . لقد سبق أن ميزنا في جانب من جوانب منهجنا بين « طبع تراث » و « تحقيق تراث » و « إحياء تراث » . وقانا إن المهم عندنا . أو ما ينبغي أن يكون كذلك ، هو إحياء التراث ، إذ بدونه لن يكتب تاريخ الفلسفة الإسلامية معنى ومغزى جديدين . وقد أشرنا أكثر من مرة إلى أننا لم نقف موقفاً معادياً من « تحقيق التراث » . لأننا نعلم أننا لن نقوم بإحياء التراث إلا إذا سبقنا ذلك بتحقيق التراث . ولكن ماذا نرى الآن ؟ نرى أن الأمر لا يتجاوز طبع تراث أو تحقيق تراث .

ومن الأمور التي يؤسف لها أن حالات الإعجاب والتقدير في صورهما العديدة قد تخلع حول « الطبع » و « التحقيق » . ولو أنصفنا ودققنا لطالبنا هؤلاء بمجازة ذلك إلى عملية إحياء « التراث » . و يقيني أننا لو طالبناهم بذلك لتكشف أمامنا الفرق ، والفرق الدقيق بين « تجار » لو فتشت في عقولهم لما وجدت اتجاهها فلسفياً ، منهم من قضى نحبه ومنهم من لا يزال على قيد الحياة ، وبين دارسين للفلسفة حقاً بمعناها الدقيق ، يستطيعون باتجاههم الفلسفي مجازة الطبع والتحقيق إلى « الإحياء » .

نعم هذه أمور يؤسف لها كل الأسف ، ولو أنصفنا لخلعنا حالات التقدير والإعجاب هذه أساساً على أرواح من تركوا لنا هذه المخطوطات ، لا على من قاموا بتغيير لون صفحاتها من لون أصفر إلى لون أبيض . وأظن أن مجرد تغيير اللون لا يستحق منا هذا الإعجاب .

قلنا إننا قد اخترنا من بين الاتجاهات الفلسفية ، الاتجاه العقلي . ولا يعني تجديد في المذاهب الفلسفية

هذا أننا نقلل أو نغض الطرف عن اتجاهات أخرى قد يكون أبرزها الاتجاه الصوفي الذي يقوم على الذوق والوجدان . كلا ليس هذا ما قصدنا إليه لأننا نعلم أن كل اتجاه قد يكون له مبرراته وزاياه ، ولكن بشرط أن يقوم كل اتجاه على منهج محدد . فقد نجد في التجربة الصوفية عمقاً قد لا نجده عند مفكرين آخرين آثروا طرقاتاً أخرى غير الطريق الصوفي . ولكننا لأسباب ومبررات كثيرة اخترنا لأنفسنا من بين هذه الاتجاهات . الاتجاه العقلي . وحين تؤدي بنا دراسات مستقبلية إلى عقم هذا الاتجاه ، سوف لا نتردد لحظة واحدة في التخلي عنه . بحثاً عن اتجاه آخر .

هذا الاتجاه العقلي الذي عن طريقة ننظر إلى المذاهب الفلسفية والكلامية التي تركها لنا مفكرو العرب من خلال منظور تجديدي ، لا يعد من بعض زواياه شيئاً جديداً كل الجدة . إذ طالما عرفه كثير من المتكلمين وفلاسفة العرب ، ودعا بعضهم إليه مفضلاً إياه على اتجاهات أخرى .

ونود الآن الوقوف وقفة قصيرة عند هذا الجانب . فنقول إننا لو رجعنا إلى كثير من المصادر اللغوية لوجدنا تعريفات كثيرة لكلمة العقل^(١) ، وإن كانت تعني أساساً الجانب العملي منه .

من هذه التعريفات : أنه الحجر والنهى ضد الحق . والعاقل هو الذي يجبس نفسه ويردها عن هواها .

ومنها أنه الثابت في الأمور . أى التريث والتحقق .

ومنها أنه التمييز ، أى فصل شيء آخر بمعنى أنه التمييز الذي به يتميز الإنسان عن الحيوان .

ومنها أنه قوة يكون بها التمييز بين الحسن والقبيح ، أى العلم بصفات الأشياء من حسنها وقبحها وكما لها ونقصانها .

ومنها أنه نور روحاني ، به تدرك النفوس العلوم الضرورية والنظرية^(٢) .

(١) أشرنا إلى بعض معاني المذهب العقلي في تصديرتنا لكتاب «اللزعة العقلية في فلسفة ابن رشد» .

(٢) ابن منظور : لسان العرب جزء ٣ ص ٤٨٥ - ٤٨٦ ، الفيروزبادي : القاموس المحيط ص ١٨ - ١٩ ، المنجد ص ٥٤٤ - ٥٤٥ ، مختار الصحاح ص ٤٤٧ ، الزمخشري : أساس البلاغة ص ٣٠٩ ، الجرجاني : التعريفات ص ١٣٣ ، المعجم الوسيط جزء ٢ ص ٦٢٢ - ٦٢٣ ، ابن سينا : رسالة في الحدود ص ٥٥ ، وأيضاً : أبو البقاء : الكليات ص ٢٤٩ .

وأكثر المعاني السابقة تطلق — كما ذكرنا — على ما يعرف بالعقل العسلي ، إذ ورد في تعريفه كلمة المنع والعقال . فعقلت الناقة . أى منعتها بما شددتها به عن تصرفها في سعيها . فكذلك العقل العسلي يعقل النفس ، ويمنعها عن التصرف على مقتضى الطباع^(١) .

كما نجد معاني أخرى لكلمة «العقل» تعبر عن جوانب متعددة من النظر إليه .
فالعقل :

- ١ — معان مجتمعة في الذهن تكون مقدمات تستنبط بهم المصالح والأغراض^(٢) .
- ٢ — هيئة محمودة للإنسان في حركاته وسكناته وكلامه واختياره^(٣) .
- ٣ — اعتقاد بأن الشيء كذا ، وأنه لا يمكن أن لا يكون كذا ، طبعاً بلا واسطة ، كاعتقاد المبادئ الأولى للبراهين . وقد يقال لتصور الماهية بذاتها بلا تحديدها ، كتصور المبادئ الأولى للحد^(٤) .
- ٤ — العلم بوجود الواجبات واستحالة المستحيلات . لامتناع انفكاك أحدهما عن الآخر^(٥) .
- ٥ — قوة في الإنسان تدرك طوائف من المعارف اللامادية . فيدرك العقل ماهيات الماديات ، أى كنهها لظواهرها ، ويدرك معاني عامة كالوجود والجوهر والعرض والعلية والمعلولية والغاية والوساية والخير والشر والفضيلة والرياسة والحق والباطل . كما يستدل بالمحسوس على المعقول . أو بالمعول البادى للحواس على العلة الخفية عليها^(٦) .
- ٦ — قوة للنفس بها تنتقل من الضروريات إلى النظريات^(٧) .
- ٧ — مالا يكون للحس الباطن فيه مدخل^(٨) .

(١) أبو البركات البغدادي : المتبر في الحكمة جزء ٢ ص ٤٠٩ .
 (٢) ابن سينا : رسالة في الحدود ص ٥٥ .
 (٣) المصدر السابق ص ٥٥ .
 (٤) ابن سينا : النجاة (القسم المنطوق) ص ٨٧ .
 (٥) نصير الدين الطوسي : شرح تجريد الاعتقاد ص ١٢٦ .
 (٦) الهانوي : كشف اصطلاحات الفنون — مجلد ٢ ص ١٠٢٦ — ١٠٣٥ (من طبعة كلكتا) وأيضاً : يوسف كرم : العقل والوجود ص ٤ .
 (٧) الهانوي : كشف اصطلاحات الفنون — مجلد ٢ ص ١٠٢٦ — ١٠٣٥ .
 (٨) المصدر السابق مجلد ٢ ص ١٠٢٦ — ١٠٣٥ .

٨ - ما يعلم حقيقة الشيء على ما هو عليه . ولا يقبل من الحس حكماً ولا يختكم إليه أبداً . وإنما الحس عامل من عوامل العقل . وهى استشير الحس فى قضايا العقل . فقد وضع الشيء فى غير موضعه . وهى استشير العقل فى أحكام الحس . فقد وضع الشيء فى موضعه^(١) .

ولعل مما يوضح هذا المعنى ويدل عليه . ما يقوله أبو سايمان المنطقى حين سئل : فلم استغنى فى نهاية المعقول عن الحس . ولم يستغن فى نهاية الحس عن العقل ؟ فقال : لأن المعقول فى نهايته حس . والحس يحتاج إلى ما ارتفع إليه . ولا بد من حس يبين به الخلق فى العسوم . ولا بد من عقل يوصل به إلى البارى على الخصوص . والحس رائد ، ولكنه يرود لمن هو أعلى منه ، والعقل مستريد ، لكنه يستريد ممن هو دونه^(٢) .

هذه معان مختلفة متعددة « للعقل » . وإذا كان منهجنا العقلى يستفيد منها إلا أنه لا يقف عندها بطبيعة الحال . وإلا لما اختلفنا مع آراء المعتزلة مثلاً . بل مع آراء كثير من فلاسفة العرب .

وإذا كنا قد قلنا إن اتجاهنا العقلى يختلف عن المسالك الصوفى : فإننا نريد الآن أن نقف وقفة قصيرة عند الطريق الصوفى ، لنوضح ما قلناه من الاختلاف بينه وبين الاتجاه العقلى :

تعتمد أقوال الصوفية على تجاربهم الخاصة . بمعنى أننا لا نجد رأياً من الآراء الصوفية إلا ويمكن أن يعد على وجه ما ثمرة لخضوع صاحبه للرياضيات والمجاهدات الروحية . ولما اعتور نفسه من الأحوال والمقامات .

كما أن اليقين عندهم يتمثل فى مطالعات القلوب والمشاهدة . فكل ما رآته العيون نسب إلى العلم وما علته القلوب نسب إلى اليقين^(٣) .

وللصوفية عالم خاص بهم . إذ ربما يرون أشياء لا يراها غير الصوفى . وتعتبر بهم

(١) التوحيدى (أبوحيان) : الإمتاع والمؤانسة - جزء ٣ ص ١٣٦ .

(٢) التوحيدى (أبوحيان) : المقابسات ص ١٨٢ - ١٨٣ . مقابلة : فى هل ههنا غير

المعقول والمحسوس .

(٣) الكلاباذى : التعرف لمذهب أهل التصوف ص ١٠٣ ، وأيضاً : القشبرى : الرسالة القشيرية

أحوال لا يعانها غير الصوفي . ولغتهم التي يعبرون بها هي لغة الرمز والإشارة . لأن الأمور التي يبرز إليها لا تقع في محيط عاهة الخلق^(١) . وعلى هذا تعدد طريقتهم فردية ، إذ لكل سالك إلى الله حياته الفردية الخاصة . وعالمه الروحي الذي يعيش فيه وحده . وهذه الطريقة هي المعراج الروحي . وهي ما أطلقوا عليها السلوك والمعراج ، وقسدها إلى مراحل أو منازل سهوها بالمقاهات . كما سهوا الأحداث النفسية والمغامرات الروحية التي تعرض لهم باسم الأحوال^(٢) .

فهم إذن - فيما يقول الغزالي^(٣) - أرباب الأحوال لا أصحاب الأقوال . لأنهم يصلون إلى هذه الأحوال بالإلهام . وهو مالا واسطة في حصوله بين النفس وبين الباري ، وإنما هو أيضاً كالضوء من سراج الغيب يقع على قلب فارغ لطيف .

وهذا الإلهام يقع بطريق الفيض . أي بلا اكتساب وفكر . بل هو وارد غيبي ورد من الغيب . ولا يحصل به العلم لعامة الخلق . لكن يحصل به العلم في حق نفسه^(٤) .

معنى هذا كله أن الحكمة عندهم ليست نوعاً من العلم يكتسب بالنظر العقلي ، بل هو العلم الباطني الذي يلقي في القاب إلقاء . ولهذا تتقابل حكمة الصوفية وحكمة الفلاسفة تتقابل الأضداد ، طالما أن التجربة الصوفية ليست راجعة إلى الحس أو العقل ، وإنما هي نور يقذف به الله في قلب من أحبه ، أو هي إشراق الجانب الإلهي في قلب الصوفي^(٥) .

هذا إن أدى إلى شيء ، وإنما يؤدي إلى رفض منطق أرسطو ومقولاته العقلية . دليل هذا ما نطالع فيه في شرح حكمة الإشراق . إذ نطالع تفضيلهم للأشراق

-
- (١) د . أبوالمعاليف : التصوف (الثورة الروحية في الإسلام) ص ١٣٢ .
 (٢) المصدر السابق ، وأيضاً : عوارف المعارف للسهروزي ص ٢٨٩ - ٢٩٠ (على هامش كتاب إحياء علوم الدين للغزالي) .
 (٣) المنقذ من الضلال ص ١٢٧ .
 (٤) التهانوي : كشاف اصطلاحات الفنون - مجلد ٢ ص ١٣٠٨ .
 (٥) د . أبوالمعاليف : التصوف ص ١١٨ ، ٢٤٧ .

الإشراقية للوصول إلى الله . فأصحاب المعلم الأول -- كما جاء في شرح حكمة الإشراق^(١) -- تعدد حكمتهم ضعيفة التواعد وباطلة المعاهد ، وأنهم -- أى المتأثرون بفكر أرسطو -- إذا كانوا قد رفضوا الحكمة الذوقية . فإن سبب ذلك اشتغالهم بالفروع دون الأصول . ولذلك حرموا من مشاهدة الله . أما الصوفية فقد وصلوا إلى معاينة الله لا بفكر ولا نظم ودليل قياسي . بل بأنوار إشراقية متناوبة متتالية .

يوضح ذلك ويؤيده ما نجده في اللع لسراج الطوسي^(٢) . وفي التعرف للكلازادى^(٣) . من أن المتصوفة لا يعرفون الله بالعقل . قيل للنورى : بم عرفت الله تعالى ؟ قال : بالله . قيل : فما بال العقل ؟ قال : العقل عاجز لا يدل إلا على عاجز مثله وهو لا يعرف الله إلا بالله .

قلنا إن المنهج العقلي التجديدى . وإن كان يسلم بنحسب بعض جوانب وأبعاد التجربة الصوفية . إلا أنه يفترق عنها افتراقاً رئيسياً . إذ من الواضح أن الجانب العقلي يعد جانباً نظرياً أساساً على عكس الطريق الصوفى الذى يعد طريقاً يعتمد على الجانب العملى .^(٤)

ولعل ذلك يبرر لنا نقد ابن رشد للطريق الصوفى وهو بصدد نقده لأدلة من سبقوه على وجود الله وتقدمه لأدلة جديدة . إذ أن ابن رشد يأخذ على الصوفية أن طرقهم فى النظر ليست طرقاً نظرية . إذ يرون أن معرفة الله تعالى وغيره من الموجودات عبارة عن شيء يأتى فى النفس عند تجريدتها من العوارض الشهوانية وإقبالها بالفكرة على المطلوب^(٥) .

هذا بالإضافة إلى أن الاتصال الذى يراه الصوفية ناتجاً عن المجاهدة ، وثمرة لرياضاتهم الروحية لا يعد -- فيما يقول ابن رشد -- كما لا طبيعياً للإنسان . فإن الكمال الطبيعى هو أن يحصل له فى العلوم النظرية الملكات التى عدت فى كتاب البرهان^(٥) .

(١) الشيرازى : شرح حكمة الإشراق ص ٥ .

(٢) ص ٦٣ .

(٣) ص ٦٣ .

(٤) راجع كتابنا : النزعة العقلية فى فلسفة ابن رشد ص ٢١١ .

(٥) تلخيص ابن رشد لكتاب النفس لأرسطو ص ٩٤ - ٩٥ .

وإذا كان منهجنا العقلي التجديدي يختلف عن الطريق الصوفي . فإنه يختلف اختلافاً جذرياً عن المنهج الكلامي الجدلي الذي سارت عاياه الفرق الكلامية كالمنازاة والأشاعرة وغيرها . صحيح أن فريق المعتزلة يساند العقل ويمتز به ، إلا أن منهجهم قلباً وقالباً يعد منهجاً جدلياً كما سبق أن ذكرنا . وعلنا لورجعنا إلى ما كتبه فلاسفة العرب في نقد المتكلمين لوجدنا صحة ذلك . إذ أن فلاسفة العرب ينقدون « العقل » بالمعنى الكلامي . كما أنهم ينقدون الأصول التي يبنى عليها المتكلمون آراءهم ، طالما أنها لا تعد ودونها أقوالاً مشهورة مأخوذة من بادي الرأي المشترك من غير تمحيص .

فالفارابي على سبيل المثال في رسالته « في معاني العقل »^(١) . يرى أن المتكلمين إذا كانوا يظنون « العقل » الذي يرددونه فيما بينهم ، أنه العقل الذي ذكره أرسطو في كتاب البرهان ، فإن هذا يعد خطأ . إذ أننا إذا تتبعنا ما يستعملونه في المقدمات الأولى نجدها كلها مقدمات مأخوذة من بادي الرأي المشترك . فلذلك صاروا يؤمنون شيئاً ويستعملون غيره .

فهم حين يقولون إن هذا الشيء مما يوجبه العقل أو ينفيه العقل أولاً يقبله ، يعنون بذلك ، المشهور في بادي الرأي المشترك عند الجميع . فإن بادي الرأي المشترك عند الجميع أو الأكثر يسمونه « العقل » ، ويقولون إنه العلم بجواز الجائزات واستحالة المستحيلات ، كالعالم باستحالة كون الشيء الواحد قديماً وحديثاً ، واستحالة كون الشخص الواحد في مكانين في وقت واحد^(٢) .

وهو يقال عن الفارابي ، يقال أيضاً عن ابن سينا . إذ أنه يذهب إلى أن أقوال المتكلمين غير برهانية ، كما أن العامة تعجز عن تقبل الجدل ، إلا إذا اقترب من حدود الخطابة . وإذا ألزم الجدل هؤلاء العامة شيئاً ، وأدعوا للزوه . خالوه مغالطة أضلهم^(٣) .

ويعني هذا أن أفراد الناس إذا كانوا إما من الخاصة أو من العامة . فإن الخاصة لا تنتفع إلا بالبرهان ، والعامة لا تصدق إلا بالخطابة . إذن الصناعتان

(١) ص ٤٨ .

(٢) المصدر السابق ص ٤٧ .

(٣) الخطابة لان سينا ص ١ - ٢ .

النافعتان هما البرهان والحطابة^(١)، أما الجدل فلا يقصد إلا هذا ولا إلى ذلك .
 وإذا انتقلنا من الغارابي وابن سينا إلى ابن رشد . وجدناه حريصاً غاية
 الحرص ، على نقد الطريق الجدلي . ولعل القارئ للفصل السادس من الباب الأول
 من كتابنا هذا وكذلك الفصل الثامن من الباب الثالث . سيدرك ذلك تمام الإدراك .
 ولا نريد الإطالة الآن في موقف ابن رشد من الطريق الجدلي . ونكتفي
 بالقول بأن ابن رشد إذا كان يسعى إلى البرهان . فإنه كان متوقفاً منه نقد
 الطريق الجدلي . إذ أنه يرى أن القياس الجدلي يكون من المتدمات المشهورة ،
 أي أنه لا يتسّرط في مقدماته إلا أن تكون مشهورة فقط ، سواء وجدت فيها
 شروط المقدمات اليتيمية أو لم توجد^(٢) .

أما مقدمات البرهان — فيما يقول ابن رشد^(٣) — فلا بد أن تعرف
 بالعقل . وهو الذي يدرك أجزاء القضية المعروفة بنفسها . إذ أن النتيجة
 الضرورية الدائمة لا تكون إلا عن مقدمات ضرورية . أي غير مستحياة
 ولا متغيرة .

ونود أن نقول من جانبنا أن منهج الفيلسوف يختلف عن منهج أهل الجدل .
 إذ أن القياس سوف يبحث عن الحق لذاته . الحق في نفسه . الحق مجرداً
 غاية التجريد ولكن المشتغل بعلم الكلام يدور منهجه حول أساس آخر
 أشرنا إليه . فهو قد أقر بصحة قواعد الإيمان ثم اتخذ أدلة للبرهنة عليها .
 ولهذا لم يكن غريباً أن يهاجم الفلاسفة علماء الكلام ويرون أن منهجهم ليس له
 قواعد بالمعنى الفلسفي .

هذا بالإضافة إلى أننا يجب ألا ننسى أنه كان لكثير من المتكلمين نصيب وافر
 في ذم المنطق والدعوة إلى كراهية العلوم الفلسفية ، ومن هنا لم يكونوا فلاسفة ،
 وإذا استخدموا المنطق ، فإنهم يستخدمونه في الدفاع عن قضاياهم التي اعتقدوا
 بصحتها منذ البداية .

وإذا كان منهجنا العقلي التجديدي يتخذ موقفاً محدداً من الفكر الصوفي ،

(١) المصدر السابق ص ٢ .

(٢) تلخيص ابن رشد لكتاب البرهان لأرسطو (مخطوط) ص ٢٠٤ .

(٣) المصدر السابق ص ١٧٩ - ١٨٠ .

وهن الفكر الكلامى الجدلى ، فإنه أيضاً ينقد كل المحاولات التى من شأنها التقايل من الفاسفة والتفلسف والهجوم عليها . وما أكثر تلك المحاولات التى تشبه فى كثير من زواياها الهجوم على العلم والحضارة الحديثة .

فاين الصلاح . مثلاً قد قال بأن الفلسفة أس السفه والانحلال . ومادة الحيرة والضلال . ومثار الزيف والزندقة . وهن تفلسف عميت بصيرته عن محاسن الشريعة المطهرة المؤيدة بالحجج الظاهرة والبراهين الباهرة (١) .

والصنعانى يرى أنه من الواجب نقد الفلاسفة وهن تابعهم ، إذ أنهم عادوا علوم القرآن ، وفارقوا فريق القرآن . وصنفوا فى التحذير من الاعتماد على ما فيه من التباين فى معرفة الديان وأصول قواعد الأديان . وحثوا على الرجوع فى ذلك إلى معرفة قوانين المبتدعة واليونان ، منتقصين لمن اكنفى بما فى معجز التنزيل من البرهان ، مقبلاً لتلقى كثير من محكماته بالقبول والإيمان (٢) .

والسيوطى يذهب إلى أنهم - أى الفلاسفة - زاغوا عن طريق الحق ، ونبدوا الدين وراء ظهورهم ، إذ أنهم رجعوا إلى عقولهم وخواطرمهم وآراءهم . وإذا سمعوا شيئاً من الكتاب والسنة عرضوه على معيار عقولهم . فإن استقام قلبوه ، وإن لم يستقم فى ميزان عقولهم ردوه ، وإن اضطروا إلى قبوله حرفوه بالتأويلات البعيدة والمعانى المستنكرة (٣) .

وفى معرض التفرقة بين أهل الحديث فى اتفاقهم ، وبين الفلاسفة فى اختلافهم ، يرى السيوطى ، أن السبب فى اتفاق أهل الحديث ، أنهم أخذوا الدين من الكتاب والسنة وطريق النقل ، فأورثهم الاتفاق . أما أهل البدعة - ويقصد بهم الفلاسفة - فقد أخذوا الدين من العقول والآراء ، فأورثهم الاختلاف . فإن النقل والرواية فى الثقات قلما يختلف ، وإن اختلف فى لفظة أو كلمة ، فذلك اختلاف لا يضر الدين ولا يقدر فيه . وأما دلائل العقول فقلما تتفق ، بل عقل كل واحد يرى صاحبه غير ما يرى الآخر (٤) .

(١) فتاوى ابن الصلاح ص ٣٥ .

(٢) ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان ص ٨ .

(٣) صون المنطق والكلام ص ١٦٦ .

(٤) المصدر السابق ص ١٦٨ .

وإذا كنا قد أشرنا إلى أن الحملة على الفلسفة والتفلسف قد شملت أيضاً الهجوم على المنطق . فإننا نود الآن الإشارة إلى ذلك إشارة موجزة نستكمل بها جوانب هذا الموضوع .

يرى ابن الصلاح مثلاً أن المنطق هو مدخل الفاسفة ، ومدخل الشر شر . والاشتغال به لم يبحه الشارع ولا الصحابة ولا التابعون . إذ ليس بالأحكام الشرعية افتقار إلى المنطق أصلاً . أما ما يزعمه المنطقي من أمر الحد والبرهان ، فأشياء لا قيمة لها . قد أغنى الله عنها كل صحيح الذهن ^(١) .

وابن تيمية هو الآخر . يرى أن منطق اليونان لا يميز بين الصدق والكذب . إذ لا يميز بينهما إلا الأنبياء . ولهذا أمرنا الله أن نؤمن بكل ما جاء به الأنبياء . فإنهم معصومون ولا يخطئون بأى حال من الأحوال ^(٢) . كما إن اثبات العلم بالصانع والنبوات ليس موقوفاً على شيء من الأقيسة . بل يعلم بالآيات الدالة على شيء معين لا شركة فيه ، ويحصل بالعلم الضروري الذي لا يفترق إلى نظر ^(٣) .

هذا بالإضافة — فيما يرى ابن تيمية — إلى أنه من الخطأ الظن بأن المنطق شيء ضروري لتحصيل العلم . إذ أن أفضل هذه الأمة من الصحابة والتابعين لهم وأئمة المسلمين عرفوا ما يجب عليهم . وكمل علمهم وإيمانهم قبل أن يعرف منطق اليونان . فكيف يقال إنه لا يوثق بالعلم إن لم يوزن به . أو يقال إن فطر بني آدم في الغالب لا تستقيم إلا به ^(٤) .

وابن قيم الجوزية أيضاً في معرض نقده للمنطق . يقول إنه لو كان علماً صحيحاً . لكانت غايته أن يكون كالمساحة والهندسة ونحوهما . فكيف وباطله أضعاف حقه . وفساده وتناقض أصوله واختلاف مبانيه توجب مراعاتها الذهن أن يزيغ في فكره . ولا يؤمن بهذا إلا من قد عرفه وعرف فساده وتناقضه ومناقضته

-
- (١) فتاوى ابن الصلاح ص ٣٥ .
 - (٢) الرد على المنطقيين ص ٤٨٢ .
 - (٣) المصدر السابق ص ٣٥٦ .
 - (٤) المصدر السابق ص ١٧٩ .

كثير منه للعقل الصريح^(١) . بحيث إن المنطق مادخل على علم إلا أفسده وغير أوضاعه وشوش قواعده^(٢) .

ونعتقد أن الحملة على الفلسفة والتفلسف تنتسب في كثير من أبعادها إلى الغزالي ، إذ أننا جميعاً نعلم أنه ألف « تهافت الفلاسفة » للنيل من الفلاسفة والفلاسفة . ولا نريد الآن أن نتعرض لتفاصيل هذا الموضوع ، فقد سبق أن تعرضنا له من جانبنا في أكثر من مناسبة ومنذ أكثر من عشر سنوات . وقد كفانا ابن رشد مشقة الرد عليه حين نقد من ينكر أهمية الفلاسفة والتفلسف قائلاً : إننا لا ينبغي أن نشوش دعاوى الفلاسفة كما يفعل الغزالي . فإن العالم بها هو عالم إنما قصده طلب الحق لا إيقاع الشكوك وتحييز العقول^(٣) .

لعلنا قد أبرزنا بعد هذا كله موقفنا تجاه تيارات عديدة داخل إطار الفكر العربي . ونحسب أن هذا يعد أمراً لازماً ، بمعنى أننا إذا كنا ندعو اليوم إلى موقف عقلاني تجديدي ، فإن من اللازم بيان موقفنا من تيارات أخرى ، هي في مجملها ، بل في أساسها وأصلها تختلف عما نذهب إليه .

ثانياً – موضوعات هذا الكتاب من خلال منهجنا العقلي التجديدي :

تضمن كتابنا أبواباً ثلاثة : باب أول بالدراسة مذاهب متكلمي وفلاسفة العرب في السببية والعلية ، وباب ثان يتعرض لدراسة مشكاة القضاء والقدر ، وباب ثالث وأخير يتناول بالتحليل بعض جوانب من فلسفة ابن رشد من خلال شروحه .

قسمنا الباب الأول إلى فصول ستة . وقد قلنا في البداية إننا إذا أردنا في هذه الأيام تجديد المذاهب الفلسفية والكلامية ، فيجب أن ننظر إلى هذا الموضوع وغيره من موضوعات ومشكلات نظرة متكاملة ، أي يجب علينا عدم الاقتصار على زاوية دون أخرى ، على إطار معين دون إطار آخر .

وعلى هذا فإن النظرة التجديدية التي ندعو إليها اليوم سيجدها القارئ في هذا

(١) مفتاح دار السعادة جزء أول ص ١٥٧ .

(٢) المصدر السابق جزء أول ص ١٥٨ .

(٣) تهافت التهافت ص ٦٧ .

الباب . سيجد فكراً فلسفياً إزاء فكر كلامي . فكراً اعتزالي يقابله فكر أشعري ، فكر لأهل الطبايع يجد معارضة من جانب الأشاعرة وأهل السنة . رأى للغزالي يعارضه رأى لابن رشد . بيان للصلة بين موضوع السببية . وموضوع الحرية والجبر . كشف لأسس واهية وغير دقيقة استند إليها نفر من المتكلمين .

قلنا إن هذا الباب قد انقسم إلى فصول ستة . الفصل الأول فيه بيان لمذهب المعتزلة . ثم بيان لرأى أهل الجبر . وقد قلنا ونحن بصدد دراسة رأى المعتزلة أنهم . برغم ما بذلوه من جهد يستحق الإعجاب والتقدير من جانبنا ، إلا أنهم في الوقت الذي كانوا يؤكدون على القول بنسبة أفعال الإنسان إليه ، فإنهم كانوا يشيرون أحياناً إلى نسبة بعض الأفعال إلى أسباب غير معلومة . وهذا إن دل على شيء . فإنما يدل على نوع من التردد وعدم القطع برأى حاسم واضح . وهذه سمة الآراء الجدلية الكلامية التي لا تسمو إلى مرتبة اليقين والبرهان . ولكننا برغم هذا يمكننا أن نقول بأنهم يعترفون بتأثير الأسباب في مسيبتنا على جهة الضرورة والتلازم . دليل هذا أن التوليد يعتمد على القول بالأسباب . إذ طبيعته هو اختلاف المتولدات بحسب اختلاف أسبابها . نقول إن هذا يعد شيئاً لازماً عن رأيهم . وخاصة إذا أدخلنا في الاعتبار رأيهم في حرية الإرادة عند الإنسان .

أما أهل الجبر ، فقد وقفنا عند رأيهم وقفة قصيرة . نظراً لأنهم هم أنفسهم لم يبحثوا باستفاضة في هذا الجانب . وبيننا كيف أنهم بقولهم إن الله تعالى هو الذي يخلق فينا الأفعال . قد أنكروا العلاقات الضرورية بين سبب ومسبب .

وإذا كنا قد خصصنا الفصل الأول للمعتزلة وأهل الجبر . فقد كان لا بد لنا من عقد فصل نتحدث فيه عن الأشاعرة ، وهذا موضوع الفصل الثاني من هذا الباب .

في هذا الفصل رأينا أن نبرز أولاً الجانب النقدي عند الأشاعرة ، قبل أن نعرض لمذاهبهم . إذ أن الدارس لما أتت الأشاعرة لمن مؤلفات في هذا المجال ، يجد أنهم قد نقدوا أصحاب الطبايع والفلاسفة والمعتزلة .

وقد لاحظنا أثناء عرض نقدهم لأصحاب الطبايع . وهم الذين يمثلون

بلغتنا الحديثة المذهب المادى إلى حد كبير . أنهم — أى الأشاعرة — قد لجأوا إلى المغالطة حين عرض وجهة نظر أهل الطبائع . وعلى القارىء أن يتأكد من ذلك بقراءة فكرة أهل الطبائع ثم نقد الأشاعرة لهم . لكنى يعرف كيف أن الأشاعرة قد حملوا أقوال أهل الطبائع فوق ما تمحتمل وخلعوا عليها دلالات لم يذهب إليها أهل الطبائع .

لا نعى بذلك أننا نؤيد فكرة أهل الطبائع ، فبيننا وبينهم بعض أوجه الخلاف ، ولكن مانعني أننا لا بد أن نفرق بين نقد يوجه إلى المقصود الحقيقى للرأى المخالف ، وبين نقد يلجأ إلى المغالطة .

خذ على ذلك مثالا واحداً : إن أصحاب الطبائع إذا كانوا يركزون على تحديد خصائص ثابتة لأفعال كل شىء ، فإن هذا من جانبهم كان لاعتقادهم بأن هذه الخصائص تقوم على أسباب محددة ثابتة . فزيادة الشيع والرى مثلا عن حاجة الجسم تؤدي إلى ضرر للجسم ، أى تنقلب ضدا لهذا الجسم . أى القول بالعلاقة الثابتة بين السبب والمسبب .

ولكن ماذا نجد عند واحد من الأشاعرة كالباقلانى مثلا ؟ نجد أنه يلجأ إلى المغالطة لأن له غرضاً ثابتاً يدافع عنه ، وهو نى العلاقة الضرورية بين الأسباب والمسببات . بحيث إننا نعجب كيف يصدر هذا النقد وهذه المغالطة عن أناس — الأشاعرة — يزعمون أن مذهبهم هو وحده دون غيره ، المذهب الصحيح ، لأنه مذهب أهل الحق ، ويجاهرون به . ورغم ذلك فإننا لا نعدم وجود أنصار مؤيدين لهم حتى الآن يتبنون مذهبهم ويؤيدون كل ما فيه .

وكما نقد الأشاعرة أهل الطبائع ، نقدوا الفلاسفة أيضاً . فإذا كان الفلاسفة قد ذهبوا فى معرض دراساتهم للسببية ، إلى القول بأن هناك إيجاباً ذاتياً بين العلة والمعلول ، أى علة معينة لا بد أن توجب معلولا معيناً ، فإن الأشاعرة جريئاً على عادتهم يرون أنه لا بد من تكفير القائلين بهذا القول .

وإذا كان الأشاعرة قد نقدوا أهل الطبائع والفلاسفة . فإنهم قد نقدوا أيضاً المعتزلة ، إذ أن المعتزلة إذا كانوا قد بحثوا — كما سبق أن ذكرنا — فى الفعل المتولد ، وذهبوا إلى أنه يرجع فى أكثر زواياه إلى القدرة الإنسانية ، فإن الأشاعرة

قد رأوا أن الاعتقاد بذلك يؤدي إلى فضائح تأباها العقول . مستدلين على ذلك
بعديد من الأمثلة التي إذا ما بحث فيها الباحث ، فسرى أنها تحفل بالمتناقضات
التي لا حد لها . ومن العجيب أنهم يقررون قضاياهم ويصبغونها بصيغة فلسفية ،
غير مدركين أن الفلسفة أسمى من هذا الجدل الذي ياجأون إليه أحياناً .

بعد الجانب النقدي الذي أبرزناه ونحن بصدد دراستنا للأشاعرة : انتقانا
إلى بيان الجانب الإيجابي من رأيهم . وكيف أنهم ياجأون — كما هو الحال
عند الغزالي — لما سرى — إلى فكرة العادة لكي يبرروا بها تحطيم العلاقة الضرورية
بين الأسباب والمسببات .

ونود أن نشير إلى أننا قد لاحظنا عليهم ، برغم أنهم قد بذلوا جهداً كبيراً
في البحث في موضوع السببية : أنهم لم يكونوا يهتمون كثيراً بمناقشة أفكار
من ردوا عليهم بقدر اهتمامهم بالدوران حول فكرتهم ، بمعنى تسليط الأضواء
حول فكرتهم بحيث تكون ماعداها من أفكار ، أفكاراً خافتة شاحبة . وهذا
أسوأ ما نجده في آرائهم النقدية ، إذ أن اعتقادهم بفكرتهم والإيمان بها إيماناً
مطلقاً ، جعلهم لا يحاولون بيان عناصر الحق في مذاهب مخالفهم ، بل حججوا
ما فيها من أفكار صحيحة ، حتى تكون فكرتهم هي وحدها فيما يزعمون الفكرة
الصائبة الصادقة .

هذا عن الفصل الثاني . وبانتقالنا من الفصل الثاني إلى الفصل الثالث
(الكندي) ، نكون منتقلين من طراز إلى طراز آخر مختلف عنه . بمعنى أن
المتكلمين إذا كانوا قد أداروا بحوثهم حول العلاقات بين الأسباب ومسبباتها
وهل هي ضرورية أم أنها ترجع إلى الله تعالى ، فإن الكندي لا يدير بحوثه أساساً حول
هذه الجوانب . بل نجده باحثاً عن علل وأسباب الموجودات وقائلاً إنها أربعة ،
متابعاً في ذلك أرسطو .

وقد أشرنا في هذا الفصل بعد عرضنا لرأى الكندي في العلل الأربع ، إلى
أننا نجد عنده خلطاً بين مجال ميتافيزيقي ومجال فيزيقي (مادى) ، ونوعاً من التأثير
بالفكر الكلامي الجدلي ، مما يجعل فكرته عن السببية فكرة مضطربة من بعض
زواياها .

أما الفصل الرابع من هذا الباب فقد خصصناه لابن سينا . ولم نشأ الإفاضة في بيان رأيه نظراً لأنه سبق لنا في موضع آخر^(١) دراسة رأيه في هذا المجال ، وإن كانت كل زاوية من زاويتي الدراسة تختلف في كثير أو في قليل عن الأخرى .

وقد أشرنا في تقديمنا لهذا الفصل إلى أننا إذا كنا قد وجدنا عند الكندي نوعاً من التردد بين مجال كلامي ومجال فلسفي ، بمعنى أن تفكير الكندي كان مشدوداً بعناصر كلامية . فإننا سنجد عند ابن سينا تياراً فلسفياً أرسطوياً بارزاً غاية البروز وابتعاداً إلى حد كبير عن الطابع الكلامي الجدل .

والواقع أن ابن سينا قد اهتم بدراسة العلية اهتماماً كبيراً سواء تمثل ذلك في جانب نقدي أو جانب إيجابي . كما نجد عنده اهتماماً أكبر بدراسة العلة الغائية وهي العلة الرابعة .

ولكن دراساته حول هذا الموضوع ، موضوع السببية . لا بد أن تؤدي بالدارس إلى التساؤل حول مدى صحة آرائه . وقد وجدنا بعد عرضنا لآرائه كثيراً من أوجه الخطأ عند هذا الفيلسوف .

هذا عن الفصل الرابع ، أما الفصل الخامس فقد عقدناه لبيان رأي الغزالي في السببية ، والواقع أن الغزالي قد بحث في هذا المجال بحثاً مستفيضاً وبذل جهداً كبيراً حتى توصل إلى الآراء التي قال بها .

ولكن إذا كنا ندعو اليوم إلى التجديد ، فلا بد أن نقف من آرائه موقف الناقد المحلل ، إذ لا يعقل إطلاقاً أن نكتفي بعرض آرائه ثم نأخذ في خلع هالات الإعجاب والتقدير حولها كما يفعل ذلك نفر من الباحثين .

وبعد عرضنا لرأي الغزالي ، بينا كيف أنه لم يخرج عن الإطار الكلامي مضيفاً إليه أبعاداً صوفية غير واضحة المعالم . فالغزالي في هذا المجال يعد أشعرياً قلباً وقالباً . وتحسب أننا قدمنا — ونحن بصدد عرض رأيه — دليلاً على ما نقول به وأكثر من دليل .

(١) راجع الفصل الخامس بملل الموجودات في كتابنا : الفلسفة الطبيعية عند ابن سينا .

وإذا كنا قد قلنا بذلك في أكثر من مناسبة . وحين عرضنا لرأيه في العلم الإلهي ورأيه في موضوع الخلود^(١) . فإننا نتقدم الآن خطوة نحو التدايل على وجهة نظرنا لإزاء الغزالي . ونحن نعلم تماماً وجود رأى مخالف لما نذهب إليه . وإذا جاء هذا الرأى المخالف عن متخصصين في الفلسفة فحرجاً بمناقشته . أما إذا جاء عن متطافين حشروا في إطار المشتغين بالفلسفة حشراً . ومنهم للأسف الشديد من يعمل في أشباه أقسام للفلسفة . فليس لنا معهم حديث . إذ في مناقشتنا لهم - كما ذكرنا أكثر من مرة - إضفاء نوع من الأهمية لما يقولون به . ونحن لا نريد لهم ذلك لأنهم ليسوا أهلاً له .

ذكرنا أننا عرضنا رأى الغزالي الذى يقوم على دحض العلاقة الضرورية بين الأسباب والمسببات . وبعد عرضه أظهرنا تناقضات كثيرة وجدت في رأيه هذا . وكشفنا عن طبيعة فكر الغزالي . وكيف جاء فكره متابعاً لتقليدية الأشاعرة في الوقت الذى كنا ننتظر منه جديداً . ولكنه لم يفعل . ولو أنصف الغزالي لفرق بين أساس المعجزة وأساس الأمور المحسوسة .

وقد قلنا في ختام دراستنا لرأيه إنه يحاول سرد آرائه في ثوب المذهب الفلسفى ، ولكن المخطط الذى سار فيه دائماً لا يحل المشكلة التى يبحث لها عن حل منطقي ، فالقول بالعادة يعد إيقالاً في مجال اللامعقول إلى أقصى آماده . بالإضافة إلى شدة غموضها ، تماماً كفكرة الكسب عند الأشاعرة كما سنرى .

أما الفصل السادس والأخير من هذا الباب ، فيعرض لمشكلة السببية عند ابن رشد . وقد أشرنا في بدايته إلى أننا إذا كنا نجد فريقاً من مفكرى الإسلام وخاصة المتكلمين والغزالي قد أداروا مباحث السببية حول بيان العلاقات بين الأسباب ومسبباتها . وهل هى ضرورية أم أنه لاضرورة بينهما بحيث يرجعون ذلك إلى الله . وإذا كنا نجد نمطاً آخر يدير بحثه حول دراسة العلل الأربع على النحو الذى وجدناه عند ابن سينا . فإننا نجد عند ابن رشد بحثاً في كل مجال منهما . فهو لم يقتصر على دراسة وجه واحد من وجهى المشكلة . بل بحث في الوجه الآخر أيضاً .

(١) راجع هذين الموضوعين في كتابنا : « مذاهب فلاسفة المشرق » . الطبعة الثالثة

كما نهبنا أيضاً إلى أن ابن رشد إذا كان يتابع أرسطو في أكثر من مجال من مجالات دراسته لموضوع السببية ، فإنه لم يقف عند حدود أرسطو ، بل استفاد من الأفكار الأرسطوية في نقده للأشاعرة . وعلى الدارس أن يقرأ بعناية شروحه على أرسطو ، حتى يتبين له صدق ما نقوله الآن .

كما أشرنا في ختام دراستنا لرأيه إلى أننا نلاحظ بعض الأخطاء عند ابن رشد . ولعل أبرزها خلطه بين مجالات مادية فيزيقية ومجالات إلهية هيتافيزيقية . ولعل الدارس لمحاولة ربطه بين القول بالأسباب ، وتقرير الحكمة والغائية في الكون يلاحظ هذا تمام الملاحظة . إنه يبدأ بالتحليل الدقيق لجوانب المشكلة ، ولكننا نجد بعد ذلك يغوص في متاهات لا صلة بين بعضها وبين ما ينبغي أن يكون عليه التحليل الدقيق للعلاقة بين الأسباب والمسببات . إنه خلط وضرب في متاهات ، أضاعا عليه إبراز زوايا وأبعاد المشكلة في وحدة متكاملة متناسمة .

ولكن ما يشفع له ، ذلك الجهد الذي قام به في الكشف عن مغالطات فريق من المتكلمين ، بالإضافة إلى الأساس القوي الذي أقام عليه آراءه حول هذا الموضوع ، وهذا الأساس هو التمسك بالعقل ، إلا حين ربط بين إنكار العلاقة بين الأسباب والمسببات (الأشاعرة والغزالي) وبين التقليل من دور العقل .

ولعل هذا هو سبب اختيارنا لمحاولته كنموذج للمحاولات التي تعيننا على تجديد المذاهب الفلسفية والكلامية بصورة ما من صور التجديد الكثيرة التي نسعى إليها . وليس هذا تعصباً من جانبنا لهذا الفيلسوف ، ولكن لأن نظرتة تتفق في بعض جوانبها مع المنظور العقلي التجديدي الذي ننظر من خلاله إلى هذه المشكلة ، أو تلك من المشكلات الفلسفية أو الكلامية .

هذا عن الباب الأول بفصوله الستة ، أما الباب الثاني وموضوعه القضاء والقدر ، فقد قسمناه إلى فصلين : فصل أول عن الجبرية والمعتزلة وفصل ثان عن الأشاعرة وقد أشرنا في بداية هذا الباب إلى أن القارئ سيجد ارتباطاً تاماً تجديد في المذاهب الفلسفية

بين موضوع الباب الأول وموضوع الباب الثاني . سيجد نسقاً يجمع بينهما في وحدة واحدة .

كما ذكرنا أننا في معرض نقد كل من أهل الجبر والمعتزلة والأشاعرة ، نصوب على المنهج أساساً . لأننا بالتركيز عاينه . نستطيع الصعود إلى تجديد النظر إلى هذا المذهب أو ذلك من المذاهب التي عرضت للبحث في هذا الموضوع . وبدون ذلك سنظل ندور في مجال تقليدى لا في مجال تجديدى .

قلنا إن الفصل الأول من هذا الباب يبحث في آراء أهل الجبر والمعتزلة . وقد عرضنا لرأى أهل الجبر ولاحظنا أن النتائج التي توصل إليها أهل الجبر تستند إلى المقدمات التي سلموا بها وأخذوا في الدوران حولها دون أن يستطيعوا الخروج من الدائرة التي ظلوا فيها يدورون ، تلك الدائرة الجدلية الكلامية .

ويقينى أن أهل الجبر لو كانوا قد تعمقوا في بحث الصلة بين الإرادة الإلهية والإرادة الإنسانية بحثاً دقيقاً عميقاً ، أو بحثوا في الإرادة الإنسانية في حد ذاتها وبعدوا عن هذا الطابع الجدلى ، لتوصلوا إلى آراء لها أسسها القوية العميقة ، ولكنهم لم يفعلوا ، فانتهوا إلى ما انتهوا إليه من تصور للمشكلة على هذا النحو الأفقى المبسط .

وقد حاولنا أن نوجه نقدنا . لا إلى رأيهم القائل بالجبر . ولكن إلى الطريقة أو المنهج الذى سلكوه ، والذى أدى بهم إلى ما أدى . إنها الطريقة الجدلية الكلامية المحاطة بالصعوبات التي لا مبرر لها ، والتي لا تخاوم من إشكالات كثيرة لا حد لها .

هذا عن أهل الجبر ، أما المعتزلة فقد عرضنا لرأيهم ، وحاولنا توجيه بعض أوجه النقد للمنهج الذى سلكوه . ولعل أبرز أوجه نقدنا أنهم لم يشاءوا الخروج من الدائرة الجدلية الكلامية إلى دائرة أوسع وأشمل ، ونغنى بها الدائرة الفلسفية التي تبحث في مشكلة الحرية في حد ذاتها ، وتحدد العلاقات الدقيقة بين ما نسميه ضرورة إلهية وضرورة إنسانية .

وبانتهاء حديثنا عن المعتزلة ، ينتهى الفصل الأول من هذا الباب . أما الفصل الثانى فقد خصصناه كما ذكرنا منذ قليل للأشاعرة . وقد ذكرنا في

بدايته أننا سنلاحظ ارتباطاً وثيقاً بين رأيهم في السببية ورأيهم في القضاء والقدر .

كما حاولنا تقديم بعد عرض رأيهم . قائلين إن آراء الجبرية إذا كانت تمثل موقفاً محدداً برغم ما يشوبه من ضعف في بعض جوانبه . وأن آراء المعتزلة إذا كانت لا تخلو من دقة وعمق برغم ما فيها من بعض الاتجاهات الخاطئة ، فإن آراء الأشاعرة برغم ما بذلوه من جهد كبير في التوصل إليها ، تمثل الغموض والتناقض والتذبذب إلى درجة كبيرة جداً .

لأنهم مثلاً يحيطون فكرتهم عن الكسب بهالة من الغموض حتى يدخلوا في أذهاننا أنها دقيقة وعميقة ، وأنها اكتشاف بكر ، ولكن متى كان الغموض معبراً عن دقة الفكرة ، وقد سبق أن ذكرنا في أكثر من موضع أننا كثيراً ما نجد في الفكر الفلسفي أفكاراً غامضة ، غموضها قد يوحى إلى الأذهان المتسرعة أنها دقيقة ، ولكن إذا فتشت عنها وقمت بتحليلها ، لم تجد أيها القارئ إلا فكراً أفتقياً لا فكراً رأسياً .

وبنهاية دراستنا لآراء الأشاعرة ونقد اتجاههم ، ينتهي الباب الثاني الذي ارتبط كما قلنا ارتباطاً أساسياً بالباب الأول .

أما الباب الثالث والأخير فقد خصصناه لابن رشد . وقد سبق أن ذكرنا أننا نتخذ من فلسفة ابن رشد ومن اتجاهه ، برغم ما بيننا وبينه من خلاف في وجهات النظر ، معيناً لنا على تجديد النظر إلى المذاهب الفلسفية التي تركها لنا فلاسفة العرب .

في هذا الباب بفصليه عرضنا نمط فلسفي أساساً يتمثل في ابن رشد وقضية الشروح ، تلك القضية التي تكلمنا فيها أكثر من عشر سنوات .

ونستطيع أن نؤكد أن الدعوة إلى التجديد ترتبط ارتباطاً مباشراً بموضوع الشروح . ولعل القارئ يذكر أن موضوع الشروح ، شروح فلاسفة العرب وخاصة ابن رشد ، كان جانباً من الجوانب الخمس التي يقوم عليها منهجنا في دراسة الفكر الفلسفي العربي^(١) .

(١) راجع تصديرتنا لكتابنا : مذاهب فلاسفة المشرق تحت عنوان « منهج ندعو إليه » .

وقد انقسم هذا الباب الثالث إلى فصل أول بينا فيه كيف أن الاشتغال بالفلسفة كان وراء نكبة ابن رشد وفصل ثان كشفنا فيه عن آرائه الفلسفية من خلال شرحه كتاب الميتافيزيقا لأرسطو .

في الفصل الأول تحدثنا عن عوامل النكبة واختلافنا مع من أرجعوها إلى أسباب سياسية . وأرجعناها إلى أسباب فلسفية . وإذا قلنا أسباباً فلسفية فلإننا نعني أساساً الاشتغال بالشروح .

وهكذا يجزى فيلسوفنا على عمله هذا بالذنى والطردي . ولكن مهما يكن من أمر فإن فلسفته ستظل ماثلة في أذهاننا . أين هم الذين وجهوا هذه التهم إليه ؟ لا نسمع عنهم شيئاً إلا أسماء . مجرد أسماء . ولكننا سنظل نذكر ابن رشد ومذهب ابن رشد طالما ندرس الفلسفة العربية .

هذا عن الفصل الأول من الباب الثالث . أما الفصل الثاني والأخير ، فهو كما قلنا يبحث في آرائه الفلسفية من شرحه الكبير على كتاب الميتافيزيقا لأرسطو ، وبخاصة رأيه حول مشكلة أصل الموجودات في خلال فكرتي الأزلية والأبدية .

وقد حاولنا أن نؤكد في بداية هذا الفصل ، أنه من الضروري الرجوع إلى ما تركه هذا الفيلسوف من شروح ، بحيث لا تقتصر على المؤلفات وحدها . بل من العبث التفرقة الحاسمة بين شروحه وبين مؤلفاته ، لأن شروحه قد تضمنت الكثير من آرائه الفلسفية . قلنا هذا حتى لا نبتز فلسفة بترأ يسىء إليها ويقدمها مشوهة .

ولا جدوى عندنا في تلك المحاولات التي يقوم بها البعض ، والتي تقوم على استبعاد وتجاهل هذه الشروح . ويقيني أننا لو جمعنا بين مؤلفاته وشروحه لتوصلنا إلى نتائج جديدة تختلف اختلافاً تاماً بل رئيسياً عن تلك النتائج العقيمة والتقليدية ، بل والحاظنة والتي توصل إليها نفر من الدارسين ، والتي مازالوا حولها يدورون دون أن يتقدموا خطوة إلى الأمام .

هذا ما قمنا به خلال هذا الفصل ، وذلك حتى نتقدم خطوة بل خطوات في سبيل تجديد الفكر الفلسفي العربي . وعلى هؤلاء الذين يختلفون معنا أن يقدموا دليلاً أو أكثر من عندهم إن شاءوا ، يعارضون به ما نقوله . فإن

في هذا خيراً لهم بدلا من الصياح والضحجيج الذي يبعدنا عن مجال الفلسفة والتفلسف ،
ونحمد الله تعالى على أن هذا الصياح قد انبعث في أكثر جوانبه إن لم يكن كلها
عن أناس نعتبرهم أشباه دارسين وليسوا دارسين للفلسفة حقاً أو مشتغلين بها برغم
أنهم يزعمون لأنفسهم أنهم من الدارسين والمشتغلين بالفكر الفلسفي !!

معنى هذا أننا نعتبر شروحه على أرسطو بصفة خاصة ، من الجوانب التي
تبرز لنا فلسفته . فهو يناقش ويحلل ويفند آراء بدت عنده خاطئة ، بل يدخل
في شروحه جانباً إيجابياً من مذهبه ولا يقتصر على متابعة أرسطو .

ومهما يكن من أمر ، فهي محاولة تضمنت تفسيراً ذاتياً من جانبنا لفلسفته .
إذ ليس من المعقول أن نظل عند حدود تلك المحاولات التقليدية التي عفى عليها الزمن
وأصبحت في خير كان ، إن صح هذا التعبير ، بل لا بد بعد أن ندرس تراث
هذا الفيلسوف أو ذاك دراسة موضوعية ، أن نتقدم خطوة نحسبها ضرورية ،
وهي أن يقدم الباحث تفسيره الذاتي لهذا التراث ، وبذلك تختلف التفسيرات
والتأويلات حول فلسفة كل فيلسوف .

هذا ما أكدنا عليه خلال دراستنا هذا الفصل . ونود أن نؤكد أيضاً أننا إذا
كنا قد اختلفنا مع غيرنا حول تراث ابن رشد وشروحه بصفة خاصة ، فإن
لدينا مبررات لذلك نحسبها قوية . منها مثلاً نقده الدقيق للأشاعرة . وهو بصدد
شرحه على أرسطو . فهل كان الأشاعرة مثلاً موجودين أيام أرسطو حتى يدعونا
البعض إلى الاقتصار على مؤلفاته لأنه لم يكن في الشرح إلا متابعاً لأرسطو ؟

لقد ترك لنا ابن رشد شروحاً غاية في العمق على أرسطو ، وواجبنا دراستها
لا إهمالها ، وأحسب أن العيب ، إذا لم نفهم فلسفة ابن رشد من خلال شروحه
ليس عيب ابن رشد ، بل عيب الكسالى الذين نظروا إلى الشروح نظرة خاطئة
وأرادوا لبقية الدارسين أن يكونوا كسالى مثلهم .

بعد أن أشرنا إلى موضوع الفصلين ، لا بد من القول بأن ابن رشد ، إنصافاً
له ، قد امتد بالجوانب الفلسفية ، حتى أعطى لها أعظم صورة وصلت إليها
الفلسفة الإسلامية . وإذا كان قد تأثر بأرسطو ، فإننا بدلا من أن نتخذ ذلك
ذريعة للهجوم على ابن رشد ، أن نتساءل أولاً : ولماذا اختار ابن رشد جانب
أرسطو ؟ .

ومما يدلنا - بالإضافة إلى ما سبق أن ذكرناه - على أننا مازلنا ندور إلى حد كبير في مجال الدراسات التقنيية لا التجديدية حول ابن رشد وفلسفته ، أننا نجعل المعيار هو شهرة المسألة أو الموضوع الذي أثير وكأننا لسنا دارسين للفلسفة حقاً . بل نجوياً من نجوم الفن .

خذ على ذلك أيها القارئ العزيز مثالا واحداً : كم عدد الدراسات التي كتبت عن رد ابن رشد على الغزالي وكم عدد الصفحات التي كتبت عن رد ابن رشد على ابن سينا؟ . سوف تجد أيها القارئ العجيب العجيب . لقد أفضنا في التحدث عن رد ابن رشد على الغزالي . حتى حفظ الدارسون ذلك عن ظهر قلب ، ولم نركز على رد ابن رشد ونقده لابن سينا . برغم أننا لو أردنا التجديد لقلبنا الوضع . إذ أن قيمة رده كفيلسوف على الغزالي كمفكر ، يحتل - أي هذا الرد - أهمية تاريخية أكثر منها فلسفية ، في حين أن رده على ابن سينا يحتل أهمية فلسفية ، لأن قيمة هذا الرد تكمن في كونه فيلسوفاً يرد على فيلسوف مثله .

قلنا إننا اخترنا ابن رشد بالذات ونحن نطالب بالمنهج العقلي التجديدي ، برغم الاختلاف بيننا وبينه . فهو أكبر عميد للفلسفة في بلاد العرب دعا إلى تمجيد العقل باعتباره الدليل والحكم . ومن جهتي لا أتردد في أن أسدي الثناء على ابن رشد وفلسفة نظراً لأنه كان صاحب اتجاه عقلي .

هذا هو ابن رشد فيلسوف المغرب العربي . هذا هو الفيلسوف الذي يجب علينا دراسة مذهبه دراسة دقيقة . إننا نعتقد أننا لن ننفذ إلى لب مذهبه بقراءة عاجلة ، إذ أن كل جانب من جوانب فاسفته يعتمد على الجانب السابق عليه . كما أنك لن تفهم أي فصل من فصول كتبها ما لم تكن قد قرأت وأمعنت النظر في كل كلمة من الكلمات التي كتبها ، بحيث إنك لن تجد إلى حد كبير في تاريخ الفلسفة الإسلامية فيلسوفاً من الفلاسفة تشعر بأنك ستخسر خسارة كبيرة إذا أهملته ، كابن رشد .

إن هذا التفكير الذي صدر عن اجتهاد من جانبه في محاولة للوصول إلى الحقيقة بما تشمله من مجالات عديدة ، إن دلنا على شيء، فإنما يدلنا على أن فلسفته كلما درست وبحت، اهتدينا إلى دليل وأكثر من دليل ينهض على دقة تفكيره .

ونعتقد أن واجبنا نحو هذا الفيلسوف يقتضى منا البحث عن كتبه في جميع المكتبات المتفرقة شرقاً وغرباً والعمل على نشرها ودراستها حتى تظهر أمامنا الصورة الصحيحة والدقيقة لفيلسوف كبير .

وإذا كنا قد دعونا منذ سنوات إلى تلمس فلسفته من شروحه . ووضعها جنباً إلى جنب مع مؤلفاته ، وأكدنا على هذه الدعوة اليوم ، فإننا نأمل ألا تحل الذكرى القادمة لابن رشد إلا ونكون قد فعلنا شيئاً آخر جديداً تجاه تراثه وأفكاره .

نرخو بعد هذه الدراسة التي ما كتبناها إلا اعتقاداً من جانبنا بأنها ستساعدنا على التقدم خطوة نحو تدعيم المنهج الذي ندعو إليه ، أن نكون قد وفينا جزءاً من واجبنا نحو مفكرينا وفلاسفتنا .

كما نود أخيراً أن ننبه إلى أنه يحق لنا نحن أبناء العروبة أن نحتفل ونفخر بالقيم الفكرية والمذاهب الخالدة التي تركها لنا فريق من فلاسفة العرب ومتكلمي الإسلام . ويقينى أنهم أضافوا إلى أجداد العروبة عظمة فكرية كبرى . إن جهودهم لن تذهب سدى ، وجهودنا نحن العرب في سبيل إحياء فلسفاتهم والسعى إلى تجديدها لن تضع .

ومن جانبنا نقول إننا نأمل تحقيق هذا المنهج العقلي التجديدي وإرساء قواعده قبل أن نصل إلى اللحظة التي نقول فيها لقد آن لنا أن نستريح . فهل يا ترى ستجد دعوتنا هذه صداها لدى المشتغلين بالفكر الفلسفي العربي في أرجاء العالم شرقاً وغرباً ؟

محمد عاطف العراقي

مدينة نصر في ٧ نوفمبر عام ١٩٧٣ م

الباب الأول

مذاهب متكلمى وفلاسفة العرب

فى السببية والعلية

من خلال منظور تجديدى

ويتضمن هذا الباب الفصول الآتية :

الفصل الأول : المعتزلة والجبورية .

الفصل الثانى : الأشاعرة ونقدم للفرق المخالفة لهم .

الفصل الثالث : الكندى ومشكلة السببية .

الفصل الرابع : ابن سينا وعلل الموجودات .

الفصل الخامس : الغزالى وموقفه من مشكلة السببية .

الفصل السادس : مشكلة السببية عند ابن رشد .

تقديم

في هذا الباب بفصوله الستة ، سنعرض لنمطين من البحث حول مذاهب المتكلمين والفلاسفة في السببية .

النمط الأول نمط كلامي جدلي ، ويتمثل ذلك في الفصول : الأول (المعتزلة والجزيرية) والثاني (الأشاعرة) والخامس (الغزالي) .

والنمط الثاني نمط فلسفي ، يتمثل في الفصل الثالث (الكندي) والرابع (ابن سينا) والسادس (ابن رشد) .

ولا يعني هذا تشابه الآراء التي تدخل تحت كل نمط على حدة ، بل سنلاحظ اختلافاً في الآراء التي تندرج تحت كل نمط منهما . وسيدرك القارئ كيف أن فرقاً كالمعتزلة والأشاعرة تتمسك بالطابع الجدلي ، ومع ذلك فإننا سنجد خلافاً رئيسياً بينهما .

كما سيدرك القارئ كيف سيختلف منهج البحث في هذه المذاهب عند فيلسوف كابن سينا ، عن فيلسوف كابن رشد ، برغم أنهما يندرجان تحت النمط الفلسفي .

وإذا كنا قد فرقنا بين نمطين ، وكشفنا عن أسس خاطئة وجدناها عند فلاسفة ومتكلمين ، بحثوا في هذا الموضوع ، ونبهنا عليها أكثر من مرة ، فإن الباعث لنا على ذلك ، محاولة الصعود إلى تجديد النظر إلى هذا المذهب أو ذاك من المذاهب الفلسفية أو الكلامية .

الفصل الأول

المعتزلة والجبرية

ويتضمن هذا الفصل العناصر والنقاط الآتية :

أولاً : تمهيد .

ثانياً : مذهب المعتزلة .

ثالثاً : نص لأحد رجال المعتزلة .

رابعاً : رأى أهل الجبر .

الفصل الأول

المعتزلة والجبورية

أولاً - تمهيد :

مشكلة السببية والعلية من المشكلات التي احتلت مكانة بارزة في مذاهب متكلمي وفلاسفة العرب . دليل هذا أننا إذا استعرضنا ماتركه لنا مفكرو العرب نجد أن أكثرهم قد خصص مبحثاً أو أكثر من مباحثه الكلامية أو الفلسفية لدراسة هذه المشكلة ، سواء من زاوية نقدية يحاول فيها الرد على مذاهب من سبقوه في دراسة هذه المشكاة ، أو في زاوية إيجابية يحاول فيها بدوره بيان رأيه والدفاع عنه .

وبرغم أهمية هذا الموضوع ، فإننا نجد أغلب الدارسين للفكر الفلسفي الإسلامي قد غفلوا أو تغافلوا عن دراسته ، أو على الأقل لم يضعوه في منزلة جوانب أخرى استغرقت اهتمامهم .

وما يقال عن التغافل لهذا الموضوع ، نستطيع أن نقوله أيضاً على كثير من الموضوعات الأخرى التي ترتبط به كالمبحث في الجوهر الفرد والحركة والسكون والجوهر والعرض والموجود والمعدوم . وهذه موضوعات بحث فيها المتكلمون وفلاسفة العرب .

وهذا التغافل قد أدى بكثير من الباحثين إلى النظر إلى المذاهب الفلسفية والكلامية على أنها مذاهب في الألوهية فحسب ، في حين أننا نجد بين ثنايا هذه المذاهب فكراً ، إذا كان يرتبط بالجانب الإلهي ، إلا أن له طبيعة أخرى غير طبيعة الجوانب الإلهية ، وهذا الفكر هو ما يبحث في موضوعات كتلك التي سبق أن أشرنا إليها منذ قليل .

قد يقال إن بحثاً أو أكثر قد كتب عن هذه الموضوعات ، ومنها موضوع السببية ، ولكننا نقول إننا إذا أردنا في هذه الأيام تجديد المذاهب الفلسفية والكلامية ، فيجب أن ننظر إلى هذا الموضوع ، موضوع السببية ، أو غيره من

موضوعات ومشكلات ، نظرة متكاملة . بمعنى عدم الاقتصار على جانب دون آخر ، على إطار معين دون إطار آخر ، وأيضاً عدم حصره في إطار العلاقة بين الدين والفلسفة . لأنه في بعض جوانبه قد تكون له طبيعة أخرى ، غير طبيعة التوفيق بين الفلسفة والدين .

هذه النظرة التجديدية التي ندعو إليها اليوم من جانبنا ، سيجدها القارئ في هذه الدراسة لهذا الموضوع ، وموضوع السببية . ففكر فلسفي لإزاء فكر كلامي ، فكر اعتزالي يقابله فكر أشعري . فكر لأهل الطوائف ، يجد معارضة من الأشاعرة وأهل السنة . رأى للغزالي يعارضه رأى لابن رشد . بيان للصلاة بين موضوع السببية وموضوع الحرية والجبر أي القضاء والقدر . كشف عن أسس واهية ضعيفة استند إليها نفر من المتكلمين . وهكذا .

وفي البداية لا بد أن نشير إلى أننا لسنا هنا في مجال التمييز بين كلمة « سبب » وكلمة « علة »^(١) فإذا كنا قد اخترنا عنواناً هو « السببية والعلة » ،

(١) السبب ، الجبل . وفي العرف العام هو كل ما يتوصل به إلى المطلوب أو يتوصل به إلى غيره . وفي الشريعة هو ما يوصل إلى الشيء ولا يؤثر فيه . والسبب التام هو الذي يوجد المسبب بوجوده فقط ، والسبب غير التام هو الذي يتوقف وجود السبب عليه ، لكن لا يوجد المسبب بوجوده فقط ، ويسمى عند الحكماء بالمبدأ أيضاً ، وهو ما يحتاج إليه الشيء إما في ماهيته أو في وجوده . وذلك الشيء يسمى سبباً وترادفه العلة . فهو إما تام وإما ناقص . وقيل إن كان السبب مستجعماً لجميع شرائط التأدي ، كان التأدي دائماً والسبب ذاتياً ، والمسبب غاية ذاتية ، وإلا امتنع التأدي فلا يكون إلا سبباً اتفاقياً [التهانوي : كشاف اصطلاحات الفنون - مجلد ١ ص ٦٢٦-٦٢٧ من الطبعة القديمة ، وأيضاً : المعجم الوسيط مجلد ١ ص ٤١٣] .

وهذا يتضمن التفرقة بين الموجود بالذات والموجود بالعرض . وحين نتكلم عن السبب نقصد ما يوجد منه بالذات لا بالعرض والاتفاق ، كحدوث زلزلة أو رجفة في الأرض عند مثنى الإنسان ، أو حدوث كسوف عند موت إنسان ، إذ أن ما يوجد اتفاقاً هو ألا يكون في طباع أحد الأمرين أن يوجد عند الآخر أو للآخر [ابن تلموس : المدخل لصناعة المنطق ص ٧٠] .

أما الموجود بالذات ، فإنه - فيما يذكر ابن تلموس أيضاً - يقال في أحد الأمرين : الذي يكون في طباعه أن يوجد له آخر ، أو يوجد لآخر . مثال ذلك النار والإحراق . فإن في طباع النار أن يوجد لها الإحراق ، وكذلك في طباع الإحراق أن يوجد للنار . ومثل هذا فهو في طباع الأمرين جميعاً . وقد يكون ذلك في طباع أحدهما فقط ، مثل الموت التابع للذبح . فإن في طبيعة الذبح أن يوجد عنه الموت أو به ، وليس في طبيعة الموت أن يوجد عنه الذبح .

والتفرقة بين الموجود بالذات والموجود بالعرض ، لا يؤدي - فيما نرى - إلى محاولة تبرير عدم تأثير الأسباب في مسبباتها ، وبالقول بأن هناك علة حقيقية وعلة أخرى عادية ، والقول بأن العلة الحقيقية هي ما يكون مؤثراً في المملول حقيقة ، أما العلة العادية فهي ما يدور عليه الشيء وجوداً وهدماً كالنار للإحراق ، فإنه يدور معها وجوداً وهدماً ، لأن عادة المؤثر الحقيقي وهو الله تعالى ، قد جرت بمخلق الإحراق عند مساس النار اليابس .

فإن مرد ذلك ، ما يشيع في كتابات الدارسين لهذه المشكاة من متكلمي أو فلاسفة . فأحياناً نرى لفظ « علة » هي التي تشيع في دراسة فيلسوف أو متكلم لهذه المشكاة ، وأحياناً أخرى نجد أن اللفظة السائدة هي لفظة « سبب » .

= أما عن التفرقة بين « سبب » و « علة » ، فإن التهانوي مثلاً في كشف اصطلاحات الفنون (مجلد ١ ص ٦٢٨) يقول : أعلم أن ما يترتب عليه الحكم ، إن كان شيئاً لا يدرك العقل تأثيره ، ولا يكون بصنع المكلف ، كالوقت للصلوات ، يخص باسم السبب ، وإن كان بصنعه ، فإن كان الغرض من وضعه ذلك الحكم كالبيع للملك فهو علة ، ويطلق عليه اسم السبب مجازاً ، وإن لم يكن هو الغرض ، كالشراء للملك المتمتع ، فإن العقل لا يدرك تأثير لفظ « اشتريت » في هذا الحكم ، وهو يصنع بالمكلف ، وليس الغرض من الشراء ملك المتمتع ، بل الملك الرقبة ، فهو السبب ، وإن أدرك العقل تأثيره يخص باسم العلة .
ويقول أبو البقاء (الكليات ص ٢٠٦) : السبب والعلة يطلقان على معنى واحد عند الحكماء ، وهو ما يحتاج إليه شيء آخر . وكذا السبب والمعلول ، فإنهما يطلقان عندهم على ما يحتاج إلى شيء آخر . لكن أصحاب علم المعاني يطلقون العلة على ما يوجد شيئاً ، والسبب على ما يبعث الفاعل على الفعل . والحكام يطلقون على الأول العلة الفاعلية ، والثاني العلة الغائية .

وقد ظهر هذا الترادف في كثير من كتب الفلاسفة الإسلاميين وشروحهم على أرسطو . فنجد ابن سينا يستخدم لفظي « سبب » ، و « علة » ، كل واحدة منهما مكان الأخرى . فتارة يقول : أسباب الموجودات وتارة أخرى يقول : علل الموجودات . ولكن الشائع عنده هو استخدام لفظة علة ، حتى إنه في رسالته « في الحدود » (ص ٤١ - ٤٢) يعرف لنا لفظة علة ، ولا نجد ذكراً لكلمة سبب ، نظراً لأنها تدل على ما تدل عليه كلمة علة . وفي كتبه المنطقية كالجدل والبرهان ، نجد أنه تارة يستخدم لفظة « علة » وتارة يستخدم لفظة « سبب » . وبالنسبة للقراني ، فإننا نجد لديه نفس المعاني التي ذهب إليها ابن سينا ، وهذا واضح من كتابه « معيار العلم » (ص ٢٩٣) .

كما ظهر هذا الترادف في شروح ابن رشد على أرسطو . فهو يقول : إن السبب والعلة اسمان مترادفان . وهما يقالان على الأسباب الأربعة التي هي المادة والصورة والفاعل والغاية [ص ٢٩ من تلخيص ما بعد الطبيعة ، ص ٦٩ من تهافت التهافت] .
أما ابن مسكويه في المواعيل والشوامل (ص ٣٠) فيقول : إن السبب هو الأمر الداعي إلى الفعل ، ولأجله يفعل الفاعل . أما العلة فهي الفاعلة بعينها . ولذلك صار السبب أشد اختصاصاً بالأشياء المرضية وصارت العلة أشد اختصاصاً بالأمور الجوهرية .

والمصادر التي تعرضت لتعريف السبب والعلة والبحث فيما وبيان ترادفهما أو اختلافهما ، لا حصر لها . وبالإضافة إلى ما سبق يمكن الرجوع إلى : المواضع لعصد الدين الإيجي جزء ٤ - المرصد الخامس من ص ٩٨ حتى ص ٢٠١ ، وتقويم الذهن لأبي الصلت الداني ص ٥٠ ، رسائل إخوان الصفا رسالة رقم ٤٠ ، ورقم ٤١ ، وابن سينا : تسع رسائل في الحكمة والطبيعية ، الإلهيات من الشفاء - الجزء الثاني ، والشيرازي في تعليقاته على إلهيات الشفاء لابن سينا ص ٢٢٢ ، د . محمد عاطف العراق : النزعة العقلية في فلسفة ابن رشد ص ١٦٣ وما بعدها ،

A. Lalande : vocabulaire Technique et Critique de la philosophie. P. 127 - 132.

Aristotle : Physics, 8, Ch 3,4, metaphysics, B Dal Ch II.

Collinwood : An Essa on Metaphysics P. 285 - 297.

Encyclopaedia Britannica vol V, P. 63.

ثانياً - مذهب المعتزلة :

أثبت المعتزلة لبعض الحوادث مؤثراً غير الله ، ورأوا أن الإنسان فاعل محدث مخترع ومنشئ على الحقيقة دون المجاز^(١) . كما قالوا إن الفعل الصادر عنه يكون إما بالمباشرة وإما بالتوالد^(٢) .

ومعنى التولد عندهم ، أن يوجب فعل لفاعله فعلاً آخر ، كحركة اليد والمفتاح . فإن حركة اليد أوجبت لفاعلها حركة المفتاح ، فكلاهما صادرتان عنه الأولى بالمباشرة والثانية بالتوليد^(٣) .

والواقع أن المعتزلة - فيما يرى الإيجي^(٤) - عندما أسندوا أفعال العباد إليهم ، ورأوا فيها ترتيباً . ورأوا فيها أيضاً أن الفعل المترتب على آخر يصدر عنهم ، وإن لم يقصدوا إليه أصلاً . لم يمكنهم لهذا ، إسناد الفعل المترتب ، إلى تأثير قدرتهم فيه ابتداءً ، لتوقفه على القصد ، فقالوا بالتوليد .

(١) الأستعري : مقالات الإسلاميين - جزء ٢ ص ١٩٧ .

(٢) إذا كانت دراسة التولد تدخل في باب الإرادة وخلق الأفعال ، فإن سبب إشارتنا إليها هنا ، تعلقها بدراسة السببية .

ونريد أن نشير إلى أن القول بالتولد يؤدي إلى حد كبير إلى التسليم بتلازم الأسباب ومسبباتها ، والإقرار بخصائص الأشياء وفعلها . إذ من الملاحظ أن الذين يصعدون بأفعال الإنسان إلى الله مباشرة كالشاعرة - كما سرى - يتكرون الترابط الضروري بين السبب والمسبب ، ويصعدون بهذا الترابط إلى الله مباشرة . فهو الذي خلق لنا عادة ، بأن يترتب على هذا الفعل المعين مفعول معين ، وهو القادر على خرق العادة في أي وقت يشاء . وهذا على العكس من نظرة الفريق الذي يسلم بجزئية الإنسان ، وأنه يؤثر في مجرى الحوادث . انظر في هذا : د . محمد عاطف العراقى : النزعة العقلية في فلسفة ابن رشد ص ١٦٣ وما بعدها ، ص ١٩٩ وما بعدها (فصل القضاء والقدر) .

(٣) الإيجي : المواقف جزء ١ ص ٢٤٣ ، جزء ٨ ص ١٥٩ . وقد اختلف المعتزلة في ماهية هذا

التوليد . يقول الأستعري في المقالات [جزء ٢ ص ٨٤ - ٨٥] :

(١) قال بعضهم : هو الفعل الذي يكون بسبب متى ويحل في غيره .

(ب) وقال بعضهم : هو الفعل الذي أوجبت سببه ، فخرج عن أن يمكنني تركه ، وقد أفضله في نفسي ، وأفضله في غيره .

(ج) وقال بعضهم : هو الفعل الثالث الذي يلي مرادى ، مثل الألم الذي يلي الضربة ، والذهاب الذي

يلي الدفعة .

(د) وقال الإسكافي : كل فعل يتبياً وقومه على الخطأ دون القصد والإرادة له ، فهو متولد . وكل فعل

لا يتبياً إلا بقصد ، ويحتاج كل جزء منه إلى تحديد وعزم وقصد وإرادة له ، فهو خارج عن حد التولد ، داخل في حد المباشر .

(٤) المواقف جزء ٨ ص ١٥٩ .

ولعل الدارس لرأيهم في التولد يتساءل : هل في القول بالتولد ما يتنافى مع القول بتأثير الأسباب في مسبباتها تأثيراً ضرورياً وعلى نحو ليس فيه تخلف ؟^(١) |
ونستطيع أن نجيب على هذا التساؤل بالقول بأن هذا التولد يدلنا على تأثير الأسباب في مسبباتها ، ولكنه في بعض زواياه لا يقطع بتأكيد العلاقات الضرورية بين الأسباب والمسببات على النحو الذي سنراه مثلاً بصورة صريحة قاطعة عند ابن رشد .

نوضح ذلك مؤكدين على ما نذهب إليه ، بقولنا إن المعتزلة يذهبون إلى أن المتوالدات منها ما هي قائمة بمحل القدرة كالعالم النظري المتولد من النظر . ومنها ما هي قائمة بغير محل القدرة . وهذه الأخيرة ، منهم من يرى أنها بأسرها فعل لفاعل السبب ، وإن كان معدوماً حال وجود المتولد ، ويمثلون لذلك بمن رى سهماً ومات قبل بلوغ السهم الرمية . فإن الإصابة والآلام الحادثة ، منها ما هو من فعل الميت ، أو أنها كلها حوادث لا يحدث لها ، أو أنها من فعل الله تعالى ، لا من فعل العبد الفاعل للسبب^(٢) . وهذا معناه أن يجوز عندهم حدوث هذا بقدرة معدومة وأسباب معدومة ، ويكون الإنسان في محل حدوثه ميتاً أو عاجزاً^(٣) .

ومنهم من يرى أن ما كان منها في محل قدرة الفاعل فهو من فعلاه ، وما كان في محل مباين لمحلها ، فما كان منه على وفق اختياره ، فهو أيضاً من فعله كالقطع والذبح ، وما لا يقع على وفقه ، فليس من فعله كالآلام في المضروب^(٤) .

وهذا معناه أنهم يسلمون بوجه عام ، بأن من رام دفع حجر مثلاً في جهة اندفع إليها بحسب قصده وإرادته ، فيكون اندفاعه صادراً عن الدافع وفعلاً له ،

(١) المصدر السابق جزء ٨ ص ١٦٠ ، وأيضاً مقالات الإسلاميين للأشعري جزء ٢ ص ٧٨ -

٧٩ - ٨٠ .

(٢) مقالات الإسلاميين جزء ١ ص ٢٧٥ .

(٣) المواظف جزء ٨ ص ١٦٠ .

وهذا الاندفاع بواسطة مباشرة من الدفع ومتولدة منه ^(١) . أى أن المتولد عندهم فعل لفاعل السبب . وهو مقدور له بتوسط السبب ^(٢) .
لعلنا لاحظنا مما سبق ، كيف أنهم يؤكدون على القول بنسبة أفعال الإنسان إليه ، وإن كانوا يشيرون أحياناً إلى نسبة بعض الأفعال إلى أسباب غير معلومة . وهذا إن دل على شيء ، فإنما يدل على نوع من التردد وعدم القطع برأى حاسم واضح . وهذه سمة الآراء الجدلية الكلامية ، التي لا تسمح إلى مرتبة البرهان اليقيني .

ولكن برغم هذا . يمكننا أن نقول بأنهم يعترفون بتأثير الأسباب في مسبباتها على وجه الضرورة والتلازم . إذ من الواضح أن التوليد يعتمد على القول بالأسباب فخاصته هو اختلاف المتولدات بحسب اختلاف أسبابها .

وإذا كان المعارضون لهم يقولون بأن نسبة القدرة إلى العبد ، تتعارض مع قدرة الله ، فإنهم يردون عليهم بأن الله قادر بنفسه والعبد قادر بالقدرة والقادر بالنفس يخالف القادر بالقدرة ، ولذلك يتصف بالافتقار على أجناس لا يقدر عليها العباد بالقدرة .

هذا بالإضافة إلى أن الله إذا كان قد خلق لنا قدرة ، فإنه يجب القول — فيما يرون — بأن هذه القدرة تؤثر فيما يقارنها من الأفعال ، وأن الأسباب موجبة لمسبباتها ^(٣) .

كما أنه من الخطأ وصف الله بالقدرة على أن يجمع بين القطن والنار ، ولا يقع لإحراق ، وبين الحجر على ثقله والجو على رفته ، ولا يفعل هبوطاً ^(٤) إن هذا يقوم عندهم بطبيعة الحال على اعتقادهم بأن الخالق قد وضع للكون نظاماً وأودع في المخلوقات قوى تصدر عنها آثارها بطريق التوليد والسببية .

وبالإضافة إلى دفاعهم عن نسبة أفعال الإنسان له ، وردهم على من خالفهم فإنهم في معرض التأكيد على أقوالهم ودفاعهم عنها ، يسوقون الحجج الآتية :

(١) الموافق — جزء ٨ ص ١٦٠ ، وأيضاً : الإرشاد الجويني ص ٢٣٠ .

(٢) الإرشاد الجويني ص ٢٣٠ .

(٣) مقالات الإسلاميين للأشعري جزء ٢ ص ٨٨ .

(٤) المصدر السابق جزء ٢ ص ٢٢٠ .

١ - الأفعال التي تسمى متولدة تختلف باختلاف القدرات الثابتة للعباد .
فالأيدى القوية تقوى على حمل مالا يقوى على حمله الضعيف . ولو كان الفعل المتولد واقعاً بقدره الله ، لجاز تحرك الجبل باعتماد الضعيف وعدم تحرك الخردلة بالاعتماد على الأيدى القوية ، بأن يخلق الله الحركة في الجبل دون الخردلة (١) .

٢ - الشرع قد ورد فيه الأمر والنهي بالأفعال المتولدة والأفعال المباشرة .
فإن الإيلاء بالضرب والظعن والقتل في الجهاد مع الكفار ، كلها أمور مأمور بها على جهة الندب أو الوجوب . وإيلاء مالا ينبغي إيلاؤه منهي عنه . فلولا تعلق هذه الأفعال بالقدرة الحادثة ، لما حسن التكليف بها والحث عليها ، كما لا يحسن التكليف بإيجاد الجواهر والألوان التي ليست مباشرة بالقدرة ، فهي بواسطة (٢) .
٣ - المدح والذم : نرى العقلاء يستحسنون المدح والذم في أمثال هذه الأفعال . كما يحكمون باستحقاق الثواب والعقاب . وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أنها من فعل العبد (٣) .

٤ - العبد مطالب من ربه تعالى بالطاعة . ويستحيل في العقول أن يطلب العبد بما لا يقع منه . وإذا كان كل فعل واقعاً بقدره الله ، وليس للعبد من إيقاع المقدور شيء ، فما معنى الطلب إذن ؟ وما معنى المطلوب ؟ وما الفرق بين مطالبة العبد بألوانه وأجسامه ، وبين مطالبته بأفعاله (٤) ؟

٥ - من الإسناد الحقيقي لا من الحجاز ، أننا ننسب الفعل إلى العبد دون الله . كقولنا حمل فلان الثقل وألم زيداً بالضرب . وهذا يدل على أن الفعل منه (٥) .
وهكذا يحاول المعتزلة الدفاع عن آرائهم ، مبينين أنه من الشيء الطبيعي ومن المعقول أن ننسب أفعال الإنسان إليه بحيث تكون هناك علاقة بين الأسباب ومسبباتها ، ومبينين أن كل فرد يعتقد بهذا ، وليس من المناسب أن يعتقد بغيره . يقول الخياط : لا أعلم أحداً موحداً ولا ملحداً إلا وقال إن في هذا العالم أشياء خفية إذا خلعت وما طبعت عليه ، علت كالنار والدخان وما أشبههما ،

(١) المواقف للإمامي جزء ٨ ص ١٦٠ ، وأيضاً : التمهيد للباقلاني ص ٢٩٩ - ٣٠٠ .

(٢) المواقف جزء ٨ ص ١٦١ .

(٣) المصدر السابق جزء ٨ ص ١٦١ .

(٤) الإرشاد للجويني ص ٢٠٣ .

(٥) المواقف جزء ٨ ص ١٦١ .

وأشياء ثقيلة من شأنها الهبوط ، إذا خلّيت وما هي عليه ، تركت كالبحر وما أشبهه وأن الحى يتحرك من ذات نفسه ، والميت بحركه غيره . وهذا قول الناس أجمعين ^(١) .

ثالثاً - نص لأجد رجال المعتزلة :

يقول القاضي عبد الجبار المعتزلى فى كتابه « المحيط بالتكليف » ^(٢) (جمع الحسن بن أحمد بن متويه) مايلى ^(٣) :

الكلام فى التولد .

باب فى التولد كالمباشر فى أنه فعل للعبد .

اختلف الناس فى كيفية إضافة الأفعال إلى فاعلها ضرورياً من الاختلاف ، ففهم من قال : لا فعل للعبد إلا ما يحل قلبه من الإرادة ، وربما أضاف بعضهم إليها الفكر وجعلوا ما يوجد فى جوارحه وأبعاضه وأطرافه ليس بفعل له من الحركات ونحوها ، هذا هو المحكى عن الجاحظ وثمامة . ثم اختلفوا ، فجعل ثمامة ماعدا الإرادة حدثاً لا يحدث له ، وجعل الجاحظ ماعداها مما يقع طباعاً ، وأنه لا يقع باختياره إلا الإرادة ، وقال بعضهم : إن كل ما جاوز غير حيز الإنسان ، فهو من خلق الله تعالى بإيجاب الخلقه ، بمعنى أن طبع الأجسام على حد تندفع أو تذهب ، وهذا محكى عن النظام :

وأما متمر فإنه يقول : إن المتوالدات أجمع ، وكذلك جميع الأعراض فهى فعل الأجسام الموات بطباعها ولا فعل لله إلا نفس المحل ولا للعبد عنده فعل سوى الإرادة ، وذهب بعضهم إلى أن الذى يوجد فى حيز الإنسان هو فعله دون ماتعداه ووجد فى حيز غيره ، وجعلوا ماتعداه مما تفرد - جل وعز - به ، وهذا هو مثل مذهب المجبرة فى قولهم بالكسب ، وقد حكى نحوه عن صالح قبة . وقال بعضهم : بل كل ما يحدث عند فعل من جهتنا فهو من فعلنا ،

(١) الانتصار ص ٤٠ .

(٢) حقه عمر السيد عزى وراجعه الدكتور أحمد فؤاد الأهوانى .

(٣) ص ٣٨٠ - ٣٨١ .

حتى جعلوا اللون والطعم والإدراك والعلم وغيرها فعلا لنا على طريقة كثير من البغداديين ، فهذه مذاهب الناس في الأفعال المتولدة .

والذى عندنا أن كل ما كان سببه من جهة العبد ، حتى يحصل فعل آخر عنده وبجسبه واستمرت الحال فيه على طريقة واحدة ، فهو فعل العبد ، وما ليس هذا حاله ، فليس بمتولد عنه ولا يضاف إليه على طريق الفعلية ثم لا يجوز أن يحدث ولا يحدث له ، ولعل الذى أدى الكل إلى ما قالوه ، هو أنهم زعموا أنه إنما يصلح أن يجعل الفعل فعلا للعبد أو لغيره ، على وجه يصح أن يفعله ويصح أن لا يفعله ، من دون واسطة ، فأما ما ليس يجوز أن لا يفعله بدلا من أن يفعله أو لا يجوز أن يتركه أو يفعل ضده في حالة فليس يفعله ، ورأوا أنه عند وجود الإرادة وزوال العوارض لا بد من وجود المراد ، فأخرجوه عن كونه فعلا له ، وكذلك الفكر وما شاكاه نحو الاعتماد وغيره من الأسباب التي لا تجوز عند وجوده ، إلا أن يوجد المسبب ، فقالوا : فالذى يصلح أن يجعل فعلا له هو نفس الإرادة ، أو نفس الأسباب التي يفعلها في نفسه دون غيره من الأفعال ، فإذا بينا أن الذى دل على أن السبب فعله يقتضى أن المسبب فعله ، أو ذكرنا فيه ما يخصه من الدلالة، فقد استقام ما أردناه ، وبطلت هذه المذاهب، والأصل في هذا الباب أننا إنما نثبت المبتدأ فعلا لنا لوقوعه بحسب أحوالنا ودواعينا . وهذا قائم في المتولد ، لأن الكلام والكتابة والألام وغيرها ، تقع بحسب ما نحن عليه من الأحوال ، فيجب أن تكون أيضاً فعلا لنا ، ولو جوزنا والحال هذه ، أن لا يكون ذلك فعلا لنا ، لجوزنا مثله في نفس الإرادة أو في نفس الأسباب ، وإذا استمرت الطريقة في الفعلين من الإرادة والمراد ومن السبب والمسبب ، فليس بأن نجعل الإرادة فعلا دون المراد أولى من خلافه ، فيجب كونها جميعاً حادثين من جهتنا ، وليس يمكن أن يقال إنما صارت الإرادة وغيرها من الأسباب فعلا لنا لكونه مبتدأ فقط ، لأن فعل الغير أيضاً مبتدأ ، وليس بحادث من جهتنا ، لما لم يكن واقعا بحسب أحوالنا ، فعرفنا أن الاعتبار بما قلنا دون غيره .

رابعاً - رأى أهل الجبر :

لعلنا قد لاحظنا حتى الآن كيف ارتبط البحث في العلاقة بين السبب والمسبب بموضوع القضاء والقدر ، بمعنى أن المعتزلة إذا كانوا قد ذهبوا إلى تأكيد القول بحرية الإرادة الإنسانية ، فإن هذا الرأي يرتبط بقولهم بتلازم الأسباب والمسببات .

وإذا كان الأشاعرة قد قالوا بفكرة الكسب حين بحثهم في مشكلة الحرية ، فإن هذا القول - كما سئرى - قد ارتبط برأيهم في العلاقة بين الأسباب والمسببات . وما يقال عن المعتزلة والأشاعرة ، يقال أيضاً عن الجبرية . فإذا كان أهل الجبر يقولون إن الله هو الذى يخلق فينا الأفعال ، فإن هذا يترتب عليه قطعاً إنكار العلاقات الضرورية بين سبب ومسبب في مستوى هذا العالم الذى نعيش فيه .

فأصحاب جهنم بن صفوان وهو من الجبرية الخالص ، قد ذهبوا إلى أنه لا قدرة للعبد أصلاً لا مؤثرة ولا كاسية ، بل هى بمنزلة الجمادات فيما يوجد منها^(١) وإذا نسبت الأعمال إلى المخلوقين ، فإنما تنسب مجازاً كما يقال زالت الشمس ودارت الرحي وجرى الماء^(٢) إلخ . .

(١) التهانوى : كشاف اصطلاحات الفنون - جزء ١ ص ٢٨٣ من الطبعة الجديدة .

(٢) الشهرستاني : الملل والنحل جزء ١ ص ٨٦ - ٨٧ وأيضاً : عبد القاهر البغدادي : الفرق بين

الفصل الثاني

الأشاعرة ونقدهم للفرق المخالفة لأرائهم

ويتضمن هذا الفصل العناصر والنقاط الآتية :

أولاً : مقدمة

ثانياً : نقد الأشاعرة لأصحاب الطوائف

ثالثاً : نقد الأشاعرة للفلاسفة

رابعاً : نقد الأشاعرة للمعتزلة

خامساً : رأى الأشاعرة

سادساً : نص لأحد رجال الأشاعرة

« لما كان علم الكلام^(١) يقصد به نصرته آراء قد اعتقد فيها أنها صحاح ، عرض لأصحابه أن يتصروها بأى نوع من أنواع الأقاويل اتفق : سوفسطائية كانت ، جاحظة للمبادئ الأولى ، أو جدلية أو خطبية أو شعرية . وصارت هذه الأقاويل عند من نشأ على سماعها من الأمور المعروفة بنفيها ، مثل إنكارهم وجود الطبائع والقوى ورفع الضروريات الموجودة في طبيعة الإنسان ، وجعلها كلها من باب الممكن ، وإنكار الأسباب المحسوسة الفاعلة وإنكار الضرورة المعقولة بين الأسباب والمسببات » .

[ابن رشد : تفسير ما بعد الطبيعة — المجلد الأول ص ٤٣ — ٤٤]

(١) يقصد به أساساً آراء الأشاعرة .

الفصل الثاني

الأشاعرة ونقدهم للفرق المخالفة لآرائهم

أولاً - مقدمة :

نستطيع أن نقول إن الدارس لكتب الأشاعرة ، يرى أنهم لم يكتفوا بتقرير مذهبهم والدفاع عن آرائهم ، بل إننا نراهم يفيضون في نقد آراء الفرق المخالفة لهم . وهذا يعد شيئاً طبيعياً ، إذ أن القول برأى من الآراء فيه اختلاف عن الآراء الأخرى . لا بد أن يحتوى على الرد والنقد لآراء تتجه اتجاهها مختلفاً عنه .

ولهذا نجد عند الأشاعرة قسماً نقدياً يتمثل في نقد أصحاب الطوائف ونقد الفلاسفة ونقد الأشاعرة ، ثم نجد عندهم أيضاً جانباً إيجابياً يتمثل في دفاعهم عن موقفهم الذي مالوا إليه وأكدوا على القول به . [

وقبل أن نشير إلى موقفهم النقدي ثم نعرض لبيان مذهبهم ، نود أن نقول إن منهم أو من أهل السنة بوجه خاص^(١) ، من يرى أن اعتقاد الناس في الأسباب العادية ، أى ثبوت التلازم بين أمر وأمر وجوداً وعدمياً بواسطة التكرار ، على أربعة أوجه :

١ - الاعتقاد بقدمها واستقلالها بالتأثير في طباعها ، أى حقائقها ، من غير تدخل من الله تعالى . وهذا - فيما يزعمون - مذهب كثير من الفلاسفة والطبائعيين .

٢ - الاعتقاد بحدوثها وتأثيرها فيما قارننها ، لكن ليس في طباعها ، وإنما هو بخلق الله تعالى فيها قوة مؤثرة ، ولو نزعها منها وهؤلاء مبتدعة :

٣ - الاعتقاد بحدوثها وعدم تأثيرها فيما قارننها ، لا بطبوعها ولا بقوة جعلت فيها ، بل بملازمتها لما قارننها وعدم تخلفها . وهذا الاعتقاد - فيما يرون -

(١) السنوسي : في أصول الدين ص ١٠٩ - ١١١ - ١١٢ .

يؤدى بصاحبه إلى الكثر ، لأنه يستلزم إنكار معجزات الأنبياء وإنكار ما أخبروا به من أحوال الميت والقبر والآخرة . لأن ذلك كله من باب خوارق العادات التي تخلفت فيها الأسباب العادية عما يقارنها .

٤ - الاعتقاد بخدوش الأسباب العادية وعدم تأثيرها فيما قارنها لا بطبعها ولا بقوة جعلت فيها ، بل لأن الله جعلها إمارات ودلائل على ما شاء من الحوادث من غير ملازمة عقلية بينها وبين ما جعلت دليلاً عليه . ولهذا صح أن يخرق الله العادة فيها لمن شاء وفي أى وقت شاء . وهذا الاعتقاد - فيما يقولون - هو الحق والقائلون به هم المؤمنون وأهل السنة .

ثانياً - نقد الأشاعرة لأصحاب الطبائع :

يمكننا القول - اعتماداً على ما يذكره الخياط^(١) - إن أهل الطبائع هم الذين يؤكدون على القول بوجود طبيعة ثابتة لكل شيء ، بمقتضاها يصدر فعله . فالخياط يذكر أنهم يرون أن المطبوع على أفعاله لا يكون منه إلا جنس واحد من الأفعال ، كالنار التي لا يكون منها إلا التسخين ، والثلج الذي لا يكون منه إلا التبريد ، وأن من تكون منه الأشياء المختلفة ، هو المختار لأفعاله ، لا المطبوع عليها .

وقد وجه الأشاعرة نقدهم إلى أصحاب الطبائع في عدة زوايا . وسرى بعد تلخيص موقفهم وعرضه في عناصر محددة ، أن هذا النقد في جانبهم يعد من بعض زواياها متهافتاً وتتخلله المعاندة التي لا تنفيذ . وهذا كله إن دل على شيء ، فإنما يدل على ضيق أفقهم ، وأنهم يديرون أقوالهم حول أسس واهية قد لا تستحق من الدارس مجرد الالتفات إليها .

١ - يرى الأشاعرة أن ما ينادى به أصحاب الطبائع ، من أنهم يعلمون حساً واضطراباً أن الإحراق والإسكار الحادثين عن حرارة النار وشدة الشراب ، يعد جهلاً عظيماً . وذلك أن الذي نشاهده ونحسه إنما هو تغير حال الجسم عند تناول الشراب وبجوارفة النار وكونه متغيراً عما كان عليه فقط . أما العلم بأن هذه الحال الحادثة المتجددة من فعل من ، فإنه غير مشاهد ، بل مدرك بدقيق الفحص والبحث . فن قائل إنه فعل قديم مخترع قادر ، وهو الحق الذي نذهب إليه . ومن قائل إنه

من فعل الإنسان الذى جاور النار وتناول الشراب ومتولد عن فعله الذى هو سبب الإحراق والإسكار . وفى قائل إنه من فعل الطبع فى الجسم . ومن قائل بأن الطبع عرض من الأعراض . وهذا التخبط - فيما يرى الباقلانى - يدل على فساد فكرتهم^(١) .

ومن الواضح أن هذا النقد من جانب الأشاعرة يعد خاطئاً فى أكثر زواياه . ولا تدرى من جانبنا أين التخبط الذى يقول به الباقلانى . كل ما يوجد هو خلاف حول تفسير العلاقة بين السبب والمسبب . وهذا الخلاف لا يعد تخبطاً فيما يزعم الباقلانى ، بل محاولة للوصول إلى التفسير الصحيح .

٢ - لو جاز وقوع بعض الحوادث مثل الشيع والرى والصحة والسقم وغيرها ، عن طبع ليس بحى ولا قادر ولا قاصد ، لأدى هذا إلى وقوع الإرادة والنظر والكتابة عن طبع ليس بحى ولا قادر ولا عالم . ولو جاز استغناء بعض الحوادث عن محدث ، بلجاز غنى سائرهما عن ذلك . فلما كان جهة تعلق الإرادة بفاعل حى قادر ، هى كونها فعلاً محدثاً دون كونها إرادة ، ثبت أن سائر الحوادث المشاركة للإرادة فى صفة الحدوث محتاجة إلى ما تحتاج إليه الإرادة من فاعل حى قادر^(٢) .

٣ - لو كان الإسكار والشيع والرى ونماء الزرع حادثاً عن طبع الشراب والطعام والسقى والتسميد وشدة الشمس ، لوجب أن تزداد هذه الأمور طالما أن الأجسام محتملة لها عند وجود أمثال ما أوجب ذلك وتناوله . فمن الواجب أن يزيد الزرع وينمو ، وإن بلغ حد النهاية فى مستقر العادة ، إذا أديم سقيه وأكثر تسميده وإظهاره للشمس حتى يزيد بذلك أبداً وينمو ، وأن توجد له هذه الأمور فى غير زمان الزرع كما توجب ذلك فى وقت عادة خروجه . وإذا علمنا أن السقى والتسميد يؤديان إلى تلافه بعد أن يبلغ مقداراً ما ، وأنه لا يوجب له ذلك فى غير زمان نمائه ، استدللنا على سقوط ما قاله أصحاب الطبائع . فلو أن الإنسان مثلاً أكمل وشرب فوق شبعه وطاقته ، لم يحدث له أبداً من الشيع والرى مثل ما يحدث له عند الحاجة إلى تناول الطعام والشراب ، بل إن ذلك ينقلب عليه ضرراً وألماً . وإذا

(١) التمهيد ص ٤١ - ٤٣ .

(٢) المصدر السابق ص ٤١ .

كان هذا هكذا . وجب بطلان ما قالوه ، وفسد أن تكون الطبايع التي هي في هذه الأشياء بزعمهم موجبة لهذه الأمور ^(١) .

هذه أوجه نقد متكلم أشعري وهو الباقلاني ، للمذهب أهل الطبايع ولعل المطلع على هذه الوجوه من النقد . يلاحظ تماماً ما انطوت عليه من مغالطات لا حصر لها . وأهمها - فيما نرى - بالإضافة إلى ما سبق أن ذكرناه ، أن أصحاب الطبايع إذا كانوا - كما لاحظنا - يركزون على تحديد خصائص ثابتة لأفعال كل شيء ، فإنهم يعلسون تمام العلم أن هذه الخصائص تقوم على أسباب محددة ثابتة . إذ من الأفكار الأولية عندهم أن زيادة الشيع والرى إلى درجة تزيد عن حاجة الجسم ، تؤدي إلى ضرر للجسم ، أى تنقلب ضدّها لهذا الجسم . فالأجسام عندما تأخذ حاجتها من الماء مثلاً ، فإن هذا يقوم على خصائص ثابتة للجسم وخصائص محددة للماء . ولا بد من القول بالعلاقة بينهما ، تلك العلاقة التي تظهر تماماً إذا عرفنا خصائص كل من الجسم والماء . فإذا كان أصحاب الطبايع يذهبون إلى هذا ، فإن نقد الأشاعرة لم يعد نقداً لا أساس له .

هذا بالإضافة إلى أن أصحاب الطبايع يدركون تماماً أن زرع نوع ما من المحاصيل في غير زمنه يؤدي إلى عدم نموه ، طالما أن العلاقة ثابتة محددة بين الجو مثلاً ، وبين هذا النوع من المحاصيل . فلماذا إذن ينقدهم الأشاعرة .

إن هذا النقد إن صدر عن شيء ، فإنما صدر عن أسس واهية بحيث إننا نتعجب كيف يصدر عن هذا النقد عن أناس يزعمون أن مذهبهم هو وحده دون غيره مذهب أهل الحق ويجاهرون بذلك بحيث يملأون الدنيا صياحاً وضجيجاً . ويرغم ذلك ، فإننا لانعلم وجود أنصار ومؤيدين لهم يتبنون مذهبهم ويؤيدون كل ما فيه ، برغم أن أكثر ما فيه ، هو من ذلك النوع الذي كشفنا عنه .

ثالثاً - نقد الأشاعرة للفلاسفة :

يستدل الفلاسفة - فيما يذكر عنهم الإيجي ^(٢) - على رأيهم في السببية بأدلة منها :

(١) المصدر السابق ص ٤٢ .

(٢) المواقف جزء ٤ ص ١٢٨ وما بعدها .

١ - عندما نشاهد الماء يوجب البرودة. والنار توجب السخونة : نقطع بأن طبيعة النار غير طبيعة الماء ضرورة . إذ أن اختلاف الأثر وتعددده يدلنا على اختلاف المؤثر وتعددده . ومن هنا يظهر أنه كلما تعدد المعلوم تعددت العلة . وينعكس بعكس النقيض ، إذ أنه كلما اتحدت العلة اتحد المعلوم .

٢ - لو كان الواحد الحثيقي مصدراً لأثرين ك(أ) ، (ب) مثلاً . لكان مصدراً ل(أ) و(ب) (ليس أ) . لأن (ب) ليست (أ) ولكان أيضاً مصدراً ل(ب) و(ب) (ليس ب) ، وهذا تناقض .

٣ - لا بد من الاعتقاد بالإيجاب الذاتي . بمعنى أن الأشياء المادية تفعل أفعالها لا عن إمكان واختيار ، بل بطريق العلة أو الطبيعة .

وإذا كانت هذه بعض أدلة الفلاسفة التي يحاولون عن طريقها رد كل شيء إلى أسبابه المحددة والضرورية ، فإن الأشاعرة - وهم الذين تحمل آراؤهم طابع الجدل والمغالطة إلى حد كبير - قد نقدوا هذه الأدلة .

فهم يردون على النقطة الأولى بقولهم إن الاستدلال على تغاير طبيعتي الماء والنار إنما هو بالتخلف لا بالاختلاف والتعدد . فإننا لما رأينا ناراً ولا برد معها كما كان مع الماء ، ورأينا ماء ولا حر معه كما كان مع النار ، علمنا بتخلف أثر كل منهما أنهما مختلفان . إذ لو تساويا لا متنوع تخلف الأثر . فلو رأينا أثراً مختلفة متعددة بلا تخلف ، لم يمكننا الاستدلال بها على اختلاف المؤثرات وتعدددها . بل هذا هو المتنازع فيه ^(١) .

ويردون على النقطة الثانية بقولهم : إننا لانسلم أن في صدور (أ) وصدور (لا) تناقضاً ، فإن نقيضاً صدور (أ) هو (لا صدور أ) ، وأما صدور (لا أ) ، أي صدور (ب) فلا يناقضه . وإن قيل إن التناقض لازم ، لأن الجهة التي هي مصدر ل(أ) ، إن كانت مصدراً (لغير أ) ؛ صدق أن هذه الجهة ليست مصدراً ل(أ) ، فيصدق أن هذه الجهة مصدر ل(أ) وغير مصدر ل(أ) وهما متناقضان ، قلنا إنما يتناقضان لو كان الزمان فيهما متحداً ، وهو ممتنع ^(٢) .

(١) المصدر السابق جزء ٤ ص ١٣١ - ١٣٢ .

(٢) المصدر السابق جزء ٤ ص ١٣٢ - ١٣٣ .

أما النقطة الثالثة فإنهم يردون عليها أيضاً . فإذا كان الفلاسفة — كما سبق أن أشرنا — يذهبون إلى أن هناك إيجاباً ذاتياً . أى يعتقدون بأن الله سبب في وجود المسكنات لا بالاختيار ، بل بطريق العلة أو الطبيعة . إذا كان الفلاسفة يذهبون إلى هذا . فإن أهل السنة يرون أنه لا إشكال في كفر من يعتقد هذا ، لأن من لازمه إنكار القدرة والإرادة الأزليتين . ومن لازمه قدم العالم ، وتكذيب القرآن في قوله تعالى : « وربك يخلق ما يشاء ويختار »^(١) .

رابعاً — فقد الأشاعرة للمعتزلة :

إذا كان الأشاعرة قد نقدوا آراء الفلاسفة الذين يعتقدون بالتلازم الضروري بين الأسباب ومسبباتها ، فإنهم في القسم النقدي من دراستهم لموضوع السببية ، قد اهتموا أيضاً بالرد على المعتزلة فيما يتعلق بفكرة التوليد ، التي سبق أن أشرنا إليها . وقد نقدوا هذه الزكرة في عدة وجوه . يهمننا الآن الإشارة بلمجاز إلى أهمها .

١ — يلازم عن التوليد إما اجتماع قادرين مستقلين على مقدور واحد ، وإما الترجيح بلا مرجح . وذلك لأنه إذا التصق جسم بكف قادرين ، وجذبه أحدهما ودفعه الآخر في زمان جذبه إلى جهته ، فإن قلنا إن حركة ذلك الجسم ، وهى واحدة بالشخص . تولدت من حركة اليد ، فإن هذه الحركة لا تخرج عن كونها إما بالحركتين معاً أى بالدفع والجذب معاً ، فيلازم مقدور بين قادرين مستقلين بالتأثير ، وهذا مستحيل . وإما بأحدهما فقط . وهو تحكم محض معلوم بطلانه^(٢) .

٢ — القول بالتوليد — فيما يقول الجويني^(٣) — يجر على معتقده فضائح تأباها العقول ويدرك فسادها بالبداية . وذلك أن من رى سهماً ثم اخترمته المنية قبل اتصال السهم بالرمية ، ثم اتصل بها وصادف حياً ، ولم يزل الجرح سارياً ، إلى الإفضاء إلى زهوق الروح في سنين ، وكل ذلك بعد موت الرامى ، فهذه السرايات

(١) المقدمة في أصول الدين للسنوسى ص ١١٥ .

(٢) المواقف للإيجي جزء ٨ ص ١٥٩ .

(٣) الإرشاد ص ٢٣٣ .

والآلام أفعال للرأى . وكل ذلك بعد موت الرأى وقد رمت عظامه . ولا مزيد فى الفساد على نسبة قتل إلى الميت .

ومن الواضح - فيما يبدو لنا - أن هذا القول من جانب الجريئى إنما هو من قبيل الخيال كما يحفل بالمتناقضات التى لا حصر لها . ومن الغريب أن يكون قول كهذا القول ، واقعياً فى سطور قليلة ، محتوياً على هذه الأخطاء . ولكن هكذا يقرر الأشاعرة قضاياهم التى يحاولون صبغها بمسحة فلسفية جاهلين أو متجاهلين . أن الفلسفة أسمى من أقوالهم هذه وما يدور مدارها .

٣ - ما وصفه المعتزلة بكونه متولداً . لا يخلو إما أن يكون مقدوراً أو غير مقدور . فإن كان مقدوراً كان ذلك باطلاً من وجهين :

أحدهما : أن السبب على أصولهم موجب للمسبب عند تقدير ارتفاع الموانع . فإذا كان المسبب واجباً عند وجود السبب أو بعده ؛ فينبغى أن يستقل بوجوده ولا يستغنى عن تأثير القدرة فيه^(١) .

ثانيهما : أن المسبب لو كان مقدوراً ، لتصورنا وقوعه دون توسط السبب والدليل على ذلك أنه حين يقع بقدرة الله تعالى ، ولم يتسبب العبد فيه ، فإنه يقع مقدوراً له تعالى من غير افتقار إلى توسط سبب .

وإذا كان القول بأن المتولد يكون مقدوراً ، يعد باطلاً ، فلم يبق بعد ذلك - فيما يرى الأشاعرة - إلا الحكم بكون المتولد غير مقدور . وإذا قضى بذلك قاض كان مضرراً بأنه ليس فعلاً لفاعل السبب . فإن شرط الفعل كونه مقدوراً للفاعل . وإذا جاز ثبوت فعل لا فاعل له ، جاز أيضاً المصير إلى أن ما نعلمه من جواهر العالم وأعراضه ليست فعلاً لله ، ولكنها واقعة عن سبب موجب لما عدها ، وذلك خروج عن الدين وانسلاخ عن مذهب المسلمين^(٢) .

وهكذا يحاول الأشاعرة فى هذه النقطة الثالثة نقد فكرة « المتولد » عن طريق دحض كونه مقدوراً أو كونه غير مقدور ، حتى ينتهى بهم هذا الدحض إلى أنه لا مفر من إرجاع الأمر كله إلى الله . دليل هذا ما يذهب إليه الباقلانى حين يرى

(١) المصدر السابق ص ٢٣١ ، وأيضاً : التمهيد للباقلانى ص ٢٩٦ - ٢٩٨ .

(٢) الإرشاد ص ٢٣٢ .

أن الألم الموجود عن الضرب والكسر الحادث عن الزج وذهاب الحجر الموجود عند الدفعة وغير ذلك من الحوادث الموجودة عند وجود حوادث آخر ، لاتعد كسباً للضارب الدافع على جهة التولد. بل هي مختزعة لله وغير كسب لأحد من الخلق ، أى أن الله تعالى ينفرد بخلقها (١) .

خامساً - رأى الأشاعرة :

لعلنا قد لاحظنا حتى الآن كيف أن الأشاعرة قد اهتموا في القسم النقدي من دراستهم لمشكلة السببية والعلية بالرد على آراء أصحاب الطبايع والنفلاسة والمعتزلة. والدارس لردهم على هذه الآراء يدرك تمام الإدراك أنهم لم يكونوا يهتمون كثيراً بمناقشة أفكار من ردوا عليهم بقدر اهتمامهم بمجرد الدوران حول فكرتهم بحيث يكون هذا النقد مصبوغاً إلى حد كبير بصيغة الإعلان عن فكرتهم ، أى تسليط الأضواء حول فكرتهم بحيث تكون ما عداها من أفكار أفكاراً خافتة شاحبة . وهذا أسوأ ما نجده في آرائهم النقدية . بمعنى أن اعتقادهم بفكرتهم والإيمان بها إيماناً مطلقاً ، جعلهم لا يحاولون بيان عناصر الحق في مذاهب مخالفينهم ، بل حججوا ما فيها من أفكار صحيحة ، حتى تكون فكرتهم هى وحدها - فيما يظنون - الفكرة الصائبة الصحيحة .

نود الآن أن نعرض لمذهبيهم في هذا المجال وكيف دافعوا عن آرائهم . ذهب الأشاعرة إلى أن جميع الممكنات مستندة إلى الله سبحانه ابتداءً بلا واسطة ، وأنه تعالى قادر مختار ، فلا يجب عنه صدور شيء منها .

وعلى أساس هذه الفكرة قالوا إنه لا علاقة بين الحوادث المتعاقبة ، إلا بإجراء العادة ، وذلك بخلق بعضها عقيب بعض ، كالإحراق عقب مماسة النار ، والرئ بعد شرب الماء . فليس للمماساة والشرب مدخل في وجود الإحراق والرئ ، بل الكل واقع بقدرته واختياره تعالى . فله أن يوجد المماساة بدون الإحراق ، وأن يوجد الإحراق بدون المماساة ، وكذلك الحال في سائر الأفعال . وإذا تكرر صدور فعل منه ، وكان دائماً أو أكثرية ، يقال إنه فعله بإجراء العادة وإذا

لم يتكرر أو تكرر قليلاً ، فهو خارق للعادة أو نادر . ولو أجرى الله العادة بأن يفعل الألم الشديد العظيم عند الضرب اليسير . ولا يفعل الألم العظيم الكثير عند شدة الضرب ، بل يفعل ما ينافيه من اللذات : لوجب أن يكون الضرب اليسير مولداً لعظيم الألم ، وشديده مولداً ليسير الألم^(١) .

معنى هذا أن السبب عندهم لا يصدر عن السبب ، وإنما يصدر المسبب عند وجود السبب ، وكأنه لا توجد أية خصائص ثابتة محددة للأشياء !!

يدلنا على هذا ما يقوله السنوسى : « فشرك الأسباب العادية سببه عمى البصيرة ، والاعتزاز بما ظهر للحس من اقتران حادث بحادث ودورانه معه وجوداً وعدمًا على ما شاء المولى ، كدوران طبخ الطعام مع قربه من النار مثلاً ، وستر العورة مع لبس الثوب . . . فاعتقد الناظر في ذلك ، إذا كان أعمى البصيرة ، أن ذلك السبب العادى هو الذى أثر في وجود ما اقترن معه ، وأنه ليس من فعل المولى^(٢) » .

ونود أن نشير إلى أن هذا الرأى يرتبط بمذهب الأشاعرة في الجوهر الفرد . نوضح ذلك بالقول بأنهم إذا كانوا - فيما سبق أن أشرنا - قد حاولوا إثبات قدرة الله التى لا حد لها ، فإن هذا يرتبط تماماً بنظريتهم في أن الجواهر ممكنة لاضرورية ، كما أن الأعراض التى تلحقها والأجسام التى تتألف منها ممكنة أيضاً . وهى كلها من خلق الله ، الذى يخلق الجوهر الفرد ، كما يخلق الأعراض والأجسام . ومن هنا لا تكون في الطبيعة قوانين حتمية ، طالما أن اتلاف الذرات وتعاقب الأعراض عليها ، أمران نسبيان ذاتيان لا يحصلان عن طبيعة الجوهر ولا عن طبيعة الأعراض ، بل عن إرادة الله الذى هو الحق المطلق .

كما لا توجد علل ثانوية ، إذ لا توجد قوانين للطبيعة . فالله يؤثر دائماً تأثيراً مباشراً في كل جوهر فرد^(٣)

(١) الإرشاد للجوينى ص ٢٤٣ ، التمهيد للباقلانى ص ٣٠٠ - ٣٠١ .

(٢) المقدمة في أصول الدين ص ٩٣ .

(٣) 1 — O'leary : Arabic thought and its place in history P. 216 .

وأيضاً : جوتيه : المدخل لدراسة الفلسفة الإسلامية ص ١٦٧ من الترجمة العربية .
ونود أن نشير إلى أن المعتزلة قد أدركوا التناقض بين القول بخلق الجواهر والأعراض في كل لحظة ، =

وإذا كان الله يؤثر بطريقة مباشرة . فإن إرادته تعد مطلقة غير مقيدة بضروريات أو قوانين . فكل شيء ممكن بالنسبة له . وكل تغير وكل حركة مصدرهما الله . فهو يخلق العالم من العدم ، بحيث لا يكون هناك ما نسميه « بالعلّة المادية »^(١) .

معنى هذا أن نفي القاعدة السببية يعد مبدءاً من مبادئ الأشاعرة ، بدليل ذهابهم إلى أن الله إذا أراد تغيير النظام الذي يبدو لنا في الكون . لاستطاع ذلك ، وبدل العادة ، وخلق عرضاً بدلاً من عرض آخر . وهذا يؤدي بدوره إلى حدوث معجزة ، إذ المعجزة ماهي إلا خرق للعادة .

وبدليل عدم تسليمهم بالعلمية والمعلولية فيما سوى ذاته تعالى . فضلاً عن أن يكون بطريق الإيجاب واللزوم العقلي لا للموجود ولا للحال . فعدم العلمة للأحوال ظاهر لعدم قولهم بالحال . وأما عدم العلمة للموجود ، فلاستناد الموجودات كلها عندهم إليه تعالى ابتداءً^(٢) .

وأيضاً بدليل إنكارهم أن تكون هناك علّة خالقة أفاعلة على سبيل الاستقلال التام سوى الله تعالى . بمعنى أن كل شيء ممكن بالنسبة له ، والله هو علته الوحيدة^(٣) أي أن الله هو خالق الطبيعة وواضع نظامها ، ويستطيع متى شاء أن يغير مجراها ويوجد الأسباب من غير مسبباتها العادية^(٤) .

هذه أدلة تنهض على نفيهم القاعدة السببية ، بمعنى عدم الاعتراف بالعلاقات

سويين نظريتهم في حرية الإرادة ، وهذا هو أساس تقدم لنظرية خلق الذرات خلقاً مباشراً في كل لحظة . وانظر أيضاً :

M. Fakhry : Islamic occasionalism and its Critique by averroes and aquinas P. 42 - 47.

Radhakrishnan : History of Philosophy vol I P. 492. (١)

1 — The notes of van den Bergh the English translation of Tahafut (٢)
Al Tahafut vol II P. 141 - 149.

وأيضاً : كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي مجلد ٢ ص ١٠٤٣ من طبعة كلكتا ، والمواقف للإيجي جزء ٤ ص ١٨٠ .

Quadri : La philosophie Arabe dans l'Europe medievale P. 205, and : Walzer (٣)
(R.R.) : Article "Arabic philosophy" in Encyclopaedia Britannica vol II P.196.

(٤) دائرة المعارف الإسلامية — الترجمة العربية — مادة سبب — كتبها دي بور — مجلد ١١ — عدد ٦ — تعليق الدكتور محمد عبدالحادي أبوريده ص ٢٢٢ — ٢٢٣ .

الضرورة المحددة المعينة بين الأسباب ومسبباتها . وهم لهذا يؤكدون باستمرار عمل ما يسمونه « بالعلّة الأولى » أما ما يسمى بالعلل الترتيبية ، فإنهم لا يهتمون بها . أى أن ما يبدو من عمل العلل القريبة ، يعد من قبيل الوهم . لأن الله هو الذى يخلقها ، كما يخلق ما يظهر لنا أنه من آثارها^(١) .

وهذه الأدلة التى تعبر عن فكرة الأشاعرة على وجه العموم فى العلاقات بين الأسباب ومسبباتها على هذا النحو الاحتمالى الإمكانى لا الضرورى اليقينى قد استفاد منها — كما سئرى — الغزالى ، استفادة كبيرة ، بحيث إن آراءه فى هذا المجال تعد تعبيراً عن آرائهم بصورة أو بأخرى .

سادساً — نص لأحد رجال الأشاعرة : ٤

يقول القاضى أبو بكر محمد بن الطيب بن الباقلانى فى كتابه « التمهيد »^(٢) :
 فإن قال قائل : خبرونا عن الألم الموجود عند الضرب والكسر الحادث عند الزج وذهاب الحجر الموجود عند الدفعة والألم واللذة الحادثين عند الحكمة وغير ذلك من الحوادث الموجودة عند وجود حوادث آخر . هل هى عندكم كسب للضارب الدافع على سبيل التولد أم مخترة لله وغير كسب لأحد من الخلق ؟ قيل له : بل هى عندنا ما ينفرد الله تعالى بخلقها وليست بكسب للعباد .

فإن قال : ولم أنكرتم أن تكون من أفعال العباد واقعة منهم على سبيل التولد عن الأسباب التى يكتسبونها فى أنفسهم من الحركات والاعتمادات ؟ قيل له : أنكرنا ذلك لأجل أنه لو كانت هذه الحوادث اكتسابياً للعباد ، لم تخل من أن يكون فاعلها من الخلق قادراً عليها أو غير قادر عليها . فإن كان غير قادر عليها . صح وقوع جميع أفعاله منه ، وهو غير قادر عليها . لأنه ليس بعض الأفعال بالغنى عن كون فاعلها قادراً عليها بأولى من غنى سائرنا عن ذلك . كما أنه لو جاز وأمكن وقوع بعض الأفعال لامن فاعل ، بلجاز ذلك فى جميعها ، ولم يكن بعضها بالغنى

(١) مادة « الله » بدائرة المعارف الإسلامية — كتبها ماك دونالد — مجلد ٢ — عدد ٩ ص ٥٧٨

من الترجمة العربية .

(٢) حقيقه الأب رتشارد يوسف مكارثى اليسوعى تحقيقاً ممتازاً — بيروت — المكتبة الشرقية — عام

١٩٥٧ . والنص من ص ٢٩٦ إلى ص ٣٠٠ . وقد اختلفنا معه فى قراءة بعض الكلمات القليلة .

عن فاعل أولى من بعض . وإذا كان ذلك كذلك . لم يجوز أن يكون فاعل هذه الأمور من الخلق غير قادر عليها .

وإن كان الفاعل لها قادراً عليها : فلا يخلو أن يكون قدر عليها في حال وجودها أو في حال وجود أسبابها التي تقدمتها . فإن كان قادراً عليها في حال وجودها فلا يخلو أن يكون قدر عليها بالقدرة على سببها المتقدم على وجود المسبب ، أو بتدرة توجد معها في حالها . فإن كان قادراً عليها بالقدرة على سببها ، وقد تكون مخالفة لأسبابها ، فسد ذلك من وجهين . أحدهما ما ذكرناه وبيناه قبل هذا الباب من استحالة تقدم القدرة على الفعل ووجودها مع عدمه وكونها قدرة على ما يوجد بعد وجودها . والوجه الآخر ما ذكرناه أيضاً سالفاً من استحالة تماق القدرة المحذنة بمقدورين مثلين أو ضدين أو خلافين ليسا بضدين . وإذا فسد ذلك بما شرحناه . استحال أن تكون هذه الحوادث مقدورة للعبد بالقدرة على ما هو عند القوم سبب لها .

وإن كان العبد قادراً على هذه الحوادث بقدرة تقارنهما وتوجد معها وتكون قدرة عليها كالقدرة على المباشرة من الأفعال ، بطل ذلك من وجوه على قولنا وقولهم ، فأما وجه بطلانه على قولنا ، فهو أنه لو صح أن يقدر القادر منا على هذه الحوادث بقدرة توجد معها ، لم يحتج مع وجود تلك القدرة عليها إلى وجود سبب لها تتولد عنه ، ولصح أن يفعلها بالقدرة مع عدم الأسباب ، كما لا يحتاج في كونه مكتسباً للمقدورات المباشرة من مقدوراته في نفسه إلى وجود أسباب لها تتولد عنها . لأنه لا دليل يلجئ إلى ذلك ويوجبه مع وجود القدرة عليها ، كما أنه لا دليل يوجب أن لا يفعل العبد المباشرة من مقدوراته في نفسه إلا بأسباب تتولد عنها كما أنه لا دليل أيضاً يوجب أن لا يفعل القديم ما قدر عليه إلا بأسباب تولده وتوجبه . وهذا يبطل كونها متولدة ويدخلها في معنى المباشرة من الأفعال .

والوجه الآخر أنه لو كان الفاعل لهذه الأسباب قادراً عليها بقدرة تقارنهما الصحيح أيضاً أن يقدر على أضعافها بدلاً من القدرة عليها بقدرة تقارنهما، ويجب أن تصح قدرة العبد على تسكين الحجر والسهم وحبسهما متى لم يكن قادراً على تحريكهما ، وأن لا يصح خلوه من فعل الحركة والسكون في جسم غيره ، إذا لم يكن ميمتاً ولا عاجزاً

لأن من صحت قدرته على الشيء وقدرته على ضده، لم ينفك من القدرتين جميعاً على الضدين إلا بالعجز عنهما أو بالموت المخرج للميت عن صحة كونه قادراً على شيء أصلاً. وفي العلم بأن العبد قد يخلو من القدرة على تحريك جسم غيره وتسكينه مع كونه حياً سليماً غير عاجز .

ثم يقال لهم : ما الدليل على أن هذه الحوادث أفعال للعباد ؟ فإن قالوا : الدليل على ذلك أنا نجدها واقعة عند وجود هذه الأسباب وبمقدار قصد العبد إليها ، وبحسب قدرته عليها وكونه تابعة في الوجود لأسبابها . لأن الإنسان إذا أراد السير من إيلام غيره وحركته، دفعه دفعاً يسيراً وضربه ضرباً رقيقاً . وإذا أراد الكثير من إيلامه وتحريكه ضربه الضرب الشديد ، فكان عند ذلك الألم الكثير . وإذا قصد إلى ذهاب الحجر في جهة منه ، دفعه في تلك الجهة ولم يدفعه في غيرها وكل هذا يدل على أن هذه الحوادث فعل للعبد الفاعل لما يكون عنده من هذه الأمور .

يقال لهم : لم قلتم ذلك وما دليلكم عليه ، ففي نفس هذا خالفناكم ؟ فلا تجدون فيه متعلقاً سوى الدعوى . . .

وكذلك لو أجرى العادة بأن يفعل الألم الشديد العظيم عند الضرب اليسير ، ولا يفعل الألم العظيم الكثير عند شديد الضرب ، بل يفعل ما ينافيه من اللذات ، لوجب أن يكون يسير الضرب مولداً لعظيم الألم وشديده مولداً ليسيره .

الفصل الثالث

الكندى ومشكلة السببية

ويتضمن هذا الفصل العناصر والنقاط الآتية :

أولاً : تقديم

ثانياً : التفرقة بين الفعل الحتمى والنعل بالمجاز

ثالثاً : العلل الأربع .

الفصل الثالث

الكندى ومشكلة السببية

أولاً - تقديم :

حين نتنقل من بحث المتكلمين سواء كانوا معتزلة أو أشاعرة أو جبرية لمشكلة السببية ، إلى فلاسفة كالكندى وابن سينا وابن رشد ، نلاحظ اختلافاً في تحديد مجالات وأبعاد المشكلة .

فإذا كان المتكلمون - كما سبق أن لاحظنا - قد أداروا بحثهم حول العلاقات بين الأسباب ومسبباتها ، وهل هي ضرورية أم إمكانية احتمالية ترجع إلى الله ، كما ركزوا حول فكرة التولد التي قال بها المعتزلة ونقدها فريق آخر كالأشاعرة في معرض ردهم على آراء المعتزلة وآراء الفلاسفة وآراء أهل الطوائف ، فإننا نجد فيلسوفاً كالكندى ، لا يدير بحثه أساساً حول هذه الجوانب أساساً ، بل نجده - متابِعاً في هذا أرسطو في بعض الجوانب - يبحث في علل وأسباب الموجودات قائلاً إنها أريمة كما سنعرف بعد قليل .

ونود أن نشير إلى أن الكندى لم يترك لنا فصولاً أو رسائل محددة معينة يبحث فيها موضوع السببية ، كما هو الحال عند ابن سينا وابن رشد ، بل إن آراءه حول هذا الموضوع تعد آراء متناثرة في بعض رسائله وغاية في الإيجاز . هذا بالإضافة إلى أننا سنلاحظ عنده خلطاً بين مجال ميتافيزيقي ومجال فيزيقي ، ونوعاً من التأثير بالفكر الكلامي الجدلي ، مما يجعل فكرته عن السببية فكرة مضطربة في بعض جوانبها وزواياها .

ثانياً - التفرقة بين الفعل الحقيقي والفعل بالهجاز :

لو رجعنا إلى رسائل الكندى التي بين أيدينا ، نجد أن أهم رسالتين تسمان هذا الموضوع من بعض زواياه ، هما رسالته في « الفاعل الحق الأول التام والفاعل الذي هو بالهجاز » ، ورسالته في الإبانة عن العلة الفاعلة القريبة للكون والفساد .

في الرسالة الأولى ، نجد أن موضوع السببية عنده يتبادل حول التفرقة بين فعل حقيقي وفعل بالهجاز . وينقسم الفعل الحقيقي إلى أول وثان . كما ينقسم النوع الثاني من الفعل إلى أول وثان أيضاً .

فالفعل الحقيقي الأول عبارة عن تأييس الأيسات عن ليس ، أى إيجاد الموجودات من العدم . ويعتبر الكندى هذا الفعل لله تعالى الذى هو غاية كل علة ، « فإن تأييس الأيسات عن ليس . ليس لغيره ^(١) » ، ويسمى هذا الفعل باسم الإبداع . أما الفعل الحقيقي الثاني ، وهو الذى يلي هذا الفعل ، فهو أثر المؤثر فى المؤثر فيه . وفاعل هذا الفعل لا يتأثر — فيما يرى الكندى — بأى نوع من أنواع التأثير ، أى يتم عمل مفعولاته من غير أن يفعل هو إطلاقاً . إنه « البارى - فاعل الكل ، جل ثناؤه » ^(٢) .

هذا عن الفعل الأول . أى الفعل الحقيقي بقسميه أما الفعل الثاني ، أى جميع مخلوقات الله ، فإنها تسمى فاعلات بالهجاز ، لا بالحقيقة . يقول الكندى « أعنى أنها كلها منزلة بالحقيقة ، فأما أولها فعن باريه تعالى وبعضها عن بعض . فإن الأول منها يفعل ، فينفع عن انفعاله آخر ، وينفع عن انفعال ذلك آخر ، وكذلك حتى ينتهى إلى المنفعل الأخير منها ، فالمنفعل الأول منها يسمى فاعلاً بالهجاز للمنفع عنه ، إذ هو علة انفعاله القريبة وكذلك الثاني ، إذ هو علة الثالث القريبة فى انفعاله ، حتى ينتهى إلى آخر المفعولات » ^(٣) .

وإذا كان الكندى — كما سبق أن قلنا — قد قسم الفعل الحقيقي إلى أول وثان ، فإنه قد قسم الفعل بالهجاز إلى قسمين : أحدهما يسميه الفعل وهو ما ينتهى أثره بانتهاء فعل فاعله كالمشى للماشى ، وثانيهما يسميه العمل ، وهو عبارة عن ثبات الأثر فى المنفعل بعد إمساك المؤثر ، سبب انفعاله عن الانفعال . مثال ذلك النقش والبناء وجميع المصنوعات ^(٤) .

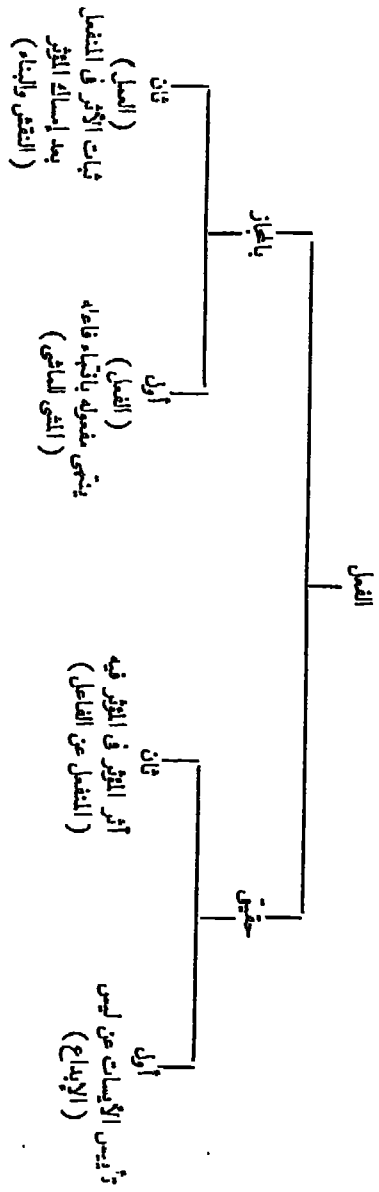
ويمكننا بيان رأى الكندى فى هذا المجال عن طريق الشكل التوضيحي الآتى :

(شكل رقم ١)

(١) رسالة فى الفاعل الحق الأول التام والفاعل الناقص الذى هو بالهجاز ص ١٨٢ - ١٨٣ .

(٢) المصدر السابق ص ١٨٣ . (٣) المصدر السابق ص ١٨٣ .

(٤) المصدر السابق ص ١٨٣ - ١٨٤ . والتفرقة بين الفاعل والعمل نجدتها فى رسالة الكندى « فى حدود الأشياء ورسومها » فهو يعرف الفعل بقوله : تأثير فى موضوع قابل للتأثير ويقال هو الحركة التى من نفس المتحرك . ويعرف العمل بقوله : فعل بفكر .



(شكل رقم ١)

ثالثاً - العلل الأربعة :

قلنا إن موضوع السببية عند الكندي يتبلور في نقطتين ، الأولى تفرقته بين الفعل الحتمي والفعل بالمجاز . والثانية تتمثل في قوله بالعلل الأربعة .
وإذا كنا قد أشرنا بإيجاز إلى النقطة الأولى ، فإننا نريد أن نقف وقفة قصيرة عند النقطة الثانية .

لو رجعنا إلى رسالة الكندي « في الإبانة عن العلة الفاعلة القريبة للكون والنساذ نجده يذهب - متابعاً في ذلك أرسطو - إلى أن العلل الطبيعية إما أن تكون عنصرية وإما صورية وإما فاعلة وإما تامة^(١) .

فالعلة العنصرية ، أي المادية . عنصر الشيء الذي منه يكون الشيء مثل ذلك ، الذهب الذي يعد عنصر الدينار

والعلة الصورية ، صورة الدينار التي عن طريق اتحادها بالذهب كان الدينار .
والعلة الفاعلة . صانع الدينار الذي صور عنصر الدينار (الذهب) بصورة معينة .
والعلة التامة أي الغائية منفعة الدينار والحصول على المطلوب به .

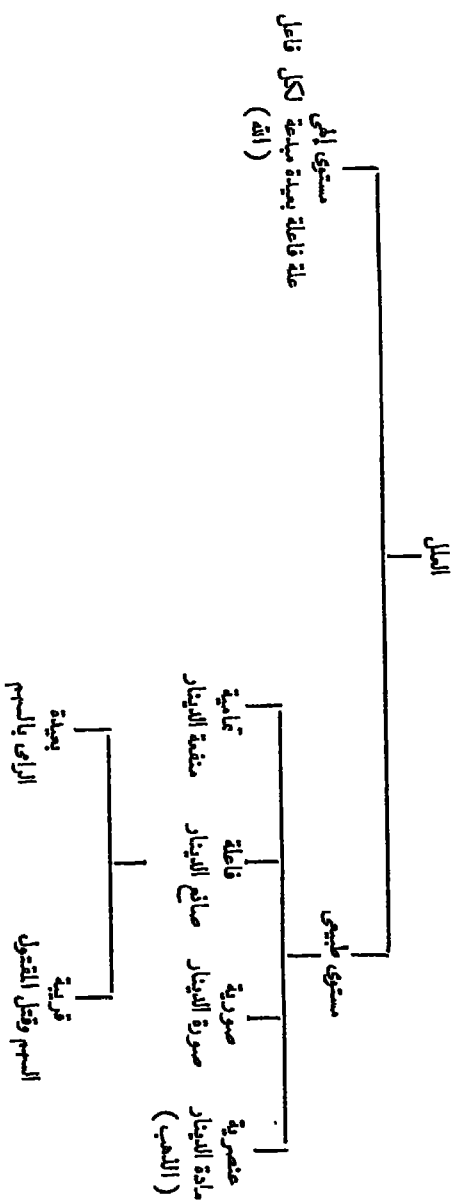
ويبين لنا الكندي - كما فعل أرسطو وكما سيفعل ابن سينا بعده - العلاقة بين العلة الفاعلة والعلة الغائية (التامة) وكيف لا تستغني علة منهما عن الأخرى .
وحين يتحدث الكندي عن العلة الفاعلة ، يفرق بين علة قريبة وعلة بعيدة .
وهو يمثل لذلك بمن يرى حيواناً بسهم . فالراى بالسهم هو علة قتل المقتول البعيدة ،
والسهم علة المقتول القريبة .

هذا كله على المستوى الطبيعي ، أي العلل الأربعة . ولا يكتفى الكندي في رسالته هذه بالوقوف عند هذا الحد ، بل إنه في معرض دراسته للعلة الفاعلة وتقسيمها إلى علة قريبة وعلة بعيدة ، كما أشرنا آنفاً ، يبين لنا أن هناك علة فاعلة بعيدة لكون كل كائن فاسد وكل محسوس ومعقول ، أي الله المبدع لكل والمتمم لكل ، علة العلل ومبدع كل فاعل^(٢) .

ويمكننا توضيح رأى الكندي في هذا المجال عن طريق الشكل التوضيحي

الآتي : (شكل رقم ٢)

(١) الكندي : رسالة في الإبانة عن العلة الفاعلة القريبة للكون والفساد ص ٢١٧ - ٢١٨ من نشرة الدكتور محمد عبدالمهدي أبوريده .
(٢) المصدر السابق ص ٢١٩ .



(شكل رقم ٢)

الفصل الرابع

ابن سينا وعلل الموجودات

ويتضمن هذا الفصل العناصر والنقاط الآتية :

أولاً : تقديم

ثانياً : الجانب النقدي في مذهبه

ثالثاً : العلل الأربع .

رابعاً : نصان لابن سينا .

الفصل الرابع

ابن سينا وعلل الموجودات

أولاً - تقديم :

انتهينا - فيما سبق - من عرض رأى الكندي . ولعلنا قد لاحظنا كيف أنه لم يهتم اهتماماً كبيراً بدراسة موضوع «السببية» إذ أن حديثه عن هذا الموضوع يعد حديثاً مبغراً متناً .

يضاف إلى ذلك أننا لانجد عند الكندي رأياً قاطعاً وصريحاً حول العلاقة بين الأسباب والمسببات ، وهل هي ضرورية أم غير ضرورية . إننا إذا أدخلنا في الاعتبار تمييزه بين الفعل الحقيقي والفعل المجازي ، فقد يؤدي بنا ذلك إلى القول بأن تفكيره نزعة كلامية بارزة تذكرنا بالفعل المتولد عند المتكلمين وكيف اختلفوا حوله : هل يرجع إلى الله أم يرجع إلى الإنسان . وعلى الدارس أن يقارن بين تمييز الكندي من جهة ، وأقوال المعتزلة والأشاعرة حول الفعل المتولد من جهة أخرى ، وسيجد أن تفكير الكندي كان مشدوداً بعناصر كلامية لا يمكن إغفالها .

أما إذا أدخلنا الاعتبار قوله بالعلل الأربع في بعض رسائله ، ومنها رسالته التي سبق أن أشرنا إليها وهي : « في الإبانة عن العلة الفاعلة القريبة للكون والفساد ، فإننا نستطيع القول بتيار فلسفي أرسطي . ولكنه تيار لا يخلو بدوره من امتزاج بعنصر كلامي ، وذلك حين نجده يفرق بين علة فاعلة قريبة وعلة فاعلة بعيدة ، وفي هذا إشارة إلى الفعل المتولد أيضاً .

أما عند ابن سينا ، فسنجد أن التيار الفلسفي الأرسطي بارز غاية البروز ، كما سنجد تحديداً أكثر دقة وابتعاداً عن الإطار الكلامي الذي وجدنا عناصر منه عند الكندي .

ونود أن نشير إلى أن ابن سينا قد تناول دراسة العلية في كثير من المواضيع ، وأهمها ، المقالة الأولى من الفن الأول من السماع الطبيعي ، حين نجده ينقد في

الفصل التاسع منها، مذهب الفئالين بعلة واحدة فقط . سواء كانت مادية أو صورية، ويبين لنا. في الفصل العاشر والحادي عشر والثاني عشر والخامس عشر، الجانب الإنجابي من مذهبه والذي يتمثل أساساً في قوله بالعلل الأربع، كما نجد دراساً أيضاً لموضوع العلية في المقالة السادسة من إلهيات الشفاء بفصولها الخمسة التي تتعلق بعضها بمجالات وبحوث ميتافيزيقية، كما يتعلق بعضها الآخر بمبادئ طبيعية. هذا بالإضافة إلى الإشارات العديدة في كثير من كتبه الأخرى.

كما نقول أيضاً . إن بحث ابن سينا في العلل قد جاء بعد بحثه في مبادئ الموجودات الطبيعية . بمعنى أنه إذا كان قد انتهى من دراسة مبادئ الموجودات الطبيعية قائلًا إنها مركبة من مادة وصورة، ومن مبدأ بالعرض، وهو العدم الذي يعد نقطة نهاية صورة وبداية صورة أخرى؛ فإنه وجد لزاماً عليه، لكي يفهم طبيعة الموجودات من جميع جوانبها . أن يدرس علل هذه الموجودات، حتى ينظر إليها من جهة ذاتها ومن جهة وجودها أيضاً . (انظر شكل رقم ٣) .

نوضح ذلك بالقول بأنه إذا كان قد فسر طبيعة الموجودات بالقول بأنها مركبة من مادة وصورة، هما علتا طبيعتها، فإنه لكي يفسر لنا وجودها، يذهب إلى القول بأن لها علة فاعلية هي سبب وجودها، وعلة غائية تعد سبباً لوجود العلة بالفعل وسبباً لوجود الصورة في المادة .

وبذلك يكون؛ قد نظر إلى الموجود الطبيعي من جهة علله الداخلية أي مادته وصورته وعلله الخارجية، أي العلة الفاعلة والعلة الغائية .

والواقع أن ابن سينا قد اهتم بدراسة العلية اهتماماً كبيراً . إذ أنه يقرر أنه لا يكفي لكي نعرف الموجود حتى المعرفة، أن نذهب إلى البحث في مبادئه أو تركيبه، بل يجب أن نبحث في أحوال علله ومدى تأثير كل منها في وجود الجسم . أي ينبغي أن نلتمس علل الموجودات من جهة كونها وفسادها، بل التغير الطبيعي كله . وإذا فعلنا ذلك فقد تسنى لنا العلم بها، طالما أن العلم بالشئ لا يكون إلا بمعرفة علله^(١) .

(١) ابن سينا : الشفاء - الطبيعيات ن ١ . (السماع الطبيعى) م ١ ف ١٠ ص ١٢ من طبعة طهران الحجرية .

وإذا كنا قد أشرنا منذ قليل إلى أن بحث ابن سينا لموضوع العلية يختلف عن مباحث المتكلمين ، فإننا نجد هذا واضحاً في كتاباته . إنه يجعل بحثه للعالم يتركز أساساً في دراساته للأجزاء التي يتكون منها الموجود . ولذلك نجده يستعمل ألفاظاً مثل أوائل ، ومبادئ ، وأصول ، واسطقات ، وعناصر ، على أنها مرادفة من بعض وجوهها لكلمة علل أو أسباب الموجودات .

ونود أخيراً القول بأن دراسة ابن سينا للعلية ترتبط بنظريات كثيرة بحثها في فلسفته الطبيعية ، كما ترتبط بكثير من المجالات الميتافيزيقية عنده .

نوضح ذلك بالقول بأنه حين يبحث في العلة الفاعلية مثلاً ، يتطرق إلى البحث في ممكن الوجود وواجب الوجود . وحين يبحث في علل الموجودات منظوراً إليها من جهة الحركة والسكون ، فإنه يبحث في العلة والمعلول من جهة أنها من اللواحق التي تلحق الموجود بما هو موجود ، فيما يقول هو نفسه^(١) . وكذلك يتطرق في بحثه للعالم إلى دراسة قضية حدوث العالم وقدمه .

وهذا يعني أن مبحث العلل عنده يتداخل مع مباحث طبيعية ومباحث ميتافيزيقية عديدة ، ولكننا لانجد فيه خلطاً واضطراباً كبيرين على النحو الذي وجدناه عند الكندي .

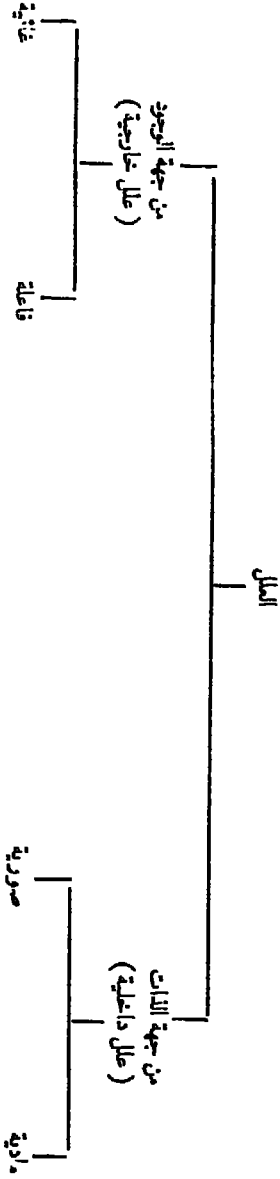
ثانياً – الجناح النقدي من مذهبه^(٢) :

حاول ابن سينا – متابعاً في هذا أرسطو إلى حد كبير – نقد مذهب القائلين بعلة واحدة مادية أو صورية . أى أنه ينقد مذهبين من مذاهب قدامى الفلاسفة اقتصر على القول بعلة واحدة وركزا عليها دون التسليم بأنواع أخرى من العلل بالنسبة للموجودات الكائنة والفاسدة .

هذان المذهبان ، المذهب القائل بعلة مادية فقط والمذهب القائل بعلة صورية فقط . فهو ينقد أنطيفون القائل بالمادة دون الصورة وينقد الفيثاغوريين لأن اهتمامهم المفرط بالأعداد يؤدي إلى التركيز على القول بالعلة الصورية أساساً ،

(١) الإلهيات في الشفاء – م ٦ ف ص ٢٥٧ .

(٢) انظر في تفصيل ذلك كله ، كتابنا : الفلسفة الطبيعية عند ابن سينا ص ١٥١ وما بعدها .



(شكل رقم ٣)

وذلك حتى يتسنى لابن سينا التسليم بالعلة المادية والعلة الوجودية معاً ثم العلة الناعمة والعلة الغائية^(١).

ولابد أن نشير من جانبنا إلى أن تركيز ابن سينا على نقد أنطونيون وغيره ، قد أدى إلى إغفال الاتجاه العلمي الصحيح ، الذي يركز على دراسة المادة وخصائصها . إذ لا يخفى أننا إذا أدخلنا عملاً آخرى وركزنا عليها — كما فعل أرسطو وابن سينا — فقد أفسدنا الاتجاه العلمي . وكان الأجدد بابن سينا بدلاً من متابعتهم لأرسطو وتأثره بأفلاطون الذي جعل أساس العلم الحق . العناية والمقصد : أن ينظر إلى ما يمكن أن يتمخض عنه مذهب أنطونيون وأمثاله ، في اتجاهات تفيد في دراسة الطبيعة من بعض زواياها . ولكن ماذا نفعل حيال أرسطو وابن سينا اللذين ألبسا دراستهما للطبيعة ثوباً ميتافيزيقياً .

ثالثاً — العلة الأربع^(٢) :

قال ابن سينا — فيما سبق أن أشرنا — بعلة أو مبادئ أربع^(٣) . وقد حاول تحقيق ماهية هذه العلة والدلالة على أحوالها . والمقارن بين دراسته للعلة الأربع وبيان العلاقة بين كل علة والأخرى ، وبين دراسة الكندي لها ، يجد عند ابن سينا استفادة أكثر وشمولاً أعمق . فالعلة المادية أو العنصرية هي العلة التي هي جزء من قوام الشيء هو ما هو بالقوة وتستقر فيها قوة وجوده^(٤) . (انظر شكل رقم ٤)

(١) ابن سينا : الشفاء — الطبيعيات ن ١ (السماع الطبيعي) — مقالة ١ فصل ٩ ص ٢٠ من طبعة طهران الحجرية .

(٢) راجع كتابنا : الفلسفة الطبيعية عند ابن سينا ص ١٥٥ وما بعدها .

(٣) يرى ابن سينا أن المبادئ قد تكون خمسة ، إذا أخذنا العنصر الذي هو قابل ، وليس جزءاً من الشيء ، غير العنصر الذي هو جزء . أي تكون العلة خمساً إذا أخذنا في اعتبارنا أن العنصر من حيث هو ، هيولى عامة ، ومن حيث دخوله في موجود معين ، هيولى خاصة (الشفاء — الإلهيات — مقالة ٦ فصل ١ ص ٥٨ ، وأيضاً : مقدمة الدكتور إبراهيم مذكور لإلهيات ابن سينا ص ١٧) (انظر شكل رقم ٤) . ومعنى هذا — كما يرى ابن سينا — أن المادة والموضوع يشتركان في أن كل واحد منهما فيه قوة وجود الشيء . وإن افرقا في أن أحدهما جزء والأخر ليس بجزء ، فيجب أن يؤخذ الشيء ، وهو الذي فيه الوجود (عيون الحكمة لابن سينا ص ٥٢ ، النجاة لابن سينا ص ٢١١ — ٢١٢) .

(٤) ابن سينا : الشفاء — الإلهيات م ٦ ف ١ ص ١٥٧ ، البرهان من منطق الشفاء ص ١٨١ ، ٢٩٤ وأيضاً : أجوبة ابن سينا عن عشر مسائل ص ٨٢ ،

وأيضاً Aristotle : physica, II, 3, 194 b, metaphysica, B Da1 ch II, 1013 A.

E. gilson : History of christian philosophy p. 193 :

والعلة الصورية تقال على نواح شتى ، ومجملها أنها تنفيذ تقويم المادة وتنفيذ الشكل والتخطيط . وتعد حتمية كل شئ جوهراً كان أو عرضياً . دليل هذا أن الصورة كعلة صورية . تعد بالقياس إلى المركب منها ومن المادة ، جزءاً بالفعل . أما وجود المادة فلا يكفى في كون الشئ بالفعل ، بل في كونه بالقوة^(١) .

أما عن العلة الفاعلية . فإن ابن سينا يذهب إلى أن الفاعل في الأمور الطبيعية يقال لمبدأ الحركة في آخر غيره من جهة ما هو آخر . وهذه الحركة هي الخروج من قوة إلى فعل في مادة . فيكون هذا المبدأ إذن سبباً لإحالة غيره وتحريكه من قوة إلى فعل^(٢) .

وهنا نلاحظ اختلاف المقصود من العلة الفاعلية عند الفلاسفة الإلهيين . منه عند الطبيعيين . إذ أن الفلاسفة الإلهيين لا يعنون بالفاعل مبدأ التحريك فقط ، كما هو الحال عند الطبيعيين ، بل مبدأ الوجود و تنفيذ الوجود ، وهو الله . أما العلة الفاعلية الطبيعية فلا تنفيذ وجوداً غير التحريك ، فيكون مفيد الوجود في الطبيعيات مبدأ حركة^(٣) (انظر شكل رقم ٥)

أما العلة الرابعة ، وهي العلة الغائية ، فإن ابن سينا يذهب إلى أن الغاية هي المعنى الذى لأجله تحصل الصورة في المادة ، وأنها الخير الحقيقي أى ما لأجله يكون الشئ^(٤) .

فالعلة الغائية إذن سبب وعلة للصورة الموجودة عن الفاعل في الهيولى ، ومسبب ومعلول في وجودها لتلك الصورة .

ومن هنا نستطيع القول ، على ضوء عبارات ابن سينا ، أن ما يربط العلة الفاعلة بالعلة الغائية ، مسألة البداية والنهاية . فالصورة الإنسانية مثلاً تعد غاية إذا نظرنا إلى

(١) ابن سينا : الشفاء - الطبيعيات ن ١ م ١ ف ١٠ ص ٢٢ - ٢٣ .

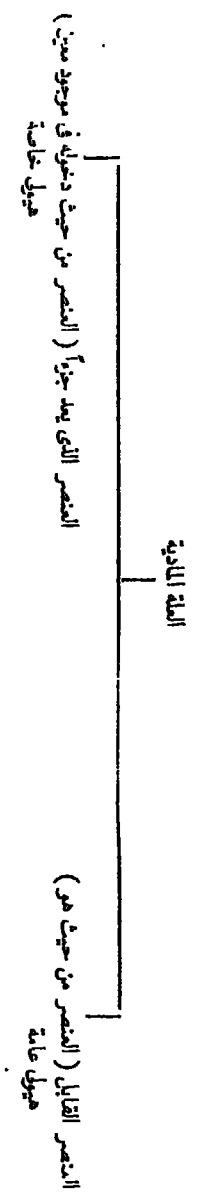
(٢) المصدر السابق ص ٢١ .

(٣) ابن سينا : الشفاء - الإلهيات م ٦ ف ١ ص ٢٥٧ ، وأيضاً : الشيرازى : تعليقات على

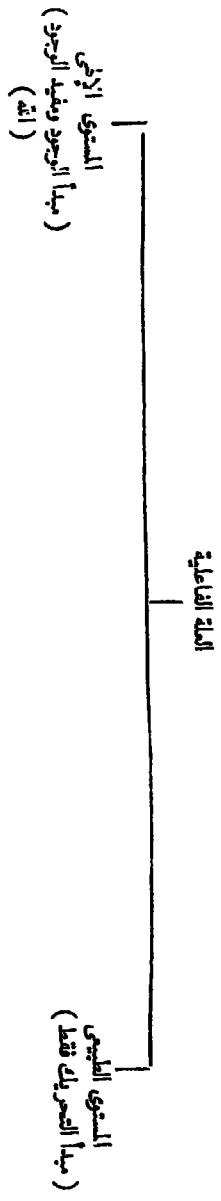
الشفاء ص ٢٢٣ .

(٤) ابن سينا : الشفاء - الطبيعيات - ن ١ (السماع الطبيعى) م ١ ف ١٠ ص ٢٣ ، الإلهيات

م ٦ ف ١ ص ٢٥٧ ، ف ٤ ص ٢٨٣ ، وأيضاً : الشيرازى في تعليقاته على إلهيات الشفاء ص ٢٠٥ .



(شكل رقم ٤)



(شكل رقم ٥)

انتهاء الحركة ، وهي الصورة التي في الابن ، وتعد علة فاعلية باعتبار ابتداء الحركة .
وهي الصورة التي في الأب ^(١) .

والواقع أن ابن سينا يتناول دراسة الغائية في كثير من كتبه . ويركز عليها تركيزاً كبيراً وإذا كانت دراسته للعلة الفاعلة مرتبطة -- كما لاحظنا -- بكثير من المجالات الإلهية ، فإن دراسته للعلة الغائية تتداخل بدورها مع المجالات الميتافيزيقية تداخلاً يصعب الفصل بينهما . ولكن يمكن القول بأن دراسته للغائية داخل إطار فلسفته الطبيعية ، تتعلق بموضوعين أساسيين أولهما دراسته للغائية كعلة من علل الموجودات . وثانيهما نقده للقائلين بالاتفاق والمصادفة ، وصعوده بعد هذا النقد إلى إثبات الغائية بالنسبة للموجود من جهة حركته وسكونه وتغيره ^(٢)

هذه هي العلة الأربع على النحو الذي يقرره ابن سينا متأثراً في هذا بأرسطو . وكل علة هي عنده مكملة للأخرى ، ولا يمكن أن تقوم إحداها مقام الأخرى . فلكل علة دورها في التأثير ، ولكن على اختلاف في درجة تأثير كل واحدة منها واتجاه هذا التأثير . فالغائية تؤثر في العلة الفاعلية في جهة اتجاه الفعل ، والفاعلية تؤثر في الغائية في جهة وجود الفعل الذي بدونه لا نعرف ولا نتصور الغاية . وهاتان العلتان الوجوديتان ترتبطان بالعلتين المادية والصورية اللتين تكونان ماهية الشيء وطبيعته ^(٣) .

(١) ابن سينا : الشفاء - الطبيعيات ن ١ (السماع الطبيعي) م ١٠ ف ١١ ص ٢٣ ،

وأيضاً : B. gilson : History of Christian philosophy p. 194.

S. Afnan : Avicenna p. 112.

(٢) راجع الفصل الذي كتبناه في « الفلسفة الطبيعية عند ابن سينا » ص ١٦٨ حتى ص ١٨٨ بعنوان « نقد الاتفاق والمصادفة وإثبات الغائية عند ابن سينا » .

(٣) ابن سينا : عيون الحكمة ص ٥٢ ، البرهان من منطق الشفاء ص ٢٩٤ ، رسالة أجوبة عن

عشر مسائل ص ٨٢ ، طبيعيات الشفاء - ن ١ (السماع الطبيعي) م ١٠ ف ١٥ ص ٣٣ .

رابعاً – نصان لابن سينا :

النص الأول : .

يقول ابن سينا في طبيعيات الشفاء – السماع الطبيعي^(١) – المقالة الأولى –
الفصل التاسع^(٢)

في تعريف أشد العلل اهتماماً للطبيعي في بحثه

قد رفض بعض الطبيعيين ومنهم أنطونين . مراعاة أمر الصورة رفضاً كلياً ، واعتقد أن المادة هي التي يجب أن تُحصَل وتُعرف . فإذا حصلت هي تحصيلاً فما بعد ذلك أعراض ولواحق غير متناهية لا تضبط . ويشبه أن تكون هذه المادة التي قصر عليها هؤلاء نظريهم هي المادة المتجسمة المنطبعة ، دون الحسية الأولى ، فكأنهم عن الأولى غافلون .

وربما احتج بعض هؤلاء ببعض الصنائع ، وقايس بين الصناعة الطبيعية النظرية وبين الصناعة المهنية . فقال إن مستنبط الحديد وكده تحصيل الحديد وما عليه من صورة . والغواص وكده تحصيل الدرّة وما عليه من صورتها . والذي يظهر لنا فساد هذا الرأي ، إفقاده إيانا الوقوف على خصائص الأمور الطبيعية وفروعياتها التي هي صورها ، ومناقضة صاحب المذهب نفسه ، فإنه إن أقنعه الوقوف على الهيولى الغير المصورة ، فقد قنع من العلم بمعرفة شيء لا وجود له بالفعل ، بل كأنه أمر بالقوة .

ثم من أي الطريق يسلك إلى إدراكه إذ قد أعرض عن الصور والأعراض صفاً ،

(١) أوردنا هذا الجزء عن طبعة طهران الحجرية . وتعد في حكم المخطوطات القديمة . وهي لم تحقق بعد تحقيقاً علمياً دقيقاً . وفي هذه الطبعة الكثير من الاختصارات التي كان يلجأ إليها النساخ اختصاراً للوقت والجهد . وقد استعملنا بدل هذه الاختصارات ، ما يقابلها من كلمات كالاتي :

مح = محال

كك = كذلك

ظ = ظاهر

ح = حينئذ

لاحة = لا محالة

يق = يقول أو يقال أو نقول (على حسب المعنى)

(٢) ص ٢٠ من الطبعة الحجرية .

والصور والأعراض هي التي تجر أذهاننا إلى إثباته . فإن لم يقنعه الوقوف على الهيولى الغير المصورة . ورام للهيولى صورة ، مثل صورة المائية أو الهوائية أو غير ذلك ، فما خرج عن النظر في الصورة . وظنه أن مستنبت الحديد غير مضطر إلى مراعاة أمر الصورة ، ظن فاسد . فإن مستنبت الحديد . ليس موضوع صناعته هو الحديد ، بل هو غاية في صناعته ، وموضوعها الأجسام المعدنية التي يكب عليها بالحخر والتدويب . وفعله ذلك هو صورة صناعية .

ثم تحصيل الحديد . غاية صناعية ، وهو موضوع لصنائع أخرى . أربابها لا يعينهم بمصادفة الحديد عن التصرف فيه ، بإعطائه صورة أو عرضاً .

وقد قام بإزاء هؤلاء طائفة أخرى من الناظرين في علم الطبيعة ، واستخفوا بالمادة أصلاً وقالوا إنها إنما قصدت في الوجود لتظهر فيها الصورة بآثارها . وأن المقصود الأول هو الصورة ، وأن ما أحاط بالصورة علمياً فقد استغنى عن الالتفات إلى المادة ، إلا على سبيل شروع فيما لا يعنيه .

وهؤلاء أيضاً مسرفون في جنبه إطراح المادة ، كما أن أولئك كانوا مسرفين في جنبه إطراح الصور .

وبعد تعذر ما يقولونه في علوم الطبيعة على ما أوأنا إليه قبل هذا الفصل . فقد قنعوا بأن تجهل المناسبات التي بين الصور وبين المواد ، إذ ليس كل صورة مساعدة لكل مادة ولا كل مادة متمهدة لكل صورة ، بل تحتاج الصور النوعية الطبيعية في أن تحصل موجودة في الطباع ، إلى مواد نوعية متخصصة بصور لأجلها ما استتم استعدادها لهذه الصور . وكم من عرض إنما يحصل عن الصورة بحسب مادتها .

وإذا كان العلم التام الحقيقي ، هو الإحاطة بالشيء كما هو : وما يلزمه ، وكانت ماهية الصورة النوعية أنها منتقاة إلى مادة معينة . أو لازم لوجودها وجود مادة معينة ؛ فكيف يستكمل علمنا بالصورة إذا لم يكن هذا من حالها متحققاً عندنا . وكيف يكون هذا من حالها متحققاً عندنا ونحن لا نلتفت إلى المادة ؛ ولا مادة أعم اشتراكاً فيها وأبعد عن الصورة من المادة الأولى .

وفي عاينا بطبيعتها . وأنها بالقوة كل نبي ء . نكتسب علساً بأن الصورة التي في مثل هذه المادة . أما واجب زوالها بخلافة أخرى غيرها أو ممكن غير موثوق به . وأتى معنى أشرف من هذه المعاني التي من حقتها أن يعلم من معنى حال الشيء ء في وجود نفسه . وأنه وثيق أو قاق . بل الطبيعي منقتر في براهينه ومحتاج في استتمام صناعته إلى أن يكون محصلاً للإحاطة بالصور والمادة جميعاً . لكن الصورة تكسبه علماً بهوية الشيء ء بالفعل أكثر من المادة ، والمادة تكسبه العلم بقوة وجوده في أكثر الأحوال . وبنهما جميعاً يستم العلم بوجود الشيء ء .

النص الثاني :

يقول ابن سينا في طبيعيات الشفاء - السماع الطبيعي - المقالة الأولى - الفصل العاشر ^(١) .

في تعريف أصناف علة من الأربع

قد استعملنا فيما تقدم إشارات دلت على أن للجسم الطبيعي علة عنصرية وعلة فاعلية وعلة صورية وعلة غائية : فحرى بنا الآن أن نعرف أحوال العلل فنستفيد منها سهولة سلوك السبيل إلى معرفة المعلولات الطبيعية . أما أن لكل كائن فاسد أو لكل واقع في الحركة أو لكل ما هو مؤلف من مادة وصورة عللاً موجودة ، وأنها هذه الأربع لاغير ، فأمر لايتكلفه نظر الطبيعي وهي إلى الإلهي . وأما تحقيق ماهيتها والدلالة على أحوالها وضعاً فأمر لايستغنى عنه الطبيعي .

فتقول إن العلل الذاتية للأمور الطبيعية أربع الفاعل والمادة والصورة والغاية . والفاعل في الأمور الطبيعية قد يقال لمبدأ الحركة في آخر غيره من جهة ما هو آخر . ونعني بالحركة هاهنا ، كل خروج من قوة إلى فعل في مادة . وهذا المبدأ هو الذي يكون سبباً لإحالة غيره وتحريكه عن قوة إلى فعل . . والطبيب أيضاً إذا عالج نفسه ، فإنه مبدأ حركة في آخر . فإنه آخر لأنه إنما يحرك العليل . والعليل غير الطبيب من جهة ما هو عليل . وهو إنما يعالج من جهة ما هو هو ، أعنى من جهة ما هو طبيب . وأما تعالجه وقبوله العلاج وتحركه

(١) ص ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ من الطبعة الحجرية .

بالعلاج ، فليس من جهة ما هو هو . أعنى من جهة ما هو طيب . بل من جهة ما هو عليل .

ومبدأ الحركة إمامهية وإمامتهم . والمهية هو الذى يصاح المادة كمحرك النطف فى الإحالات المعدة . والمتمم هو الذى يعطى الصورة .

ويشبه أن يكون هو الذى يعطى الصورة المة للأنواع الطبيعية . خارجاً عن الطبيعيات . إذ ليس على الطبيعى أن يتحقق ذلك . بعد أن يضع أن هاهنا مهيتاً وهاهنا معطى صورة .

ولا شك أن المهية مبدأ حركة والمتمم أيضاً هو مبدأ الحركة . لأنه المخرج بالحقيقة من القوة إلى الفعل .

وقد يعد المعين والمشير فى مبادئ الحركة . أما المعين فيشبه أن يكون جزءاً من مبدأ الحركة كان مبدأ الحركة جملة الأصل المعين . إلا أن الفرق بين المعين والأصل ، أن الأصل يحرك لغاية له ، والمعين يحرك لغاية ليست له ، بل للأصل ، أو لغاية ليست ننس غاية الأصل الحاصلة بالتحريك ، بل غاية أخرى كشكر أو أجر أوبر .

وأما المشير فهو مبدأ الحركة بتوسط ، فإنه سبب الصورة النفسانية التى هى مبدأ الحركة مبدأ الحركة الأولى ، لأمر إرادى . فهو مبدأ المبدأ .

فهذا هو المبدأ الفاعل على حسب الأمور الطبيعية . فأما إذا أخذ المبدأ الفاعل لا بحسب الأمور الطبيعية ، بل بحسب الوجود نفسه ، كان معنى أعم من هذا ، وكان كل ما هو سبب لوجود مابين لذاته من حيث هو مابين ، ومن حيث ليس ذلك الوجود لأجله علة فاعلية .

ولنقل الآن فى المبدأ المادى . فنقول إن المبادئ المادية تشترك فى معنى ، وهى أنها فى طبيعتها حاملة لأمور غريبة عنها ، ولها نسبة إلى المركب منها ومن تلك الهيئات ، ولها نسبة إلى تلك الهيئات نفسها .

مثلاً أن الجسم له نسبة إلى المركب ، أى إلى الأبيض ونسبة إلى البسيط . أى إلى البياض . ونسبته إلى المركب نسبة عليية أبدأ ، لأنه جزء من قوام المركب . والجزء فى ذاته أقدم من الكيل ومقوم لذاته .

تجديد فى المذاهب الفلسفية

فأما نسبته إلى تلك الأمور . فلا تعقل إلا على أقسام .
 إما أن يكون لا يتقدمها في الوجود ولا يتأخر عنها . أعنى لا هي محتاجة إلى
 الأمر الآخر في التقويم . ولا ذلك الأمر محتاج إليها في التقويم .
 والقاسم الثاني . أن تكون المادّة محتاجة إلى مثل ذلك الأمر في التقويم بالفعل .
 فالأمر يكون متقدماً عليها في الوجود الذاتي . كأن وجوده ليس متعلّقاً بالمادة ،
 بل بمباد أخرى . وإكثه يلزمه إذا وجد أن يقوم مادتها مادة ما ويجعلها بالفعل .
 كما أن كثيراً من الأشياء تكون تقوّمه لشيء ، ويلزمه بعد تنوّمه أن يقوم شيئاً آخر .
 لكنه ربما كان ما يقومه بمنارقه لذاته . وربما كان تقويمه بمخالطة من ذاته . ومثل
 هذا الأمر يسمى صورة وله قسط في تقويم المادة بمقارنة ذاته ، أو هو كل المقوم
 القريب . وبيان ذلك في صناعة الفلسفة الأولى .

والقسم الثالث هو أن تكون المادة متقومة في ذاتها وحاصلة بالفعل وأقدم
 من ذلك الشيء . ويقوم بها ذلك الشيء . وهذا الشيء هو الذي نسميه عرضاً
 بالتحصيل . وإن كنا ربما سميناً جميع هذه الهيئات أعراضاً .
 فيكون القسم الأول يوجب إضافة المعية . والقسمان الآخران إضافة تقدم
 وتأخر . لكن في الأول منهما التقدم لما في المادة . وفي الثاني منهما التقدم
 للمادة .

والقسم الأول ليس بظاهر الوجود : وكأنه إن كان له مثال ، فهو النفس
 والمادة الأولى إذا اجتمعا في تقويم الإنسان .
 وأما القسم الآخران : فقد أخبرنا عنهما مراراً .

وللمادة مع المتكون عنها ، التي هي جزء من وجوده نوع آخر من اعتبار
 المناسبة . ويصلح أيضاً أن تنتقل هذه المناسبة إلى الصورة . فإن المادة قد تكفي
 وحدها في أن تكون هي الجزء المادى لما هو ذو مادة . وذلك في صنف من
 الأشياء . وقد لا يكفي ما لم ينضم إليها مادة أخرى ، فيجتمع منها ومن الأخرى
 كالمادة الواحدة لتأمية صورة الشيء . وذلك في صنف من الأشياء كالعقاقير
 للمعجون والكيموسات للبدن .

وإذا كانت المادة إنما يحصل منها الشيء بأن يكون معها غيرها ، فإما أن يكون

بحسب الاجتماع فقط كأشخاص الناس للعسكرية والمنازل للمدينة، وإما بحسب الاجتماع والتركيب معاً كاللبن والخشب للبيت ، وإما بحسب الاجتماع والتركيب والاستحالة كالأسطوانات للكائنات . فإن الأسطوانات لا يكتفي بنفس اجتماعها ولا بنفس تركيبها بالتماس والتلاقي وقبول الشكل لأن يكون منها الكائنات . بل بأن يفعل بعضها في بعض وينفعل بعضها من بعض وتستقر الجملة كبنية متشابهة تسمى مزاجاً ، فحينئذ تستعد للصورة النوعية .

ولهذا ما كان الترياق وما أشبهه إذا خلطت أخلاطه واجتمعت وتركت ، لم يكن ترياقاً ، ولا له صورة الترياقية ، إلى أن يأتي عليه مدة في مثلها يفعل بعضها في بعض بكيفياتها ، فيستقر لها كبنية واحدة كالمتشابهة في جميعها . فيصدر عنها فعل بالمشاركة ، وهذه فإن صورتها الذاتية تكون ثابتة محفوظة ، والأعراض التي بها يتفاعل على التفاعل الاستحالي فيتغير ويستحيل استحالة بأن ينتقص كل لإفراط يكون في كل مفرد منها إلى أن يستقر فيها كبنية الغالبات أنقص مما في الغالب .

وقد جرت العادة بأن يقال إن المقدمات نسبتها إلى النتيجة مشاكلة لمناسبة المواد والصور . والأشبه أن تكون صورة المقدمات شكلها ، وتكون المقدمات بشكلها تتشاكل السبب الفاعلي ، فإنها كسبب فاعلي للنتيجة . والنتيجة من حيث هي نتيجة شيء خارج عنها لكنهم لما وجدوا الحد الأصغر والحد الأكبر إذا التأما حصلت النتيجة ، وقد كانا قبل ذلك في القياس ؛ وقع الظن بأن الحدود في القياس موضوع النتيجة فيخطئ من ذلك ، إن ظن ، إلى أن القياس نفسه موضوع النتيجة : لكن الحد الأصغر والحد الأكبر طبيعتاهما موضوعتان لصور ، فإنهما موضوعتان لصورة النتيجة ، وليستا حينئذ الحد الأصغر والحد الأكبر ، وموضوعتان لأن يكونا حدّاً أصغر وحدّاً أكبر وليستا حينئذ موضوعتين للنتيجة ، لأن كل واحد منهما إذا كان على نمط من النسبة إلى الآخر ، كان حدّاً أصغر وحدّاً أكبر وذلك النمط هو أن ينسباً معاً بالفعل نسبة معينة إلى الأوسط ، وأن يكون لهما إلى النتيجة نسبة إلى شيء بالقوة .

وإذا كانا على نمط آخر ، كانا موضوعين للنتيجة بالفعل . وذلك النمط هو

أن ينسب كل واحد منهما الآخر نسبة الحمل والوضع والتاؤم والتقديم بعد نسبة كانت لهما . ومع ذلك فليس أيضاً عين ما هو في القياس حدّ أكبر أو أصغر هو بالقوة موضوع النتيجة ، بل آخر من نوعه .

فليس يمكن أن نقول شيئاً واحداً بالعدد يعرض له أن يكون موضوعاً لكونه حدّاً أصغر وموضوعاً لكونه جزء النتيجة .

فلمست أفهم كيف ينبغي أن تكون المقدمات موضوعة للنتيجة . فإذا قسنا المادة إلى ما عنها يحدث ، فقد تكون المادة مادة لقبول الكون وقد تكون لقبول الاستحالة وقد تكون لقبول الاجتماع والتركيب وقد تكون لقبول التركيب والاستحالة معاً . فهذا ما نقوله في العلة المادية .

وأما الصورة فقد تقال للماهية التي إذا حصلت في المادة قومتها نوعاً . ويقال صورة لنفس النوع . ويقال صورة للشكل والتخطيط خاصة . ويقال صورة لهيئة الاجتماع كهيئة العسكر وصورة المقدمات المقترنة . ويقال صورة للنظام المستحفظ كالشريعة . ويقال صورة لكل هيئة كيف كانت . ويقال صورة لحقيقة كل شيء كان جوهرًا أو عرضاً ، وينتارق النوع . فإن هذا قد يقال للجنس الأعلى . وربما قيل صورة للمعقولات المتأخره للمادة . والصورة المأخوذة أحد المبادئ ، هي بالقياس إلى المركب منها ومن المادة أنها جزء له يرجبه بالفعل في مثله . والمادة جزء لا يوجبه بالفعل . فإن وجود المادة لا يكفي في كون الشيء بالفعل ، بل في كون الشيء بالقوة .

فليس الشيء هو ما هو بمادته ، بل بوجود الصورة يصير الشيء بالفعل . وأما تقويم الصورة للمادة ، فعلى نوع آخر .

والعلة الصورية قد تكون بالقياس إلى جنس أو نوع ، وهو الصورة التي تقوم المادة . وقد تكون بالقياس إلى الصنف ، وهو الصورة التي قامت المادة دونها نوعاً وهي طائفة عليها كصورة الشكل للسريير والبياض بالقياس إلى جسم أبيض .

وأما الغاية فهو المعنى الذي لأجله تحصل الصورة في المادة ، وهو الخير الحقيقي والخير المظنون . فإن كل تحريك يصدر عن فاعل لا بالعرض بل بالذات ، فإنه يقصد به ما هو خير بالقياس إليه ، وربما كان بالحقيقة وربما كان بالظن فإنه إما أن يكون كذلك ، أو يظن به ذلك ظناً .

الفصل الخامس

الغزالي وموقفه من مشكلة السببية

ويتضمن هذا الفصل ما يلي :

أولاً : تمهيد : فكر الغزالي تقليد للأشاعرة .

ثانياً : رأى الغزالي في صورته الكلامية .

« الغزالي لسان دون بيان . وصوت دون كلام . وتخليط يجمع الأضداد ، وحيرة تقطع الأكباد . مرة صوفي ، وأخرى فيلسوف ، وثالثة أشعري ، ورابعة فقيه ، وخامسة مُحير . وإدراكه في العلوم القديمة أضعف من خيط العنكبوت . وفي التصوف كذلك لأنه دخل الطريق بالاضطرار الذي دعاه لذلك من عدم الإدراك وينبغي أن يعذر ، ويشكر لكونه من علماء الإسلام على اعتقاد الجمهور ولكنه عظم التصوف ومال بالجملة إليه ، ومات عليه بحسب ما أعطاه كلامه وفهم من أغراضه » .

ابن سبعين في رسائله .

الفصل الخامس

الغزالي وموقفه من مشكلة السببية

أولاً - تمهيد : فكر الغزالي تقليد للأشاعرة :

إذا كنا قد عرضنا لرأى ابن سينا في مشكلة السببية ، فإننا نتقل منه إلى بيان رأى الغزالي . والانتقال من ابن سينا إلى الغزالي ، هو انتقال من فياسوف يدبر بحوثه في السببية حول العجل الأربع ، ويحلل العلاقة بين كل علة والأخرى تحليلاً فلسفياً ، إلى منكر جعل دراساته لموضوع السببية مصبوغة - كما سنرى - بالصبغة الكلامية الجدلية ، كما أنها تدور حول التساؤل عن العلاقات بين الأسباب ومسبباتها . وهل هذه العلاقات تعد ضرورية ، أم أنه لا ضرورة بينهما . بمعنى أن هذه العلاقات إنما هي مجرد اقتران ليس فيه ضرورة .

والواقع أن الغزالي قد سار على نهج طائفة من كبار الأشاعرة كأبي الحسين الأشعري ، والباقلاني . فيما يختص بقولهم إن الاقتران بين ما يعرف بالسبب ، وما يعرف بالمسبب ، إنما هو اقتران مرده إلى العادة ، لا إلى الضرورة العقلية . ونود أن نشير إلى أن الغزالي قد حاول نقد العلية في كافة كتبه ، سواء كان ذلك عن طريق مباشر أو غير مباشر .

ففي المنقذ من الضلال نراه يحاول أن يبين لنا أن الطبيعة لا عمل لها أصلاً ، بل كل عملها يرجع إلى الله مباشرة . فهو يقول : « وأصل جمليتها - علوم الطبيعيات - أن تعلم أن الطبيعة مسخرة لله تعالى لاتعمل بنفسها ، بل هي مستعملة من جهة فاطرها والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره ، لا فعل لشيء منها بذاته عن ذاته » (١) . ونراه يؤكد في أكثر من موضع على هذه الفكرة حين يذهب إلى أن الله تعالى غير عاجز عن الإشباع من غير أكل ، والإرواء والإنماء من غير رضاع .

(١) المنقذ من الضلال ص ١٠٤ .

ولكنه رتب الأسباب والمسببات . ولذلك سر وحكمة لا يعلمهما إلا الله تعالى والراسخون في العلم .

. بل إنه حين أخذ في كتابه « معيار العلم » . البحث في مدمات البرهان اليقينية . ووصل إلى بحثه عن المحربات . شعر بما قد توحى فكرته عن المحربات من تعارض بينها وبين رأى الأشاعرة . فأحالنا إلى تهافته . فهو يذهب إلى أنه إذا قال قائل : كيف تعودون هذا يتيناً . والمتكلمون شكوا فيه . وقالوا : ليس الجز سبباً للموت . ولا الأكل سبباً للشبع . ولا النار علت للإحراق ، ولكن الله تعالى يخلق الاحترق والموت والشبع عند جريان هذه الأمور لا بها ؛ قلنا قد نهينا على غور هذا الفصل وحقيقته في كتاب تهافت الفلاسفة . « والقدر المحتاج إليه الآن ، أن المتكلم إذا أخبر بأن والده جُزت رقبته لم يشك في موته ، وليس من العقلاء من يشك فيه ، وهو معترف بحصول الموت وباحث عن وجه الاقتران . وأما النظر في أنه هل هو لزوم ضرورى ليس في الإمكان تغييره ، أم هو بحكم جريان سنة الله تعالى لمشيئته الأزلية التي لا تختمل التبديل والتغيير . فهو نظر في وجه الاقتران لا في نفس الاقتران . فليفتهم هذا وليعلم أن التشكك في موت من جُزت رقبته ، وسواس مجرد ، وأن اعتقاد موته يقين لا يستراب فيه »^(١) .

ثانياً — رأى الغزالي في صورته الكلامية :

يمكننا إذن اعتبار «تهافت الفلاسفة» ، المرجع الذى صدر عنه هجوم الغزالي على فكرة الترابط الضرورى بين العلة والمعوم . وهذا يعنى أنه يخالف الفلاسفة في اعتقادهم بأن الاقتران المشاهد في الوجود بين الأسباب ومسبباتها ، اقتران تلازم بالضرورة ، وليس في المقدار ولا في الإمكان إيجاد المسبب دون السبب ، ولا وجود المسبب دون السبب .

ولا بد لنا من القول بأن السبب الذى يدفع الغزالي إلى نقده للفلاسفة ، محاولته الدفاع عن المعجزات لأنه يربط بين القول بالعلاقة الضرورية بين الأسباب والمسببات وبين إنكار المعجزات . دليل هذا ما يذهب إليه في تهافت الفلاسفة ،

(١) معيار العلم ص ١٩١ .

من أن مخالفة التلاسفة تعد أمراً ضرورياً : إذ ينبى عليها إثبات المعجزات الحارقة للعادة ، بحيث إن من سلم بالتلازم الضرورى بين الأسباب ومسبباتها ، فإنه ينبى بالتالى قلب العصى ثعباناً وإحياء الموتى وشق القمر .

ويكفى فى هذا المجال عبارة واحدة له لكى يستدل بها الدارس على طبيعة تفكير الغزالى ، وكيف أن فكره قد جاء متابعه تقليدية للأشاعرة فى الوقت الذى كنا نتنظر فيه جديداً ، ولكنه لم يفعل . ولو أنصف الغزالى ليز بين أساس المعجزة وأساس الأمور المحسوسة . بمعنى أننا قد نجد من التلاسفة من يجمع بين القول بالعلاقة الضرورية بين الأسباب والمسببات ، وبين الاعتراف بالمعجزات .

يقول الغزالى : فالاقتران بين ما يعتقد فى العادة سبباً ليس ضرورياً عندنا . بل كل شيئين ليس هذا ذاك ولا ذاك هذا ، ولا إثبات أحدهما متضمناً لإثبات الآخر ، ولا زنيه متضمناً لنى الآخر . فليس من ضرورة وجود أحدهما وجود الآخر . ولا من ضرورة عدم أحدهما عدم الآخر ، مثل الرى والشرب ، والشبع والأكل ، والاحتراق ولقاء النار ، والنور وطاوع الشمس ، والموت وجز الرقية والشناء وشرب الدواء ، وإسهال البطن واستعمال المسهل ، وهلم جرّاً إلى كل المشاهدات من المقرنات فى الطب والنجوم والصناعات والحرف . فإن اقترانها لما سبق من تقدير الله سبحانه، يخلتها على التساوق . لا لكونه ضرورياً فى نفسه غير قابل للفوت ، بل فى المقذور خلق الشبع دون الأكل ، وخلق الموت دون جز الرقية ، وإدامة الحياة مع جز الرقية ، وهلم جرّاً إلى جميع المقرنات (١) .

وهكذا ينطلق الغزالى بكل قوته لإثبات أنه من الجائز مثلاً وقوع الملاقاة بين القطن والنار دون حدوث احتراق ، وانقلاب القطن رماداً محترقاً دون ملاقاة النار . بيد أن الغزالى ما يلبث ، وقد أحس بغرابة فكرته ، أن يحاول إيجاد المبررات لفكرته هذه . ولكنها — كما سنرى — مبررات واهية ، لاتضيف — كما قلنا — إلى أبعاد المشكلة رؤية جديدة .

فهو يرى أننا إذا نسبنا إلى آرائه المخيلات الشنيعة ، أى إذا أنكرنا لزوم المسببات

(١) تهافت الفلاسفة ص ٢٢٥ .

عن أسبابها ، وأصغفناها إلى إرادة مخترعها . ولم يكن للإرادة منهج مخصوص معين ، بل أمكن تفننه وتنوعه ، فإن هذا يؤدي إلى أن يجوز كل واحد منا أن يكون بين يديه سبع ضارية ونيران مشتعلة وجبال راسية وهو لا يراها ، لأن الله تعالى لا يخلق الرؤية له . ومن وضع كتاباً في بيته فليجوز أن يكون قد انقلب عند رجوعه إلى بيته غلاماً أمرد عاقلاً متصرفاً أو انقلب حيواناً . ولو ترك حيواناً في بيته . فليجوز انقلابه إلى شيء آخر . وإذا سئل عن شيء من هذا ، فينبغي أن يقول : لا أدري ما في البيت الآن . وإنما القدر الذي أعلمه أتى تركت في البيت كتاباً . ولعله الآن فرس قد لطخ الكتاب ببوله وروثه . فإن الله تعالى قادر على كل شيء ، وليس من ضرورة الفرس أن يخلق من النطفة . فلعله خاق أشياء لم يكن لها وجود من قبل .

إذا كان هذا هكذا ، فإن الغزالي يقول : إن الله تعالى خلق لنا علماً بأن هذه الممكنات لم يفعلها ، ولم ندع أن هذه الأمور واجبة ، بل هي ممكنة ، ويجوز أن تقع ويجوز ألا تقع . واستمرار العادة^(١) بها مرة بعد أخرى . يرسخ في أذهاننا جريانها وفق العادة الماضية ترسيخاً لا تنفك عنه^(٢) .

فلا مانع إذن من أن يكون الشيء ممكناً في مقدرات الله تعالى . ويكون قد جرى في سابق علمه أنه لا يفعله ، مع إمكانه في بعض الأوقات ، ويخلق لنا العلم بأنه ليس يفعله في ذلك الوقت . فليس هذا الكلام إذن إلا تشنيع محض^(٣) .

ومن الواضح أن قول الغزالي ، بأن الله خلق لنا علماً بأن هذه الممكنات لم يفعلها ، لا يحل المشكلة من بعض زواياها . فطالما أنه قال إن هذه الأمور ممكنة ، فإننا إذا سألنا أنفسنا تبعاً لمنطق الغزالي وعبارته السالفة : هل هذه الأشياء يمكن أن تقع أم أنه لا يمكن وقوعها في أي زمان من الأزمنة ؟ لأجبنا بأنه من الممكن وقوعها ، طالما أن المنطق الذي يسير عليه هو منطق الجواز والاحتمال ، لا منطق الثبات واليقين والضرورة .

(١) يحاول بعض الباحثين في ميدان الفلسفة العربية عقد وجه مقارنة وتشابه بين فكرة الغزالي وفكرة الفيلسوف الإنجليزي ديفيد هيوم ، بل يقول بعضهم إن هيوم قد أخذ عن الغزالي !!! . وقد نقدنا محاولاتهم منذ زمن طويل (راجع كتابنا : النزعة العقلية في فلسفة ابن رشد ص ١٧٦ وما بعدها) .

(٢) تهافت الفلاسفة ص ٢٣١ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٣١ - ٢٣٢ .

دليل هذا ما يراه الغزالي في محاولة أخرى له . إنه يرى أنه إذا كان يسلم بأن النار خلقت خلقه إذا لاقاها قطنتان ميثلتان أحرقتهما ولم تفرق بينهما إذا تماثلتا من كل وجه ، فإنه مع هذا يجوز أن يلتقي نبي في النار فلا يخرق ، إما بتغيير صفة النار أو بتغيير صفة النبي عليه السلام ، فيحدث من الله تعالى أو من الملائكة صفة في النار تقصر سخونتها على جسمها بحيث لا تتعداه ، فتبقى مع سخونتها وتكون على صورة النار وحقيقتها ، ولكن لا تتعدى سخونتها وأثرها . أو يحدث في بدن النبي صفة لا تخرجه عن كونه لحمًا وعظمًا ، فيدفع أثر النار . فإن من يطلى نوره بالطلق ثم يتعدى في تنور موقد ، فإنه لا يتأثر بالنار . وإذا أنكر الخصم ذلك ، فإنه إنكار لا أساس له ^(١) .

وليس هذا هو المثال الوحيد ، فهناك أمثلة أخرى كإحياء الميت وقاب البصية حية ، إذ أن هذه كلها في مقدورات الله تعالى ^(٢) .

والغزالي يحول الاستدلال على أقواله هذه بالذهاب إلى أن المادة قابلة لكل شيء . فالتراب وسائر العناصر تستحيل نباتًا ، ثم النبات يستحيل عند أكل الحيوان له دمًا ، ثم الدم يستحيل منبياً ، ثم المنى ينصب في الرحم فيصبح حيوانًا . وهذا بحكم العادة واقع في زمان متطول . فلم لا يحيل الخصم أن يكون في مقدورات الله تعالى أن يدير المادة في هذه الأطوار في وقت أقرب مما عهد فيه ؟ وإذا جاز في وقت أقرب ، فلا ضبط للأقل فيستعجل هذه القوى في عملها ، ويحصل به ما هو معجزة للنبي ^(٣) .

فهو يرجع إذن إلى آراء الأشاعرة الذين يرجعون فعل كل شيء إلى الإرادة الإلهية . فوحي وحدها القدرة على فعل كل شيء ، وهي القدرة على نفي خصائص وأفعال أي شيء من الأشياء المادية الموجودة في الكون .

بيد أن الغزالي حين شعر بأن مذهبه قد يؤدي إلى إشكالات لا حصر لها ، ذهب إلى القول بأن المحال غير مقدور عليه ، والمحال هو إثبات الشيء مع نفيه ،

(١) المصدر السابق ص ٢٣٢ .

(٢) المصدر السابق ص ٢٣٢ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٣٢ . وقارن بين موقف الغزالي في هذا المجال ، وموقفه من الخلود (راجع كتابنا : مذاهب فلاسفة المشرق ص ٢٣٩ وما بعدها) .

أو إثبات الاثنين مع نفي الواحد أما الجمع بين السواد والبياض فمحال ، لأننا نفيهم من إثبات صورة السواد في الخلل . نفي ماهية البياض ووجود السواد . فإذا صار نفي البياض مفهوماً من إثبات السواد ، كان إثبات البياض مع نفيه محالاً . وإنما لا يجوز كون الشخص الواحد في مكانين . لأننا نفيهم في كونه في البيت ، عدم كونه في غير البيت . فلا يمكن تقديره في غير البيت مع كونه في البيت المفهوم لنفيه عن غير البيت^(١) .

ويلاحظ أن الغزالي إذا كان يقول بإمكان بعض الأشياء وعدم إمكان أشياء أخرى ؛ فإن محك هذا الإمكان وعدمه إنما يقوم على مدى اقترابه من المعجزة أو ابتعاده عنها . أي أنه يضع لنفسه غرضاً ثابتاً محددًا يدافع عنه .

فهو يذهب إلى أننا في قولنا بانقلاب الماء هواء بالتسخين ، نريد بذلك أن المادة القابلة لصورة المائية خلعت هذه الصورة وقبلت صورة أخرى . فالمادة مشتركة والصورة متغيرة . وكذلك إذا قلنا: انقلب العصي ثعباناً واترب حيواناً . وليس بين العرض والجوهر مادة مشتركة . ولا بين السواد والكدره ولا بين سائر الأجناس ، مادة مشتركة . فكان هذا محالاً من هذا الوجه .

وأما تحريك الله تعالى يد الميت ونصبه على صورة حي يقعد ويكتب حتى تحدث من حركة يده الكتابة المنظومة . فليس بمستحيل في نفسه مهما أحلنا الحوادث إلى إرادة مختار ، وإنما هو مستنكر لا طراد العادة بخلافه . وإذا قال الفلاسفة إن هذا يؤدي إلى إبطال دلالة إحكام الفعل على علم الفاعل ؛ فإن هذا خطأ منهم ، إذ أن الفاعل هو الله ، وهو المحكم ، وهو عالم به^(٢) .

ونود أخيراً أن نقول من جانبنا بأن الغزالي لم يخرج عن مذاهب الأشاعرة في هذا المجال . فهو يحاول دائماً سرد آرائه في ثوب المذهب الفلسفي . ولكن المخطط الذي دار فيه دائماً لا يحل المشكلة التي يبحث لها عن حل منطقي . وما القول بالعادة إلا إيغال في مجال اللامعقول إلى أقصى آماده ، بالإضافة إلى شدة غموضها . ويتضح هذا تماماً لدارس فلسفة ابن رشد في هذا الجانب ، إذ أنه يتخذ من نقده لأسلافه مادة لرده كل شيء في العالم إلى أسبابه المعقولة المحددة ، حتى يعبر الكون كاه عن نسق عقلي محدد بتلك النظرة الشاملة له ، والتي لا يخرج عنها أي موجود من الموجودات علوياً كان أو سفلياً .

(٢) تهافت الفلاسفة ص ٢٣٧ .

(١) تهافت الفلاسفة ص ٢٣٥ .

الفصل السادس .

مشكلة السببية عند ابن رشد

ويتضمن هذا الفصل ما يلي :

أولاً : تمهيد .

ثانياً : جوانب رأى ابن رشد ونقده للأشاعرة والغزالي .

الفصل السادس

مشكلة السببية عند ابن رشد

أولاً - تمهيد :

ذكرنا فيما سبق من فصول ، أن من مفكرى الإسلام وخاصة المتكلمين والغزالي من أداروا مباحث السببية حول بيان العلاقات بين الأسباب ومسبباتها ، وهل هي ضرورية أم أنه لا ضرورة في العلاقة بين السبب والمسبب . بحيث يرجعون ذلك إلى الله .

وذكرنا أيضاً أن من فلاسفة العرب من جعل أكثر مباحثه في مجال السببية يدور حول دراسة علل الموجودات على النحو الذى نراه عند ابن سينا مثلاً .

وإذا انتقلنا من ابن سينا الذى يدرس السببية على نهج مخالف للنهج الذى رأيناه عند المتكلمين ، متابعاً في هذا أرسطو إلى حد كبير ، ومن الغزالي الذى قرر عدم وجود علاقات ضرورية بين الأسباب ومسبباتها متابعاً في هذا بحوث بعض الأشاعرة من متكلمي الإسلام . نقول إذا انتقلنا منهما إلى ابن رشد . وجدنا عنده جمعاً بين المبحثين .

ندلل على ذلك بالقول بأننا إذا درسنا كتابه «تلخيص ما بعد الطبيعة لأرسطو» ، «تفسير ما بعد الطبيعة لأرسطو» ، وكذلك «تلخيص السماع الطبيعى لأرسطو» وجدناه يفيض في مباحث خاصة بالسببية على النحو الذى نجد عند أرسطو ، أى يجعل محور مباحثه دراسة العلل الأربع للموجودات منتقلاً من هذا إلى الإفاضة في غائية العالم ، سمائه وأرضيه .

وإذا كان في مباحثه هذه يتابع أرسطو إلى حد كبير ويوافقه في كثير من آرائه ، إلا أنه لا يقف عند هذا الحد ، إذ أنه في معرض دراسته لمشكلة العلاقة بين الأسباب ومسبباتها ، وهل هي علاقة ضرورية أم أنها ترجع إلى الله ، يشن هجومه

على آراء الأشاعرة وعلى آراء الغزالي الذي تابع بدوره مواقف الأشاعرة . وهذا يعنى أن ابن رشد يربط بين دراسة علل الموجودات وبين نقده العنيف للأشاعرة والغزالي . وكم نجد نصوصاً يصعد فيها من تقدير علل الموجودات إلى نقد الأشاعرة ، محاولاً تنديد آرائهم وكشف ما فيها من أوجه خطأ .

وهذا الموقف من جانبه ، والخاص بنقده للأشاعرة والغزالي . ينضح لنا تماماً إذا درسنا كتابه « تهافت التهافت » ومعنى هذا أن بحثه يتشغل فيها الجمع بين دراسة العمل الأربع وبين التساؤل عن العلاقات بين الأسباب ومسبباتها ، وهل هي ضرورية يقينية ، أم أنها ليست كذلك .

وإذا كان نطاق هذه الدراسة لا يتسع للدخول في تفصيلات حول آرائه في كل من الجائنين . فإننا سنكتفي ببيان موقفه بصفة خاصة في الأشاعرة والغزالي . هذا الموقف الذي جذب انتباه الدارسين للفكر الرشدي ، بحيث علقوا عليه وما زالوا يملئون تعليقات شتى .

ثانياً — جوانب رأى ابن رشد ونقده للأشاعرة والغزالي :

يقرر ابن رشد في دراسته لمشكلة السببية، العلاقة الضرورية بين الأسباب ومسبباتها . ويرى أن إنكار وجود الأسباب الفاعلة التي نشاهدها في المحسوسات إنما هو من قبيل الأفعال السوفسطائية .

ولهذا نجد ابن رشد حريصاً على رخص رأى الأشاعرة الذين لم يعترفوا بالعلاقات بين الأسباب ومسبباتها . فعارفهم — فيما يقول ابن رشد^(١) تعتبر معارف سوفسطائية إذا أنها تجحد كثيراً من الضروريات مثل ثبوت الأعراض وتأثير الأشياء بعضها في بعض ووجود الأسباب الضرورية للمسيبات والصور الجوهرية والوسائط .

وإذا كنا قد أشرنا منذ قليل ، إلى أن ابن رشد في دراساته للسببية قد تأثر بأرسطو ، واستفاد من تأثره في نقده للأشاعرة ، فإننا نود أن نكشف اليوم ونحن بصدد الدعوة إلى النظر إلى الفكر الفلسفي نظرة تجديدية ، عن صورة من صور هذا التأثير الرشدي بأرسطو ، صورة ترينا كيف أن شروح ابن رشد على

(١) تهافت التهافت ص ١٢٢ .

أرسطو ، تعد جزءاً لا ينفصل عن مؤلفاته . بل هي عندنا أولى بالأهتمام والداسة من مؤلفات له كفصل المقال ومناهج الأدلة . تلك المؤلفات التي يتمثل فيها عنصر المتابعة من بعض الزوايا ، أكثر من عنصر الجرأة والشجاعة وتقرير الآراء الفلسفية الدقيقة .

نقول إن ابن رشد إذا كان ينادى بالخصائص الثابتة المعينة لكل شيء ، فإن هذا قد أدى إلى نقد طرق الأشاعرة والغزالي . متأثراً في ذلك بأرسطو حين كان يرد في كتابه الميافيزيقا على الذين يقولون إن القوة عند الفعل فقط . ويربط ابن رشد بينهم وبين وأولئك الذين ينكرون الخصائص الثابتة الضرورية للأشياء ، كما هو الحال عند الأشاعرة والغزالي^(١)

يقول ابن رشد في معرض تفسيره لما بعد الطبيعة لأرسطو : إن من الناس من ينكر وجود القوة المتقدمة بالزمان على الشيء الذي هو قوية عليه ، ويقول إن القوة والشيء الذي توجد قوية عليه يوجدان معاً . وهذا يازم عنه ألا تكون قوة أصلاً ، لأن القوة مقابلة للفعل ولا يمكن أن يوجد معاً . فإذا فعل الشيء فعلًا ، فينبغي أن يسأل منكر تقدم القوة على الفعل ، بأن يقول قائله : هل فعل هذا ما كان قويًا عليه قبل الفعل أو غير قوي عليه ؟ فإن قال ما كان غير قوي عليه . فقد فعل الممتنع . وإن قال فعل ما كان قويًا عليه ، فقد أقربا القوة قبل الفعل . وهذا القول ينتحله الآن الأشاعرة من أهل ملتنا . وهو قول مخالف لطباع الإنسان في اعتقاداته وفي أعماله . فهؤلاء القوم الذين كانوا يرون أن القوة عند الفعل فقط ، إنما كانوا يعتقدون أن القوة على البناء هي مع البناء ، وأن البناء في حين ما لا يبني ليس له قوة على البناء ، لأنه إنما توجد له القوة على البناء في وقت البناء^(٢) .

وهكذا يؤكد ابن رشد أن لكل شيء طبيعة خاصة وفعالاً معيناً ، وأن هذا يتبين بوضوح في الأجسام المادية ، فإن القوى التي تكون بغير نطق ، إذا قرب الفاعل منها من المفعول ، ولم يكن هنالك أمر عائق من خارج ، فإنه ينتج عن هذا أن يفعل الفاعل وينفعل المفعول . فالنار مثلاً إذا قربت من الشيء المحترق ولم يكن

(١) انظر كتابنا : النزعة العقلية في فلسفة ابن رشد ص ١٦٤ وما بعدها .

(٢) تفسير ما بعد الطبيعة - مجلد ٢ - ص ١١٢٦ وما بعدها .

هنالك عائق يعوقها عن الإحراق المحترق ضرورة. وهذا العائق يعد أمراً ضرورياً يعوق فعل النار . إذ الأجسام تتحرك تارة بالتمسر وضد الطبع ، وتارة أخرى تتحرك حركة طبيعية . فالتار تتجه إلى فوق ، ولا تتجه إلى تحت إلا بالتمسر وإذا كان السكون إلى أسفل يعد طبيعياً للأرض فإنه يعد غير طبيعي للنار ^(١) .

هذا تأكيد من جانب ابن رشد على الطبيعة الخاصة لكل عنصر وفعل كل موجود من الموجودات . وهذا التأكيد قد أدى به بعد ذلك إلى أن يحاول بكل طاقته نفي الاتناق العرضي والحيز والإمكان ^(٢) .

فهو يذهب إلى أن النلاسة قد وقفوا على صفات الأجسام من قبل أفعال جسم من تلك الأجسام الخاصة بها . مثال ذلك أنهم أدركوا الصفات التي بها صار النبات نباتاً من قبل فعله الخاص به والصفات التي بها صار الحيوان من قبل أفعال الحيوان الخاصة به . وكذلك أدركوا أن في الجمادات صوراً بهذه الصفة تخصها من قبل أفعال الجمادات الخاصة بها . ثم لما نظرنا في هذه الصفات علموا أنها في محل من تلك الذات ، وتميز لهم ذلك المحل بانقلاب الموجودات المشار إليها من نوع إلى نوع ومن جنس إلى جنس ، بانقلاب طبيعة تلك الصفات وتغيرها . مثال ذلك انقلاب طبيعة النار إلى الهواء ، بزوال الصفة التي عنها يصدر فعل النار . وهي التي بها سميت النار ناراً ، إلى الصفة التي عنها يصدر فعل الهواء الخاص به . وهي التي سمي بها الهواء هواً ^(٣) .

كما يؤكد ابن رشد على القول بأنه من الضروري أن يكون ههنا ترتيب ونظام لا يمكن أن يوجد أتقن منه ، ولا أتم منه فالامتزاجات الموجودة في الموجودات محددة مقدره ، والموجودات الحادثة عنها واجبة . ويوجد ذلك دواماً ولا يخل ، أي لا يوجد عن الاتناق . إذ كل ما يوجد عن الاتناق هو أقل ضرورة بطبيعة الحال . يقول تعالى : « صنع الله الذي أتقن كل شيء » ^(٤) ويقول أيضاً : « ما ترى في خلق الرحمن من تناوت . فارجع البصر هل ترى من فطور » ^(٥) .

(١) المصدر السابق - مجلد ٢ - ص ١١٥٢ ، وأيضاً : تلخيص السماع الطبيعي ص ٧٠ .

(٢) انظر كتابنا : النزعة العقلية في فلسفة ابن رشد ص ١٦٧ وما بعدها ١ .

(٣) تهافت التهافت ص ٨٨ - ٩٠ .

(٤) الآية ٨٩ من سورة النحل .

(٥) الآية ٣ من سورة الملك .

يقول ابن رشد . أى تفاوت أعظم من أن يكون الأشياء كلها يمكن أن توجد على صفة أخرى ، فوجدت على هذه الصفة . وأعل تلك الصفة المعدومة أفضل من الموجودة . فمن زعم مثلاً أن الحركة الشرقية او كانت غربية ، والغربية شرقية ، لم يكن فى ذلك فرق فى صنعة العالم ؛ فقد أبطل الحكمة^(١) .

بعد نقد ابن رشد للقول بالجواز والإمكان . وذهابه إلى أن الإلتقان الذى نراه فى الموجودات يتنافى مع الجواز والالتناق والإمكان ، نراه يقرر الصاة بين العقل وبين إدراك أسباب الموجودات . إذ فى كل موجود أفعال جارية على نظام العقل وترتيبه ، ولا يمكن أن يكون ذلك بالعرض كما لا يمكن أن يكون من قبل عقل شبيه بالعقل الذى فىنا ، بل من قبل عقل أعلى من جميع الموجودات . أما من يلغى الأسباب ولا يؤكد على وجودها ، فإنه يلغى العقل الذى يدنا على أسباب الموجودات .

يقول ابن رشد مؤكداً على الجانب الذى أشرنا إليه الآن ليس العقل شيئاً أكثر من إدراك الموجودات بأسبابها، وبه ينترق عن سائر القوى المدركة . فمن رفع الأسباب فقد رفع العقل . وصناعة المنطق تضع وضعاً أن ههنا أسباباً ومسببات، وأن المعرفة بتلك المسببات لا تكون على التمام إلا بمعرفة أسبابها .. ورفع هذه المسببات مبطل للعلم ورافع له ، إذ يلزم أن لا يكون ههنا شيء معلوم أصلاً علماً حقيقياً بل إن كان ثمة علم فهو علم مظنون . كما لا يكون ههنا برهان ولاحد ، وترتفع أصناف المحمولات الذاتية التى تأتلف منها البراهين . ومن يذهب إلى عدم وجود أى علم ضرورى يلزمه أن لا يكون قواه هذا ضرورياً^(٢) .

وإذا كان ابن رشد قد ربط بين السبب والعقل ، محاولاً الصعود إلى القول بعقل إلهى ، فإنه يبين لنا أن التأكيد على العلاقة الضرورية بين الأسباب ومسبباتها يودى إلى القول بالحكمة والغائية بالنسبة للموجودات . فالحكمة هى معرفة الأسباب التى تقوم على منطق العقل . بحيث لو ارتفعت الضرورة عن كميات الأشياء المصنوعة وكيفياتها وموادها ، كما يتوهم الأشاعرة ، لارتفعت الحكمة الموجودة فى الصانع

(١) منهاج الأدلة ص ٢٠٢ .

(٢) تهافت التهافت ص ١٢٣ .

وفي المخلوقات . وكان يمكن أن يكون كل فاعل صانعاً . وكل مؤثر في الموجودات خالقاً . وهذا عند ابن رشد لإبطال الخلق والحكمة .

وإبن رشد يصل إلى ذلك بعد تحليله للعلاقة بين السبب والمسبب . فهو يرى أن وجود المسببات عن الأسباب لا يخلو من ثلاثة أوجه : إما أن يكون وجود الأسباب لمكان المسببات من الاضطراب . مثل كون الإنسان متغذياً . وإما أن يكون من جهة الأفضل ، أى لتكون المسببات بذلك أفضل وأتم . مثل كون الإنسان له عينان . وإما أن يكون ذلك لآ من جهة الأفضل ولا من جهة الاضطراب . فيكون وجود المسببات عن الأسباب بالاتفاق وبغير قصد . فلا تكون هناك حكمة أصلاً . ولا تدل على صانع ، بل إنما تدل على الاتفاق .

وهذا كله يدلنا على أن دلالة الموجودات عند الأشاعرة ليست من أجل حكمة فيها تقتضى العناية ، ولكن من قبل الجواز . أى من قبل ما يظهر في جميع الموجودات أنه جائز في العقل أن يكون بهذه الصفة وبضدها . ولو كان هذا الجواز على السواء ، فليس ههنا حكمة ولا توجد موافقة أصلاً بين الإنسان وبين أجزاء العالم . فإن كان من الممكن وجود الموجودات على غير ما هى عليه ، وأن هذا كوجودها على ما هى ، فليس ههنا موافقة بين الإنسان وبين أجزاء العالم .

وإذا كان الأشاعرة يقولون إن مذهبهم لا يؤدي إلى عدم التمييز بين شئ وشئ آخر ، فإن ابن رشد يؤكد لنا أن هناك فرقاً واضحاً بين تخصيص الفلاسفة وتخصيص الأشاعرة لكون السماء مثلاً ذات مقدار محدود معين دون سائر المقادير . يقول ابن رشد: إن التخصيص الذى يريده الأشاعرة إنما هو تمييز الشئ عما مثله وإما عن ضده ، من غير أن يقتضى ذلك حكمة في نفس ذلك الشئ ، بحيث يؤدي إلى تخصيص أحد المتقابلين . أما الفلاسفة فإنهم أرادوا بالمخصص الذى اقتضيه الحكمة في المصنوع ، السبب الغائى . إذ يرون أنه ليس هناك كمية في موجود من الموجودات ولا كيفية إلا وهى الغاية في الحكمة التى لا تخلو من أحد أمرين : إما أن يكون ذلك أمراً ضرورياً في طباع فعل ذلك الموجود ، وإما أن يكون فيه من جهة الأفضل . ولو اعتقدوا أن في المخلوقات كمية أو كيفية لا تقتضى حكمة ، لأدى

هذا إلى نسبتهم للصانع الخالق الأول ما لا تخلو ونسبته إلى الصانع المخارقين إلا على جهة الذم لهم^(١).

وبهذا ينتهي ابن رشد إلى أنه من الضروري الاعتقاد بوجود حكمة وغائية تسير بمقتضاها أفعال الموجودات في هذا الكون كله سمائه وأرضه .

وإذا كنا قد أشرنا في معرض دراستنا لموقف الغزالي من مشكلة السببية إلى أن الغزالي يرجع العلاقة بين الأسباب ومسبباتها إلى العادة لا إلى الضرورة ، قاصداً من ذلك الدفاع عن المعجزات ، فإننا لا بد أن نشير إلى موقف ابن رشد في العادة وعلاقتها بالسببية .

ابن رشد ينفي القول بالعادة على النحو الذي يفهمه الغزالي منها . فهو يرى أن لفظ العادة لفظ مموه . وإذا حقق لم يكن تحته معنى إلا أنه فعل وضعي ، مثل ما نقول : جرت عادة فلان أن يفعل كذا . وهذا يؤدي إلى القول بأن الموجودات كلها وضعية ، وأنه ليس هناك حكمة أصلاً من قبلها ينسب إلى الفاعل أنه حكيم^(٢).

وإذا كان الغزالي يرى أن خرق العادات يعد جائزاً ، وأن الأشياء يمكن أن تتغير خصائصها دون نظام ، فإن ابن رشد يذهب إلى أن هذا القول يتصف بالسفسطة بل بالشعوذة^(٣).

ابن رشد إذن ينفي القول بالعادة بالمعنى الذي ذهب إليه الغزالي ، لأنه بعد تحويله لهذه الكلمة ، لا يرى لها أى معنى .

ومن الواضح أن مقصد ابن رشد من نفي القول بالعادة ، الصعود إلى التسليم بالخصائص الضرورية للأشياء ، أى لكل موجود من الموجودات . فهو يربط بين ذلك ، وبين القول بالأسباب النوعية للموجودات على النحو الذي يراه أرسطو . وهكذا يحاول ابن رشد في دراسته لمشكلة السببية نقد آراء بدت عنده خاطئة كآراء الأشاعرة والغزالي ، منتهياً إلى جانب إيجابى ، يبين لنا فيه نظارته إلى هذه المشكلة .

(١) المصدر السابق ص ١٠٢ .

(٢) تهافت التهافت ص ١٢٣ .

(٣) تهافت التهافت ص ١٣٠ .

وهذه النظرة - فيما لاحظنا - تشمل دراسة أكثر الجوانب التي تتصل بالسببية ، ومحورها التأكيد على وجود علاقة ضرورية بين الأسباب ومسبباتها . علاقة تؤدي عنده إلى الاعتراف بالحكمة والغائية في الكون كله سمائه وأرضه ، علاقة تربط بين عمل الأسباب وعمل العقل في الإنسان .

وأعلنا لوتساء لنا عن أبرز الأخطاء التي نراها في موقف ابن رشد من السببية ، قلنا إن أبرز هذه الأخطاء تتمثل في خلطه بين مجالات مادية طبيعية وبين مجالات إلهية ميتافيزيقية . ولعل الدارس لمحاولة ربطه بين القول بالأسباب ، وتقرير الحكمة والغائية في الكون ، يلاحظ هذا تمام الملاحظة . إنه يبدأ بالتحليل الدقيق لجوانب المشكلة ، ولكنه سرعان ما يفوض في متاهات لاصلة بينها وبين ما ينبغي أن يكون عليه التحليل للعلاقة بين السبب والمسبب الذي ينتج عنه . إنه خاطئ وضرب في متاهات ، أضاعا عليه إبراز زوايا وأبعاد ومجالات المشكلة في وحدة متكاملة . بيد أن هذا لا ينفي الجهد الذي قام به في الكشف عن مغالطات فريق الأشاعرة والتي لم تعتمد - أي آراءها - على أسس قوية ، ولم تكن آراء فلسفية ، كما لم يكن القائلون بها فلاسفة . وقد كنا ابن رشد بيان ما فيها من أخطاء . كما لا ينفي هذا أيضاً . أن هناك أساساً قوياً أقام عليه ابن رشد آراءه حول هذا الموضوع . وهذا الأساس هو التمسك بالعقل حين ربط بين إنكار العلاقة بين الأسباب والمسببات (الأشاعرة والغزالي) وبين التقليل من دور العقل .

وإذا كان في آرائه خلط بين مجالات فيزيقية ومجالات ميتافيزيقية ، فإن التصور القديم للطبيعيات في علاقتها بما بعد الطبيعة ، بحيث يبدو أن كالأواني المستطرقة في انصبها واتصالها في آن واحد ، يعد مسؤولاً إلى حد كبير عن ذلك الطابع الذي وجدناه في دراسة ابن رشد لمشكلة السببية . نقول أخيراً إننا لو ألقينا نظرة على آراء المتكلمين والفلاسفة ، تلك الآراء التي درسناها في هذه الفصول الستة ، وتساءلنا عن موقف معين دون غيره ، بحيث يكون معيناً لنا على تجديد المذاهب الفلسفية والكلامية عن طريق إحياء التراث من الداخل أساساً ، قلنا إن هذا الموقف هو موقف ابن رشد في هذا المجال . وليس هذا تعصباً من جانبنا لهذا الفيلسوف ، ولكن لأن نظرتنا تتفق في كثير من زواياها مع المنظور التجديدي الذي ننظر من خلاله إلى هذه المشكلة أو تلك من المشكلات الفلسفية أو الكلامية .

البَابُ الثَّانِي .

مذاهب كلامية حول القضاء والقدر

(نقد إطارها الجدلي برؤية تجديدية)

ويتضمن هذا الباب الفصلين الآتيين :

الفصل الأول : الجبرية والمعتزلة .

الفصل الثاني : الأشاعرة والتزامهم بالإطار الجدلي .

تقديم

عرضنا في الباب الأول بفصوله الستة ، لمذاهب فريق من المتكلمين والفلاسفة العرب ، حول السببية .

وفي هذا الباب بفصليه سنعرض للخلاف بين الجبرية والمعتزلة (الفصل الأول) والأشاعرة (الفصل الثاني) ، حول القضاء ، والقدر ، كاشفين عن الارتباط الضروري بين موضوع الباب الأول ، وموضوع هذا الباب مبينين أيضاً مدى ما عندهم من صواب أو خطأ مركزين على المنهج أساساً وليس على الآراء التي يتمسك بها كل فريق من هذه الفرق الكلامية .

وإذا كنا سوف لانعرض لابن رشد ونقده لآراء المتكلمين الذين سبقوه ، خاصة الأشاعرة ، رغم أن رأيه — مع ما بيننا وبينه من خلاف — يشير في زاوية من زواياه إلى نوع من التجديد ؛ فإن سبب ذلك قيامنا منذ سنوات بدراسة رأيه في هذا الموضوع وذلك في كتابنا « النزعة العقلية في فلسفة ابن رشد » .

وفي اعتقادنا أننا بالتركيز على المنهج وتصويب أنظارنا إليه ، سنصعد إلى تجديد النظر إلى هذا المذهب أوداك من المذاهب التي عرضت للبحث في هذا الموضوع ، وبدون ذلك سنظل ندور في حلقة مفرغة يحكمها التقليد لا التجديد .

الفصل الأول

الجبرية والمعتزلة

ويتضمن هذا الفصل العناصر الآتية :

أولاً : الجبرية .

ثانياً : نقد رأيهم واتجاههم

ثالثاً : المعتزلة وآراؤهم .

رابعاً : نقد طريقهم :

خامساً : نص لأحد رجال المعتزلة (القاضي عبد الجبار) .

الفصل الأول

أولاً - الجبرية (١) :

لعلنا قد أشرنا حين دراستنا لمذاهب المتكلمين وفلاسفة العرب حول موضوع . السببية إلى أننا سنجد ارتباطاً بين موقف المتكلم من مشكلة السببية ، وموقفه من مشكلة القضاء والقدر . وهذا ما نجده عند الجبرية وعند غيرهم من الفرق الكلامية . فالجبرية ينكرون الاختيار ، مخالفين في ذلك - كما سنرى - المعتزلة والقدرية . وهم لا يفرقون بين الإنسان والجماد من حيث إنه مجبر على أفعاله (٢) . أى أنه لا فعل للعبد أصلاً ، وحركاته بمنزلة حركة الجمادات ، ولا قدرة للعبد عليها ولا قصد ولا اختيار (٣) .

إنهم - أى أهل الجبر - يسندون فعل العبد إلى الله ، أى تفويض الأمر إلى الله ، بحيث يصير العبد بمنزلة الجماد لا إرادة له ولا اختيار (٤) . ووجود الأفعال كلها إنما يكون بالقدرة الأزلية فقط من غير مقارنة لقدرة لحادثة (٥) .

يقول جهم بن صفوان ، وهو على رأس هذه الفرقة ، في القدرة الحادثة : إن الإنسان لا يقدر على شيء ، ولا يوصف بالاستطاعة ، وإنما هو مجبور في أفعاله لا قدرة له ولا إرادة ولا اختيار . وإنما يخلق الله الأفعال فيه كما يخلق سائر الجمادات ، وتنسب إليه الأفعال مجازاً كما تنسب للجمادات ، إذ يقال أثمرت

(١) الجبرية ، بفتحتين : خلاف القدرية وهي فرقة من كبار الفرق الإسلامية كالجهمية . وهم أصحاب جهم بن صفوان الترملي . قالوا : لا قدرة للعبد أصلاً ولا مؤثرة ولا كاسية ، بل هي بمنزلة الجمادات فيما يوجد منها . . . واللجنة والنار تفتيان بعد دخول أهلها فيما حتى لا يبقى موجود سوى الله تعالى . ووافقوا المعتزلة في نفي الرؤية وخلق الكلام وإيجاب المعرفة بالعقل قبل ورود الشرع ، فهؤلاء جبرية خالصة (التهانوي : كشاف اصطلاحات الفنون - مجلد ١ ص ٢٨٣) .

(٢) دائرة المعارف الإسلامية - مجلد ٦ - عدد ٧ ص ٢٨٢ من الترجمة العربية - مادة الجبرية .

(٣) شرح العقائد النسفية ص ٣٥٣ .

(٤) كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي - مجلد ١ ص ١٩٩ - مادة جبر وأيضاً .

M. Watt : Free will and predestination. 96-97.

(٥) المقدمة في أصول الدين للسبسي ص ٥٩ .

الشجرة وجرى الماء وتحرك الحجر . . . والثواب والعقاب جبر . كما أن الأفعال كلها جبر^(١) .

فالعبد عندهم إذن ليس قادراً ألبتة^(٢) . وذلك لأنهم نذروا انفعال حقيقة عن العبد . وأضافوه إلى الرب^(٣) . وهذا يؤدي إلى إنكار الاستطاعات كلها^(٤) . والحق مضطرون لاستطاعة لهم بخال . وكل من نسب فعلاً إلى أحد غير الله . فسبيله سبيل الخيبر^(٥) .

ثانياً – نقد رأيهم واتجاههم :

واضح من هذا أن النتائج التي توصل إليها أهل الجبر تستند إلى المقدمات التي افترضوها وأخذوا يدورون حولها دون أن يستطيعوا الخروج من الدائرة التي ظلوا فيها يدورون .

نقول ونكرر القول . إن رأيهم في الإرادة الإنسانية ونسبتها إلى الإرادة الإلهية هو الذي أدى بهم إلى النتائج التي قالوا بها .

نوضح ذلك وندلل عليه بما يقوله القاضي عبد الجبار المعتزلي : قالت الحجة في الإرادة ، إنها من صفات الذات . وأنه تعالى لم يزل مريداً لكل ما يكون من فعله وفعل غيره^(٦) .

كما يحكى عن جههم ومن تبعه ، قولهم : إن أفعال العباد مخلوقة لله وهي منسوبة إلى العباد مجازاً لاحتمال حقيقة . فقولهم : فلان صام وصلى ، كقولهم : تحرك وسكن وطال وسمن^(٧) .

هذا بالإضافة إلى أننا نلاحظ أن موقفهم هذا يعد من أضعف المواقف التي عرضت للبحث في هذه المشكلة . صحيح أنه موقف يخلو من التناقض الحاد ، على النحو الذي سنجده عند الأشاعرة ، ولكنه موقف ضعيف ، لأنه يحاول تبسيط

-
- (١) نقلا عن الملل والنحل للهمرستاني جزء ١ ص ٨٧ .
 - (٢) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين لغفر الدين الرازي ص ٦٨ .
 - (٣) الملل والنحل جزء ١ ص ٨٥ .
 - (٤) البغدادي : الفرق بين الفرق ص ١٢٨ .
 - (٥) الاسفراييني : التبصير في الدين ص ٩٦ .
 - (٦) القاضي عبد الجبار : المغني – كتاب الإرادة ص ٤ .
 - (٧) القاضي عبد الجبار : المغني – الجزء الثامن – المخلوق ص ٣ .

المشكلة أكثر من اللازم . إنه موقف جدلي كلامي لا يقدم ولا يؤخر شيئاً . شأنه شأن كثير من الآراء ذات الصبغة الجدلية الكلامية .

وإذا كان هذا هو تصورهم للإرادة ، فإننا نسألهم : ما فائدة الإرادة الإنسانية إذن . إذا كانت غير متصورة إلا بالقياس إلى الإرادة الإلهية التي تحدد لها طريقها وخط سيرها ؟ لو كان أهل الجبر قد تعمقوا في بحث الصلة بين الإرادة الإنسانية والإرادة الإلهية بحثاً دقيقاً عميقاً ، أو بحثوا في الإرادة الإنسانية في حد ذاتها وبعدها عن هذا الطابع الجدلي ، لتوصلوا إلى آراء تستند إلى أسس قوية دقيقة على النحو الذي نجده عند كثير من الفلاسفة ممن ذهبوا إلى البحث في الإرادة ولكنهم – أي أهل الجبر – لم يكتفوا أنفسهم التعمق في بحث هذه المشكلة ودراستها فانتهوا إلى ما انتهوا إليه من تصور للمشكلة على هذا النحو الخاطيء .

ولا نقصد من هذا أن القول بالجبر يعد قولاً خاطئاً ، ولكننا نوجه نقدنا إلى الطريقة التي سلكوها والتي أدت بهم إلى ما أدت . إنها الطريقة الجدلية الكلامية المحاطة بالصعوبات التي لا مبرر لها والتي لاتخلو من إشكالات كثيرة ، والمؤيد لها والمتبع لها لابد أن يقع فيما وقع فيه أهل الجبر . وسنرى مصداق ذلك عند الأشاعرة على وجه الخصوص والذين التزموا بالطابع الجدلي .

ثالثاً – المعتزلة وأراؤهم :

كان لابد للمعتزلة من بحث هذه المشكلة لأنها تمثل مبحثاً أساسياً من مباحثهم وأصلاً من أصولهم^(١) . أو هي على الأقل متفرعة عن أصل من أصولهم

(١) يبرر المعتزلة بحثهم في موضوع القضاء والقدر ويردون على من يرون عدم الخوض فيه . يقول القاضي عبد الجبار المعتزلي (المغني – الجزء الثامن – المخلوق ص ٣٢٢ – ٣٣٣) : فإن قالوا ليس قد روى عن رسول الله (ص) أنه قال : « إذا ذكر القضاء فأسكوا ، والقدر سر الله فلا تفتشوا عنه ، وهو بحر لا تفرقوا فيه » ، إلى غير ذلك من الأخبار التي تدل على أن القول في ذلك محرم ، فاقولكم فيه ؟ قيل له إن أخبار الآحاد لا يجوز قبولها فيما ثبت بالعقل خلافه ، وقد صح أن الواجب أن نتكلم فيما يجوز على الله سبحانه من ذلك وما لا يجوز ، فإن ذلك من الفروض المغنية فكيف يجوز أن ننبئ عنه ، فإن صح في ذلك خبر فالمراد به ما ذكرناه ، وقد ثبت عنه (ص) أنه ذكر القدر وتكلم فيه وكذلك الصحابة ، وماروى من قوله (ص) : « إذا ذكر القدر فأسكوا ، وإذا ذكرت النجوم فأسكوا ، فإذا ذكر أصحابي فأسكوا » ، يدل على ما قلناه ، لأنه لم يرد أن يمسك عن ذكر فضائل الصحابة ولا عن الكلام في النجوم من الوجه الذي يدل على حكمة خالقها ومدبرها ، وإنما أوجب السكوت عن ذكر الصحابة بالقبح ؛ وعن ذكر النجوم ونسبها إلى أنهم يعطرون بها . وقد بينا من قبل ، الوجوه التي يصح أن يقال عليها إن الله تعالى قضي =

الحمسة - ونعني به أصل العدل - بالإضافة إلى أنهم وجدوا من الضرورى الرد على آراء أهل الجبر .

يقول نيبيرج^(١) فى مقدمته لتحقيق كتاب الانتصار للخياط : أما الأصل؛ الثانى - العدل - فهو بلا شك موضوع لارد على الجبرة وبعض من قال بوقوع الظلم من الله تعالى من الرافضة . وكانت الجبرة قد قويت وتمت فى ذلك الزمان ، وظهر على رأسهم جهنم بن صفوان الذى أقدم على ما لا يطاق من القول بالجبر وغالى فيه مغالاة لم يسبقه إليها أحد . وثبت بالتاريخ أن المعتزلة القديمة ناظرت الجهمية وتبرأت منه . ويشهد بذلك ما ورد فى كتاب ابن المرتضى من إرسال واصل بعض أصحابه لخراسان لمباحثة جهنم ومنازلته . ويشهد به ما صرح به الخياط فى كتاب الانتصار من البغض لجهنم والبراءة منه .

هنا ما يقوله نيبيرج - وهو على صواب فى هذا القول - إذ أن المعتزلة قد بحثوا فى هذه المشكلة معارضين رأى الجبرية الذى عرضنا له منذ قليل .

وما يدل على معارضتهم - اتفاههم على أن الله تعالى ليس خالقاً لأفعال العبد^(٢) أى أن وجود الأفعال الاختيارية بالتدرة الحادثة فقط مباشرة أو نوادياً^(٣) وشرط الاستطاعة التى يكون بها الفعل هى قبل الفعل ضرورة^(٤) . فأفعال العباد إذن مخلوقة لهم . وكل واحد منهم . ومن جعلتهم الحيوانات ، خالق لأفعاله^(٥) . وهذه الأفعال واقعة بقدرة العبد وحدها على سبيل الاستقلال بلا إيجاب ، بل باختيار^(٦) .

وإذا كان واصل بن عطاء مؤسس فرقة المعتزلة قد ذهب إلى هذا مع أكثر رجال

سوقدر ، فيجب أن يجوز أن يوصف الله سبحانه بذلك ، وأن لا يجوز أن يقال إنه تعالى قسى أفعال العباد وقدرها ، بمعنى خلقها وتم خلقها ، ولا يقال قسى المعاصى وقدرها بمعنى ألزمتها إياها ، وإنما هى صلى الله عليه وسلم عن الكلام فى القدر بأن تضاف هذه الأمور إلى قدرة على وجه لا يجوز عليه ، لأن ذلك يوجب زوال التكليف وبطلان الأمر والنهى ، وإلا فالرضا يقضاه الله وقدره لازم من الوجد الذى يصح عليه .

(١) ص ٥٣ ، ٥٤ .

(٢) فخر الدين الرازى : اعتقادات المسلمين والمشركين ص ٣٨ .

(٣) السنوسى : المقدمة فى أصول الدين ص ٥٩ .

(٤) ابن حزم : الفصل فى الملل والنحل - جزء ٣ ص ٢٢ .

(٥) الأسفراينى : التصير فى الدين ص ٦١ .

(٦) عضد الدين الإيجى : المواقف جزء ٨ ص ١٤٦ .

المعتزلة . فإنهم قد استقوا هذا أساساً من أستاذ واصل بن عطاء وهو الحسن البصرى الذى كان يقول بحرية الإنسان . وأن لهذا الإنسان الاختيار المطلق فى الأفعال من خير أو شر .

ولكن ما المبررات التى ساقها المعتزلة لإثبات رأيهم ؟
 يمكننا أن نجيب عن هذا بالقول بأن هناك طريقتين سلكتهما المعتزلة لتأييد ما ذهبوا إليه . طريق يستند إلى الشرع وطريق يستند إلى العقل .
 الطريق الأول وهو الطريق الشرعى يستند أساساً - فيما يبدو لنا - على فكرة الثواب والعقاب . فهم يرون أن العبد مثاب على فعله ، معاقب ملامم محمود . وهذا إن دل على شيء . فإنما يدل على أن فعله واقع منه ، إذ لا يحسن توبيخه والثناء عليه بما لا يقع منه كألوانه وأجسامه^(١) . فلو كانت الأفعال بخلق الله لبطلت قاعدة التكليف والمدح والذم والثواب والعقاب^(٢) .

وإذا رجعنا إلى كتاب الفصل فى الملل والنحل لابن حزم وجدناه يقول على لسان المعتزلة : قالوا : وجدنا من فعل الجور فى الشاهد كان جائراً ، ومن فعل الظلم كان ظالماً ، ومن أعان فاعلاً على فعله ثم عاقبه عليه كان جائراً عابثاً . والعدل من صفات الله والظلم والجور منفيان عنه . قال تعالى : « وما ربك بظلام للبيد » . وقال تعالى : « وما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون » . وقال : « فما كان الله ليظلمهم » ؛ وقال تعالى : « لا ظلم اليوم » .

أما الآيات التى يفهم منها الجبر ، فإن المعتزلة أخذوا فى تأويلها . ومن أمثلة هذه الآيات قوله تعالى : « وكل شيء عنده بمقدار » .

هذا عن الطريق الشرعى الذى يتبلور إلى حد كبير حول فكرة الثواب والعقاب . فالعبد عندهم مطالب من ربه تعالى بالطاعة ، ويستحيل أن يطالب العبد بما لا يقع منه^(٣) . أما الطريق العقلى ، فإن المعتزلة قد قالوا إن العاقل يميز بين مقدوره وبين ما ليس بمقدوره ويدرك تفرقة بين حركاته الإرادية ، وبين ألوانه التى لا اقتدار له عليها . ووجه الفصل بين القبولين ، أنه يصادف مقدوره واقعاً به على حسب مقصوده ودواعيه ولا يقع

(١) الجوينى : الإرشاد ص ٢٠٨ .

(٢) التفاتانى : شرح المقائد النسفية ص ٣٤٤ .

وأيضاً : W. M. Watt : Free will and predestination P. 12-13.

(٣) الإرشاد الجوينى ص ٢٠٣ .

منه ما لا يقع على حسب انكفائه وانصرافه . فإذا صادف الشيء واقعاً على حسب المقصود واللداعية لم يسترب في وقوعه به . ثم لا يقع به إلا الحدوث . فليكن العبد محدثاً لفعله . ولو كان فعله غير واقع به . لكان بمثابة لونه وسائر صفاته الخارجة عن مقدوراته^(١) . إنهم يستدلون على أن الفرد منا هو الذي يحدث تصرفه كالبناء والكتابة وغيرهما . بالقول بأنه لو لم يكن هو المحدث الفاعل لها . لما استجهل العقلاء من الناس فعل من يجمع آلات الكتابة أو آلات البناء وينتظر أن تصير داراً مشيدة أو قصيدة مكتوبة . ومن انتظر أن يحدث الله من هذه الأدوات الخاصة بالكتابة أو البناء داراً أو قصيدة ، فإن هذا يعد نوعاً من الجهل^(٢) .

ولهذا نجد المعتزلة حريصين على نقد أهل الجبر . ونقد أى موقف يشبه موقف أهل الجبر كموقف الأشاعرة مثلاً . فإذا كان الأشاعرة قد قالوا بنكرة الكسب - كما سئرى - فإن رجلاً من رجال المعتزلة كالقاضي عبد الجبار ، يرى أنهم إذا كانوا يعتصمون بهذه اللفظة ، لفظة الكسب . حتى لا يقع فيها وقع فيه أهل الجبر ، فإن هذا يعد شيئاً لاحقيقة له ، لأنهم حين يقولون إن حدوث الفعل بالله سبحانه ، وأن العبد يكتب ولا يحدث : فإن هذا القول من جانبهم يعنى أنهم ينسبون الفعل إلى الله . بحيث لا يكون العبد عالماً به ولا قادراً عليه^(٣) . وإذا كان المقدور عند الأشاعرة ، هو أن كل واحد من الفعالمين الاضطرارى والاختيارى واقع بقدرة الله تعالى . وليس للعبد من إيقاع المقدور شيء^(٤) . فإن المعتزلة يرون أن لا بد أن نتساءل ونقول : ما المطلوب ؟ وما معنى الطاب ؟ وما الفرق بين مطالبة العبد بألوانه وأجسامه وبين مطالبته بأفعاله^(٥) ؟

معنى هذا أن رجال المعتزلة ينظرون إلى موقف الأشاعرة على أنه أحد المواقف التى تعنى نحواً من أنحاء الجبر . دليل هذا أن أحد رجال الاعتزال وهو القاضي عبد الجبار بعد أن ينقد جهم بن صفوان ، نراه يتحدث عن فكرة الكسب على أنها تعبير عن القول بالجبر . فهو يقول : « ولما رأيت الحيرة تهافت هذا القول من

(١) المصدر السابق ص ٢٠٠ - ٢٠١ .

(٢) المغنى - الجزء الثامن - المخلوق ص ٣٢ .

(٣) المصدر السابق ص ٨٤ .

(٤) المصدر السابق ص ٢٠٣ .

(٥) المصدر السابق ص ٢٠٣ .

جميع الجهات . جعلوا هذا التصرف معلقاً بنا من جهة . ومن عند الله بجهة أخرى . فتالوا . هو كسب ما خلق من الله « (١) .

وإذا كان المعتزلة ينقدون كل اتجاه يعنى الجبر . فهذا دليل على أنهم يؤكدون على أن أفعال العباد ليست مخلوقة لله تعالى ولا حادثة من جهة . إذ أن تصرف زيد يعد فعلاً له وأنه من جهته حدث ووقع . كما أن إثبات فعل من فاعلين ومقدور بين قادرين يعد محالاً . لأنه لو كان تعالى يحدث الأفعال وموجدتها لصح أن يوجدتها وإن لم يقدر العبد عليها ، لأن ذلك النعل لا يحتاج في وجوده إلى قدرة ولا يحصل على بعض الصفات بها ، ولا القديم تعالى يحتاج إليها ليحصل قادراً على إيجادها . فإذا بطل ذلك . علم أنه — أى النعل — من فعل العبد (٢) .

ويوضح المعتزلة ذلك بالتفرقة بين قدرة زيد وقدرة عمرو . بمعنى أننا إذا كنا نميز بين قدرة زيد وقدرة عمرو . فلا بد إذن أن نميز بين قدرة الله تعالى وقدرة العباد (٣) .
بقي أمام المعتزلة الرد على فكرة من الأفكار التي يتمسك بها الأشاعرة . وذلك بعد ردهم على مذهبهم في إطاره العام . ولا نريد أن نعرض لكل هذه الأفكار : لأن الكثير منها سيأتي في رد الأشاعرة على المعتزلة . وذلك نكتفي ببعضها :

(١) — حين يقوم الأشاعرة بأن الله تعالى إذا كان يفنى العبد ويفنى أفعاله ، فكذلك يجب أن نقول إنه تعالى يوجد فعله . وإذا لم نقل بذلك . اضطررنا إلى القول بأن العبد يوجد ما يفنيه القديم تعالى ، وهذا محال .

ويرد المعتزلة على ذلك بالقول بأنه لا مانع من كون الله تعالى قادراً على إفناء ما يوجد العبد وإن استحال وصفه بالقدرة على إيجادها . ولا يجب إذا كان قادراً على إفناء ما يوجد العبد أن يكون مغنياً له في حال إيجادها ، لأن ذلك يوجب كون الشيء موجوداً معدوماً مع وجود ضلوه (٤) .

(٢) حين يذهب الأشاعرة إلى أن أفعال العباد لو كانت موجودة من جهتهم . لأدى هذا إلى أن يكون في أفعالهم ما هو خير من أفعال الله تعالى كالإيمان والتوحيد

(١) المحيط بالتكليف للقاضي عبد الجبار ، جمع الحسن بن أحمد بن متويه ص ٤٠٨ .

(٢) القاضي عبد الجبار : المنقذ — الجزء الثامن — (المخلوق) ص ١٧٧ .

(٣) المصدر السابق ص ١٧٧ .

(٤) المصدر السابق ص ٢٨٧ .

الذى هو خير وأحكم مما خلقه الله من القرده والخنازير وغيرها . وهذا يوجب أن العبد خير من الله سبحانه وأفضل منه . وإذا كان ذلك مستحيلاً . ثبت أن جميع ذلك من أفعاله تعالى .

إذا كان الأشاعرة يذهبون إلى هذا . فإن القاضى عبد الجبار كواحد من رجال المعتزلة يرد عليهم قائلاً : اعلم أن قولنا كلنا خير من كذا ، إنما يصح إذا اشتركا فى النفع الحسن ولأحدهما مزية على الآخر فيه . ومتى استعمل فى غير هذا الوجه كان مجازاً . ولذلك قلنا إن قوله : « قل أذلك خير أم جنة الخلد »^(١) : الغرض به التقرير وبيان أن الجنة أولى أن تلتمس بالطاعات من النار^(٢) .

(٣) إذا كان صحيحاً وصف الله تعالى بأنه مالك ، رب لكل شيء . فإنه لا يجوز أن يكون مالِكاً لما لم يخلقه . فإذا ثبت أنه مالك للعباد وأعمالهم ؛ وجب كونه خالقاً لهم ولأعمالهم .

هذا ما يقوله الأشاعرة . أما المعتزلة فيرون أن هذا يقال عن الله تعالى . كما يقال إنه يملك السماء والأرض مع وجودهما ، والمراد به أنه يملك إعدامهما وتصريفهما من حال إلى حال بالجمع والتفريق ، فلا يمنع ذلك عندنا أن يقال إنه مالك لكل شيء على هذا الوجه ولا بد للخصم أن يتأول ذلك^(٣) .

(٤) يذهب الأشاعرة إلى أن الاختراع خاص بالله تعالى دون غيره لأنه تعالى قد اخترع الأجسام وغيرها ويصح أن يخترع سائر الأجناس من غير تخصيص ، فيجب ألا يشاركه غيره فيه بحيث إن من يصف غيره بالاختراع فقد وقع فى التشبيه . وهذا كله يؤدى إلى القول بأن العبد لا يصح أن يخترع الأفعال^(٤) .

أما المعتزلة فيرون أن كون القديم تعالى مخترعاً ومحدثاً ، لا يعنى أن غيره لا يفعل ذلك ، إذ لو لم يحدث العبد الفعل ، لما صح التوصل إلى معرفة الله أصلاً ، فضلاً عن أن يقال إنه محدث دون غيره^(٥) .

(١) سورة الفرقان آية ١٥ .

(٢) المنى (المخلوق) ص ٢٩٠ .

(٣) المصدر السابق ٢٩٢ .

(٤) المصدر السابق ص ٢٩٧ - ٢٩٨ .

(٥) المصدر السابق ص ٢٩٨ .

(٥) يستدل الأشاعرة على قولهم بخلق الله للأفعال ، بالدعاء . بمعنى أننا إذا كنا نسأل الله تعالى أن يرزقنا الإيمان كما نسأله أن يرزقنا الأولاد . فلو لم يكن فعله لما كان الدعاء صحيحاً . كما أننا نستعيز به من الكفر . وذلك يوجب أنه فعله^(١) .

أما المعتزلة فيرون أن المراد بذلك الألفاظ ، أى اللطف الإلهي . بمعنى أننا حين نقول : اللهم ارزقنا عدل فلان وإنصافه ، فإن الغرض أن يلطف بنا في أن ينصفنا . وكذلك إذا استعذنا بالله من ظلم ظالم ، فإن المراد بذلك أن نوفق لامتناعه من ذلك^(٢) .

وهكذا يعرض المعتزلة لفكرة فكرة من الأفكار التي يقول بها أهل الجبر والأشاعرة ويقومون بالرد عليها سواء ما تعلق منها بجوانب عقلية تعتمد على آيات قرآنية أو ما تعلق منها بجوانب عقلية .

رابعاً – نقد طريقهم :

هذا عن المعتزلة . ولا شك عندنا أنهم بذلوا جهداً كبيراً في البحث في مشكلة الحرية وبيان العلاقة بين الضرورة الإنسانية والضرورة الإلهية . ولكن بجوئهم لاتخاؤ عندنا من نقاط ضعف قد تكون أبرزها أن المعتزلة في سبيل الرد على الأشاعرة وأهل الجبر بصفة خاصة ، قد ركزوا على الجانب الشرعي أو الطريق الشرعي لإثبات أقوالهم . صحيح أنهم أبرزوا الطريق العقلي ، ولكن هذا الطريق لم يعدم الكثير من الجذور الموجودة في الطريق الشرعي : وهذا الطريق الشرعي لم يقوه على بساطته ودقته ، بل حاولوا تأويله تأويلات قد لا تتفق مع صراحة هذا الطريق الشرعي .

صحيح أيضاً أنهم بحثوا في العلاقة بين مشكلة الحرية ومشكلة السببية والتولد ، بمعنى أنهم فرقوا بين الأفعال المباشرة والأفعال المتولدة واعترفوا بالعلاقة بين الأسباب ومسبباتها ، وهذه كلها من حسناتهم ، ولكن بجوئهم كان غير محدد المعالم ، لأن طابعه كان إلى حد كبير الطابع الجدلي الكلامي استناداً إلى آيات تناصر رأيهم

(١) المصدر السابق ص ٣١٢ .

(٢) المصدر السابق ص ٣١٢ - ٣١٣ .

وتأويل آيات أخرى لا تتفق مع رأيهم . وهكذا . حتى إننا نجد بحثهم في هذه المشكاة كان بحثاً مداره الجدل . ولم يشاءوا الخروج من هذه الدائرة إلى دائرة أوسع وأشمل ، أى إلى دائرة فلسفية . تبحث في مشكلة الحرية في حد ذاتها أولاً ، وتحدد العلاقات الدقيقة بين ما نسميه ضرورة إلهية وضرورة إنسانية مثلاً .

خامساً – نص لأحد رجال المعتزلة (القاضي عبد الجبار) :

يقول القاضي عبد الجبار المعتزلي في كتابه المغني في أبواب التوحيد

والعدل^(١) :

فصل : في بيان ما يجوز أن يفعله العبد من الأجناس وما لا يصح ذلك فيه : اعلم أن ما قدمناه قد دل على أن الحركات والسكون على اختلاف أجناسها مما يحدثها العبد . ونفس ما يدل على ذلك يدل على أن الاعتمادات على اختلافها يصح أن يحدثها ويفعلها ، لأن جميع ذلك مما يجب وقوعه بحسب قصده ودواعيه . ويدخل في هذه الجملة جنس التأليف والألم والصوت والكلام ، وإن كانت أجمع لانقع إلا متولدة ، لأنها في وجوب وقوعها بحسب قصده ودواعيه كالكون والاعتماد . وكذلك القول في النظر والندم والاعتقادات المبتدأة والظن . لأن جميع ذلك يقع بحسب قصده .

فأما ما يقع عن النظر من العلوم ، فلا يصح أن يقصد إلهياً بأعيانها ، لأنه لا يعلمها قبل وقوعها . وإنما يعلم كونها فعلاً له لوقوعها بحسب السبب على ما نبينه من بعد .

وأما نفس القصد ، فالذي يدل على أنه فعله ، وقوعه بحسب دواعيه ، لأنه يفعله لما له بفعل المراد . لأن الداعي في المراد يدعو إلى الإرادة ، والصارف عنه يصرف عنها . ولو لم يكن فعله لم يجب حدوثه بحسب دواعيه إلى المراد على طريقة واحدة ، كما لا يجب حدوث إرادة غيره بحسب دواعيه هو إلى المراد ، وفي وجوب ذلك دلالة على أنه فعله .

يبين ذلك أن وقوع الشيء بحسب دواعيه إذا أوجب كوناً حادثاً من جهته على

(١) الجزء الثامن (المخلوق) ص ٤٣ وما بعدها . وقد حقق هذا الجزء الدكتور توفيق الطويل والأستاذ سعيد زايد وراجعه الدكتور إبراهيم مذكور وأشرف عليه الدكتور طه حسين .

ما قدمناه من قبل ، فوقوعه ، بحسب دواعيه إلى المراد الذي يتعلق به من حيث كان متعلقاً به على طريقة واحدة ، يدل أيضاً على أنه فعله .

يبين ذلك أن المسبب إذا دل وقوعه بحسب السبب على أنه فعل فاعل السبب ، فوقوع الإرادة بحسب الداعي إلى المراد يدل على أنها فعل فاعل المراد . لأنها في وجوب وقوعها بحسب وقوع المراد، أكد من وقوع المسبب بحسب السبب أو مساوياً له . فإن قيل : هذا يوجب أن طريق العلم بأن المراد فعله ، وقوعه بحسب الإرادة ، والعلم ، بأن الإرادة فعله ، وقوعها بحسب المراد . وهذا يوجب أن كل واحد منهما يُعلم لصاحبه ؛ وذلك يوجب كونه دالاً على صاحبه الذي يدل عليه وأنه دلالة على نفسه .

قيل له : إن الأمر بخلاف ما قدرته ؛ لأننا نعلم كون المراد فعله بوقوعه بحسب كونه قاصداً ، متى ذكرنا القصد فهذا مرادنا به . فقد صح العلم بحدوثه من جهته ، وإن لم يعلم القصد أصلاً . فإذا استدللنا على أن له قصداً به ، صار قاصداً مريداً ، وقد تقدم لنا العلم بكون المراد فعلاً له ، صح أن نجعله دلالة على أن القصد فاعله . وليس في ذلك تناقض .

هذا ، ولم نقل : إن القصد فعله ، لأن المقصود فعله . وإنما اعتمدنا على أن الداعي إليه ، لما دعا إلى القصد وعلم كونه تابعاً له فيما له يفعل ، وجب كونه فعلاً لفاعل المراد ، لأن تعلقهما بدواعيه يجري على حد واحد .

فإن قيل : فيجب كون الداعي أيضاً فعلاً له ؛ لوقوعه بحسب الإرادة والمراد، ولوقوعهما بحسبهما .

قيل له : لسنا نقول : إنها تقع بحسب المراد والإرادة ، وإنما يوجب وقوع المراد بحسبها ، لأن الدواعي لها تفعل الفعل وتختاره ، فهي متقدمة على الفعل ، كما أن كونه قادراً متقدم له . فكما لا يجب كون القدرة فعلاً له من حيث كان المقدور فعله ، فكذلك الدواعي : وإنما يختلفان في أنه قد تعلم الدواعي قبل الفعل ، ولا تعلم القدرة قبله ، وإلا فهما في الوجه الذي ذكرناه سواء .

ولسنا نذكر أن يكون في الدواعي ما هو فعله ، بل يوجب ذلك إذا كان

ظناً واعتقاداً غير علم . لأنه تعالى لا يفعل فيه من ذلك إلا العلم فقط . فما كان من فعله يعلمه فعلاً له لوقوعه بحسب قصده على ما قدمناه . وإذا كان فعلاً له مضطراً إليه لم يصح ذلك فيه . وعلى الوجهين جميعاً لا يجب من حيث كان داعياً إلى الفعل ، أن يكون فعلاً له من حيث وقع الفعل بحسبه . ومتى ذكرنا الداعى في هذا الباب فإنما نريد به حال الفاعل وما يحصل عليه دون نفس الاعتقادات التي تحصل في القلب ، لأن ذلك يُعلم ثانياً .

فأما الكراهة ، فالذى يدل على أنها فعله أن الداعى إليها هو الداعى إلى الانصراف عن المكروه . فإذا وجب كون المكروه . لو وقع ، فعلاً له . فكذلك الكراهة .

فإن قيل : لحصول ما ذكرتموه ، أنها إذا وقعت بحسب ما لم يقع . وجب كونها فعلاً له ، وهذا بالضد مما ذكرتموه في الإرادة والمراد . فكيف يدل على أن الكراهة فعلاً له ؟

قيل له : الوجه فيه كالوجه في الإرادة والمراد ، وإن اختلفا من حيث ذكرت . ألا ترى أن كراهة غيره لا تقع بحسب انصرافه عن المكروه ، وكراهته تقع بحسب الداعى الموجب لانصرافه عن المكروه ، فصار في بابه بمنزلة وقوع الإرادة بحسب وقوع المراد فيما يقتضيه الداعى ، فوجب كون الكراهة فعلاً له ؟

الفصل الثاني

الأشاعرة والتزامهم بالإطار الجدلي . .

ويتضمن هذا الفصل ما يلي :

أولاً : آراء الأشاعرة .

ثانياً : نقد مسلك الأشاعرة الجدلي .

ثالثاً : نص لأحد رجال الأشاعرة (الباقلاني) .

الفصل الثاني

الأشاعرة والتزامهم بالإطار الجدلي

أولاً - آراء الأشاعرة :

سعى الأشاعرة في الظاهر إلى الآراء والحلول الوسطى . يقول ابن رشد : أما الأشاعرة فقد راموا أن يأتوا بقول وسط بين القولين . فقالوا إن للإنسان كسباً وإن المكتسب به والكسب مخلوقان لله تعالى (١) .

ويحاول الأشاعرة الرجوع بفكرتهم إلى أهل السلف . وكل جهدهم يتمثل في وضع فكرة السلف في نطاق ما سموه وعبروا عنه بالكسب . فهم يقولون : اتفق سلف الأمة قبل ظهور البدع والأهواء واضطراب الآراء على أن الخالق المبدع رب العالمين ولا خالق سواه ولا مخترع إلا هو . فهذا هو مذهب أهل الحق . فالحوادث كلها حدثت بقدرة الله تعالى ولا فرق بين ما تعلقت قدرة العبد به وبين ما تفرد الرب بالاعتقاد عليه . ويخرج من مضمون هذا الأصل ، أن كل مقدور لقادر ، فالله تعالى قادر عليه وهو مخترعه ومنشئه (٢) .

وزود أن نشير إلى أن الأشاعرة يبررون تسميتهم للمعتزلة بأنهم « قدرية » . وأنهم - أي المعتزلة - أحق الناس بهذا الاسم .

فهم قدرية - فيما يقول الباقلاني (٣) لدعائهم لأنفسهم الكذب الذي لا أصل له من خلق الأعمال وتقديرها والتفرد بملكها والقدرة عليها دون الرب . وأن هذا الاسم وضع في الشريعة لنم من قال بالكذب في خلق الأفعال خاصة ودان بغير الحق . وإذا قال المعتزلة بأنهم ينفون القدر عن ربهم والأشاعرة تثبته ، فهم إذن - أي الأشاعرة - أحق بهذه التسمية ، فإن الباقلاني ، وهو واحد من رجال

(١) مناهج الأدلة ص ٢٢٤ .

(٢) الإرشاد للجويني ص ١٨٧ .

(٣) التمهيد في الرد على الملحدة المعتلة والرافضة والمولرج والمعتزلة ص ٣٢٢ .

الأشاعرة : يرى أن هذا يعد تمويهاً منهم . لأنهم ينفون تقدير الأعمال وخلقة لها عن ربهم ويثبتون ذلك لأنفسهم^(١) .

والأشاعرة يدركون تماماً أن مذهبهم لا يصحح إلا إذا فندوا أفكار الفرق الأخرى التي تحاول دحض آرائهم وخاصة المعتزلة . فإذا رجعنا إلى الإرشاد للجويني على سبيل المثال . وجدنا مصداق ذلك . إنه يحكى رأى المعتزلة ثم ما يلبث أن يتقدم ويهاجمهم مصوراً آراءهم على أنها تتنافى تماماً والدين والحق . وما فعله الجويني فعله الباقلاني^(٢) وفعله عضد الدين الإيبى^(٣) . وغيرهم من مفكرين يساندون آراء الأشاعرة .

فإذا كان المعتزلة - كما سبق أن أوضحنا - يذهبون إلى أنه ليس من المعقول كون مقدورات العباد مقدورة لله ، لأنه من المستحيل إثبات مقدور بين مقدورين . فإن الأشاعرة يسألونهم قائلين : هل كان الله قبل أن وضع عند الإنسان القدرة واخترعه ، موصوفاً بالاعتقاد على ما كان في معلومه أنه سيقدر عليه من يخرعه أم لا ؟ وإذا ذهب المعتزلة إلى أن الله لم يكن موصوفاً بالاعتقاد على ما سيقدر عليه العبد ، فإن ذلك ظاهر البطلان عند الأشاعرة . فإن ما سيقدر عليه العبد عين مقدور الله تعالى ، إذ هو من الجائزات الممكنات التي تتعلق بها قدرة العبد بعد في الصورة التي فرضنا السؤال عنها^(٤) .

أما الرد على فكرة وجود مقدور بين مقدورين ، وهي التي يؤكد عليها المعتزلة . كما سبق أن أشرنا في دراستنا لآرائهم - فإن الأشاعرة يرون أن لا يمتنع كون ما سيقدر عليه العبد مقدوراً لله تعالى قبل أن يقدر عليه العبد عنده ، فإنه لم تتعاقب به بعد القدرة الحادثة^(٥) .

(١) المصدر السابق ص ٣٢٢ . ولا بد من القول بأن رجال المعتزلة ينفون عن أنفسهم أنهم قدرية بالمعنى المذموم لكلمة قدرية، خاصة لما يروى عن النبي (ص) قوله : «القدرية مجوس هذه الأمة» . وقوله : «صنفان من أمي ليس لهما في الإسلام نصيب: المرجئة والقدرية» . (راجع الفصل الذي كتبه القاضي عبد الجبار حول هذا الموضوع وذلك في الجزء الثامن من كتابه «المنى» (المخلوق) من ص ٣٢٦ حتى ص ٣٣٢ .

(٢) التمهيد .

(٣) المواقف - الجزء الثامن .

(٤) الإرشاد للجويني ص ١٨٩ .

(٥) المصدر السابق ص ١٨٩ .

وهذا إن أدى إلى شيء ، فإنما يؤدي إلى القول بأن مقدورات العباد لا تخرج عن مقدورات الله . يقول الجويني في المصدر الذي سبق أن أشرنا إليه : إذا وجب كون ما سيقدر عليه العبد مقدوراً لله تعالى عن كونه مقدوراً له . واولتناقض في معتقد المخالفين بقاؤه مقدوراً للرب تعالى مع تجدد تعاقب قدرة العبد به . فاستبقاء كونه مقدوراً للرب تعالى وانتفاء كونه مقدوراً للعبد . أولى من انتطاع تعاقب كون الرب تعالى قادراً عليه لتجدد كونه مقدوراً للعبد . وإذا ثبت وجوب كون مقدور العبد مقدوراً لله تعالى ؛ فكل ما هو مقدور له . فإنه محدثه وخالفه ؛ إذ من المستحيل انفراد العبد باختراع ما هو مقدور للرب تعالى ^(١) .

ويضيف الأشاعرة إلى ذلك أن القدرة المتعلقة بالشيء على حسب أصول المعتزلة . إذا كانت تتعلق بأمثاله وأضداده ؛ والموجودات مشتركة في حقيقة ما هو متعلق بالقدرة ؛ فيجب إذن تعلق القدرة بالحادثه بجميع الموجودات كالطعموم والألوان والجواهر . كما يجب عند المعتزلة تعلق القدرة على حركة بجميع ما يماثلها ^(٢) . وإذا قال رجال الاعتزال : إن الإلزام السابق يلزم الأشاعرة أنفسهم في تعلق القدرة كسباً عندهم . إذ لو تعلقت القدرة بنوع من الأعراض جاز تعلقها بجميع الحوادث ^(٣) ؛ فإن الأشاعرة يرون أن « القدرة الحادثة لاتتعلق بمحض الوجود ، بل تتعلق بالذات وأحوالها . والذوات مختلفة بأحوالها ، فلا يلزمنا من حكمنا بتعلق القدرة بشيء ، الحكم بمجاوز تعلقها بما يخالفه ^(٤) .

أما إذا احتج المعتزلة بفكرة الثواب والعقاب التي سبق أن أشرنا إليها ونحن بصدد دراستنا لأرائهم ، ومؤداها أنه لا يحسن تويخ العبد أو الثناء عليه بما لا يقع منه كألوانه وأجسامه ؛ فإن الأشاعرة يذهبون إلى أن الثواب والعقاب وتوابعهما من الذم والمدح لا يوجبهما فعل المكلف . ولو ابتدأ الرب تعالى عبده بنعيم مقيم أو بعذاب أليم . لكان ذلك ممكناً غير مستحيل ، وإنما أفعال العباد في أحكام الشرائع إعلام وآيات لأحكام الله تعالى ^(٥) .

(١) المصدر السابق ص ١٨٩ - ١٩٠

(٢) المصدر السابق ص ١٩٣

(٣) المصدر السابق ص ١٩٣

(٤) المصدر السابق ص ١٩٣

(٥) المصدر السابق ص ٢٠٨

وإذا قال المعتزلة بأن الدليل على أن الله غير خالق لأفعال العباد ، أن منها الظلم والحوور والفساد . فلو كان خالقاً لها لكان يخلق الظلم والحوور ظالماً جائراً . وإذا كان ذلك غير جائز . فإن الصحيح هو القول بأن الله لا يخلق أفعال العباد .

إذا قال المعتزلة بذلك . فإن الأشاعرة يردون على هذا الاعتراض بالترقية بين القديم تعالى وبين العبد الحدث . فالقديم تعالى يخلق الظلم والحوور والسفه جوراً وظلماً وسفهاً لغيره لا لنفسه ولا في نفسه . فالله تعالى غير مأخوذ بذلك ولا مطالب بتركه ولا مخالف بفعله أمر من يلزمه طاعته والانقياد له . وبهذا يبطل اعتراض المعتزلة (١) . إن محصل رد الأشاعرة على المعتزلة ، مفاده القول بأن الأفعال كلها توجد بالقدرة فقط ، أى بقضاء الله وقدره (٢) . مع مقارنة الأفعال الاختيارية لقدرة حادثة . وهذه القدرة الحادثة لا تأثير لها مباشرة ولا تولد (٣) . لأن فعل العبد مخلوق لله إبداعاً وإحداثاً ومكسوباً للعبد ، أى مقارنة لقدرته وإرادته ، دون أن يؤدي هذا إلى القول بأن له تأثيراً أو مدخلاً في وجوده سوى كونه محلاً (٤) .

ففعل العبد لا يعد فعلاً له على وجه الحقيقة ، ولكنه مخلوق لله ومنعول لله

(١) الباقلافي : التمهيد ص ٣٠٨ .

(٢) يجد لنا الباقلافي في كتابه « التمهيد » المعاني اللغوية والكلامية « القدر » و « القضاء » . فالقدر يكون بمعنى القضاء ، ويكون بمعنى جعل الشيء على قدر ما ، وقد يقال قدر وقدر . والرب تقول : قدرت الشيء وقدرته . قال النبي (ص) في الحلال : « فإن غم عليكم فأقدروا له ثلاثين » أى قدروا . وقد قال الله تعالى : وما قدروا الله حق قدره « وقال تعالى : « فسالت أودية بقدرها » . . . وكل من قال في القدر قولاً باطلاً لزمه اسم قدرى لأنه وضع لزم الميطل (ص ٣٢٣ - ٣٢٤) .

أما القضاء فيقال على وجوه منها : القضاء بمعنى الخلق . قال الله تعالى : « فقضاهن سبع سموات في يومين » يعنى خلقهن . وقال تعالى : « فلما قضينا عليه الموت » يعنى : خلقناه وأوجدناه به . وقد يكون القضاء بمعنى الإخبار والكتابة والإعلام ، وكذلك القدر . . . وقال في القدر بمعنى التقدير : « وقد فيها أقواتها » والقدر أيضاً بمعنى الخلق ومنه قوله تعالى : « قدر فهدى » وقد يكون القضاء بمعنى الأمر . قال الله عز وجل : « وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه » أى : أمر ربك . وقد يكون القضاء بمعنى الحكم والإلزام وهو مأخوذ من قوطم : « قضى القاضي على فلان بكذا » أى : حكم عليه به وحتمه . فنقول : إنه قضى الماصى وقدرها على كل هذه الوجوه إلا على معنى أنه فرضها وأمر بها وحتم على العباد أن يفعلوها (ص ٣٢٥ - ٣٢٦) .

(٣) السنوبى : المقدمة في أصول الدين ص ٥٩ .

(٤) الإيجي : المواقف جزء ٨ ص ١٤٦ وأيضاً مقالات الإسلاميين جزء ٢ ص ١٩٩ .

أيضاً . وهو ليس نفس فعل الله ^(١) . وإذا كان للعبد ثمة استطاعة ، فإن هذه الاستطاعة لا تكون إلا مع الفعل ولا تتقدمه ألبتة ^(٢) .

العبد إذن عند الأشاعرة « مجبور في قالب مختار » . مجبور من حيث إنه لا أثر له ألبتة في أثر ما عموماً ، وإنما هو وعاء وظرف للحوادث والأعراض . يخلق الله فيه ما شاء وكيف شاء . ومختار من حيث إن عادة الله لما جرت معه بدوام موالاته الفعل عليه لاسيما حال خلقه فيه كراهة للفعل . وإنما يمد الله بالفعل في بعض الأوقات على حسب الحاجات ، وخصوصاً حال خلقه تعالى له عزماً وتصميماً على الفعل ، صار العبد بهذه العادة العجيبة متمكناً من الفعل والتبرك بحسب الظاهر ، لا يحس لإلحائه إلى ما يجب فعله ولا لإكراههاً على ما يكره وجوده ^(٣) .

هذا كله يؤدي — كما سنرى في نقدنا لاتجاه الأشاعرة — إلى إدماج فعل العبد في نطاق القدرة الإلهية . يقول الجويني : فذهبنا أن كل حادث مراد لله تعالى حدوثه ، ولا يختص تعلق مشيئة الباري بصنف من الحوادث دون صنف ، بل هو تعالى مرید لوقوع جميع الحوادث خيرها وشرها ونفعها وضررها ^(٤) .

ولهذا لا توجد للعبد في رأيهم قدرة مستقلة على الفعل . فليس هناك من خالق — فيما يذهب الأشاعرة — لأي شيء غير الله وحده . وإذا كان الخلق هو الاختراع ، فالله مخترع أفعالنا كسائر الأعراض . وإذا نفي المعتزلة خلق الله لجميع الأعراض ، لزمهم القول بأنها أفعال فاعل ، أو أنها فعل لمن ظهرت منه في الأجرام الجهادية وغيرها ^(٥) .

وإذا كان الله تعالى يقول : « إذاً لذهب كل إله بما خلق ، فإنه قد أثبت بذلك أن من خلق شيئاً فهو له إله . وهذا يعني أن الناس آلهة لأفعالهم التي

(١) ابن تيمية : منهاج السنة النبوية جزء ١ ص ٢١٤ .

(٢) ابن حزم : الفصل في الملل والنحل جزء ٣ ص ٢٢ ، وأيضاً :

The notes of van den Berghe on the English translation of Tahafut al Tahafut vol II
P. 184.

(٣) السنوسي : المقدمة في أصول الدين ص ٦٥ .

(٤) الإرشاد ص ٢٣٧ .

(٥) الفصل جزء ٣ ص ٥٧ .

خلقوها^(١) . والقول بأن كل إنسان خالق لأفعاله . يؤدي إلى إثبات خالقين لا يحصلون ولا يحصر^(٢) .

ومما يستدل به الأشاعرة أيضاً للقول بخلق الله للأفعال ، ذهابهم إلى أن العالم كله — ما عدا الله — ينقسم قسمين . هما الجواهر والأعراض . والجواهر ينقسم بدوره إلى الأجناس والأنواع ، ولكل نوع منهما فصل يتميز به عما سواه من الأنواع يجمعها وإياه جنس واحد . وما لزم الجنس الأعلى لزم كل ما تحته . فمن المحال أن تكون نار غير حارة أو هواء راسب بطبعه . وإذا كنا بالضرورة نعلم أن الإنسان لا يفعل شيئاً إلا الحركة والسكون والفكر والإرادة ، وهذه كلها كيفيات يجمعها مع اللون والطعم جنس الكيفية ، فمن المحال الممتنع أن يكون بعض ما تحت النوع الواحد والجنس الواحد مخلوقاً وبعضه غير مخلوق . وهذا أمر يعلم بطلانه من له أدنى علم بعلم الحدود وانقسامه . وحركتنا وسكوننا يجمعهما مع كل حركة في العالم ، وكل سكون في العالم ، نوع من الحركة ونوع من السكون ، ثم ينقسم كل ذلك قسمين ولا مزيد : حركة اضطرارية وحركة اختيارية ، وسكوناً اختيارياً وسكوناً اضطرارياً^(٣) .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن نوع الحركات موجود قبل خلق الناس ، « فمن المحال البين أن يخلق المرء ما قد كان نوعه موجوداً قبله »^(٤) .

هذا استدلال من جانب الأشاعرة يستند إلى فكرة الجوهر والعرض . والواقع أنه لا يقدم جديداً نحو تأييد ما يقولون . إنه لا يخرج عما سبق أن قالوا به ، اللهم إلا بعض التفريعات التي أكثرها إن لم يكن كلها تدور مدار اللفظ لا المعنى .

والهمم أنهم ينتقلون من ذلك الاستدلال وغيره من الاستدلالات التي سبق أن عرضنا لها ، إلى أن الصحيح هو القول بالكسب . والكسب عندهم عبارة عن

(١) المصدر السابق جزء ٣ ص ٩٥ .

(٢) التبصير في الدين للأسفراييني ص ٦١ .

(٣) الفصل لابن حزم جزء ٣ ص ٥٤ - ٩٥ وأيضاً : التمهيد للباقلاني ص ٣٠٣ وما بعدها .

(٤) الفصل جزء ٣ ص ٩٥ .

تعلق القدرة الحادثة بالمقدور في محلها من غير تأثير^(١) أى أن الإنسان ليس له اكتساب ولا له فعل مؤثر في الموجودات^(٢).

ويبين لنا القاضي عبد الجبار المعتزلي ، السبب الذى أدى بالأشاعرة إلى القول بالكسب ، فهو يرى أنهم تساءلوا عن فعل العبد وقالوا إنه لا يخلو من أن يكون :

(أ) إما فعلاً للعبد من جميع الوجوه .

(ب) فعلاً للقديم سبحانه من جميع الوجوه .

(جـ) فعلاً من العبد من بعض الوجوه ، وفعلاً من الله من بعض الوجوه .

ولا يجوز الأشاعرة الاحتمال الأول لأن العبد يتصف بالحدوث والحاجة والضعف ومن يتصف بذلك لا يمكن أن يكون فاعلاً للفعل .

كما لا يجوزون الاحتمال الثانى لأن ذلك سيؤدى إلى كون القديم موصوفاً بالفعل .

وإذن لا يتبقى أمامهم إلا القول بأن الفعل يعد فعلاً للعبد من بعض الوجوه (القدرة المحدثة) وفعلاً لله (من حيث الاختراع)^(٣).

ولكن لا بد لنا من التنبيه إلى أن فكرة الكسب التى يقول بها الأشاعرة والتي يزعمون أن فيها نوعاً من التوسط بين القول بالحرية والقول بالجبر ، تعد قلباً وقالباً فكرة جبرية ، طالما أنهم يردون القدرة المحدثة إلى الله ، إذ أن أفعالنا فيما يرون ليست خلقاً لنا وإنما هى خلق الله ، لأن الكسب استضافة الشيء إلى جاعله أو صانعه بمشيئة له ، وليس يوصف الله بهذا في أفعالنا ، فلا يجوز أن يقال هى كسب له تعالى^(٤) . كما أن الإرادة الإنسانية لا تؤثر في مجرى حوادث العالم الخارجى أى تأثير ، ولكن الإنسان يستطيع أن ينسب لنفسه الأفعال التى يخلقها الله فيه ، وهو ما يسمى بالكسب^(٥).

(١) المقدمة في أصول الدين للسوى ص ٦٩ .

(٢) تهافت التهافت لابن رشد - مسألة ٣ ص ٤٣ .

(٣) المغنى - الجزء الثامن (المخلوق) ص ١٤٩ .

(٤) الفصل لابن حزم جزء ٣ ص ٨٢ .

(٥) بينيس : ملهب النرة عند المسلمين . ص ٢٨ من الترجمة العربية .

ويحتاج الأشاعرة على قولهم بالكسب بالآية القرآنية : « وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى »^(١) . ويفسرونها بقولهم « وما رميت من حيث الخلق ، إذ رميت من حيث الكسب ، ولكن الله رمى من حيث الخلق والكسب . خلقه خلقاً لنفسه ، كسباً لعبده . فهو مخلوق لله تعالى من وجهين^(٢) .

وتوضيحياناً وتلخيصاً لما سبق أن ذكرناه عن رأى الأشاعرة ، نود أن نقول إن الإنسان عند الأشاعرة يستطيع أن يضيف إلى نفسه ما يخلقه الله فيه من الأفعال وأن يعتبر ذلك من كسبه . وهذه — كما قلنا — فكرة الكسب المشهورة عند الأشاعرة . وهى فكرة حاول بها الأشاعرة التوسط بين رأى الجبرية ورأى المعتزلة ، أو هكذا يقال عنهم .

فالجبرية إذا كانوا قد ذهبوا — كما سبق أن رأينا — إلى أن الله خالق أفعال الإنسان ، والمعتزلة قالوا إن الإنسان هو خالق أفعال نفسه وراحوا يبحثون الأفعال الإنسانية والمتولدة ، فإن الأشعرى قد ذهب إلى أن أفعال الإنسان تعد بالنسبة لله خلقاً وإبداعاً وبالنسبة للإنسان كسباً ووقوعاً عند قدرته .

ومعنى ذلك أن الإنسان يريد الفعل ويسعى إليه ، والله يخلقه . وهذا يدل على أن الأشعرى يريد بقوله هذا المحافظة على شيئين أولهما : أن الله خالق كل شيء ، وثانيهما : ضرورة الاعتراف بما يحسه الإنسان فى نفسه من إرادة ومن قدرة على الأعمال الاختيارية .

الله تعالى إذن — فيما يرى الأشاعرة وعلى رأسهم أبو الحسن الأشعرى — قد أجرى سنته بأن يخلق الشيء عند القدرة الحادثة من العبد ، بحيث إن العبد إذا أراد شيئاً وعزم عليه وتجرد له ، خلقه الله . فالعبد إذن شيء معين ، وهذا الشيء هو ما يسمونه بالكسب . وقالوا : إنه الاقتران العادى بين قدرة العبد والفعل : « ومن هنا يكون الكسب هو الشعور بالاختيار .

والمهم عندنا أن هذا الرأى يعبر بدوره — فى الظاهر فقط وليس فى الحقيقة — عما سبق أن قيل عن الأشاعرة ، من أنهم فى آرائهم يميلون إلى الحلول الوسطى .

(١) سورة الأنفال آية ١٧ .

(٢) التبصير فى الدين للأسفرايينى ص ٩٦ .

الكسب توسط بين الجبر والاختيار. فالله يوجد القدرة والإرادة في العبد. وقدرة العبد وإرادته لها مدخل في فعله . والكسب عندهم هو الشرط الأساسي للتبعية والمسئولية والثواب والعقاب .

ثانياً – فقد مسلك الأشاعرة الجدلّي :

قبل أن نترك الأشاعرة ، نود – كما فعلنا بالنسبة للمعتزلة والجبرية – أن نقول بأن آراء المعتزلة إذا كانت لا تتخلو من دقة وعمق على الرغم مما فيها من بعض الاتجاهات الخاطئة ، وأن آراء الجبرية إذا كانت تمثل موقفاً محددًا برغم ما يشوبه من ضعف في أكثر جوانبه ، فإن آراء الأشاعرة . برغم ما بذلوه من جهد كبير في التوصل إليها ، تمثل الغموض والتناقض والتذبذب إلى أكبر درجة .

نعم لا بد لنا من القول بذلك ونحن بصدد الدعوة في جانبنا إلى تجديد الفكر الفلسفي . حتى نكشف عن آراء حشرت حشراً في إطار المذاهب الفلسفية ، وما أكثر ما حشر فيها دون وجه حق .

إن نظرة دقيقة وعميقة إلى بحوث الأشاعرة في مشكلة الحرية وتصورهم للعلاقة بين الضرورة الإلهية والضرورة الإنسانية، ترينا كيف فشلوا فشلاً ذريعاً في بحوثهم في هذا المجال .

ما معنى فكرة الكسب هذه التي يقولون بها ؟ في الواقع لا نجد من جانبنا أي معنى لها اللهم إلا الغموض والإبهام والدوران حول المشكلة دون الدخول في صميمها وليها وجوهرها . إننا إذا سألنا الأشاعرة ما هي الضرورة الإلهية ، وما هي الضرورة الإنسانية في بحثهم لمشكلة الحرية ، لما وجدنا إجابة دقيقة ومحددة ، إلا أنهم يدورون حول ما يسمونه « بالكسب » . وهذا الكسب في حد ذاته ليس له معنى ولا يمكن أن يؤدي بنا إلى تحديد دقيق وواضح للفعل الإلهي والفعل الإنساني .

إنهم يحيطون بفكرتهم بهالة من الغموض حتى يدخلوا في الأذهان أنها فكرة دقيقة غاية في الدقة ، وأنها اكتشاف بكر ، ولكن الغموض ليس بالضرورة معبراً عن دقة الفكرة . وكف في الفكر الفلسفي من أفكار غامضة ، غموضها قد يوحي بدقتها ، ولكن إذ فتشت عنها وقمت بتحليلها لم تجد إلا فكراً أفقيّاً لا فكراً رأسيّاً .

نعم هذه الفكرة عندهم تعد فكرة مضللة . إنها متناقضة . والقائلون بها لم يصلوا إلى جرأة ووضوح كل من المعتزلة والجبورية . إنهم وجدوا التعارض ظاهراً في أدلة السمع وأدلة العقول . فنادوا بنكرة الكسب . وهذه الفكرة – كما أشرنا أكثر من مرة – لاتخرج في كثير من أبعادها عن حيز الجبر . إذ أن القائلين بالكسب إذا كانوا يردون الأفعال كلها إلى الله . والله هو الذى يخلق الإرادة ويكسبها فعلها . فما هو الفرق إذن بينهم وبين أهل الجبر !!!

لا بد لنا من القول بأن الأشاعرة إذا كانوا يذهبون إلى ذلك . فإن مرده أنهم لا يريدون أن ينسب إلى الإنسان أى عمل . بل الكل ينسب إلى الله . فهو تعالى يفعل ما يشاء ، وذلك طبقاً لفكرتهم عن العلة والمعلول ، وإنكارهم للترابط الضروري بينهما^(١) .

وعلى هذا فلا يمكننا أن ننفي أنهم أميل إلى أهل الجبر ، طالما أن آراءهم تدل على ذلك لا محالة . فما دام كل شيء يتم بحسب ترتيب إلهي فإن جوابهم الذى يحاولون به إثبات قدرة الملائمة لا يعتبر مناسباً بأى حال من الأحوال .

فهم إذا كانوا يذهبون إلى أن الله يخلق فى كل لحظة جميع الأشياء بلا استثناء . سواء الجواهر والأعراض والأجسام وأفعال الإرادة الإنسانية والنتائج التى تسبب لهذه الأفعال ، فإن هذا قد أدى بهم إلى القول بأنه ليس فى الكون إلا فاعل حقيقى واحد وهو الإرادة الإلهية التى قدرت أولاً ومسبقاً كل شيء .

ثالثاً – نص لأحد رجال الأشاعرة :

يقول الباقلانى فى كتابه « التمهيد »^(٢) :

باب الكلام فى خلق الأفعال :

إن قال قائل : لم قلتم إن البارئ عز وجل خالق لجميع أفعال العباد ؟ قيل له : الدليل على ذلك من جهة العقول أنه تعالى قادر على جميع الأجناس التى يكتبها العباد . فإذا ثبت من قولنا جميعاً أنه قادر على فعل مثل ما يكتبه العباد على الوجه الذى يوجد عليه كتبهم ، وجب أنه قادر على نفس كتبهم . لأنه لو لم يقدر عليه مع قدرته على مثله ، لوجب عجزه عنه واستحالة قدرته على مثله . فثبت بذلك

(١) راجع الفصل الخاص بمشكلة السببية عند الأشاعرة .

(٢) الباب السابع والعشرون ص ٣٠٣ وما بعدها تحقيق الأب رتشارد يوسف . كاركى اليسوى .

أن أفعال الخلق مقدورة له ، فإذا وجدت كانت أفعالاً له . لأن القادر على الفعل إنما يكون فاعلاً إذا حصل مقدوره موجوداً . وليس يحصل المقذور مفعولاً إلا لخروجه إلى الوجود فقط فدل ما قلناه على خلق الأفعال .

وبما يدل أيضاً على خلق أعمال العباد علمنا بوقوعها على أحكام وأوصاف وحقائق لا يعلمها العباد . من نحو كونها أعراضاً وأجناساً مختلفة وأدلة على ما هي أدلة عليه وموجودة على صفة دون صفة ، مع العلم بمجرد كثير منهم للأعراض وإنكار الأدلة عليها والجهل بحقائق ما وقعت عليه الأفعال والصفات التي هي عليها . وليس يجوز أن يخلقها على الحقائق والأحكام والأوصاف التي قدمنا ذكرها الساهي عنها والجاهل بحقائقها ومن ليس بقاصد إلى إيجادها . لأن ذلك لو جاز . بلجاز وقوع جميع المخلوقات من فاعل هذه سبيله ، ولاستغنى جميعها عن أن يكون فاعلها عالماً قاصداً . كما أنه لو جاز وقوع بعضها من غير فاعل . بلجاز ذلك في جميعها . وهذا يوجب بطلان دلالة شيء من الخلق على علم فاعله وقصده . يتعالى عن ذلك ! فثبت أن الخالق لضرور الأفعال هو الله العالم بحقائقها والقاصد إلى إيجادها .

وبما يدل على ذلك أيضاً من القرآن قوله تعالى : (والله خلقكم وما تعملون) فأخبر أنه خالق لنفس عملنا . كما قال (جزاء بما كانوا يعملون) فأوقع الجزاء على نفس أعمالهم فإن قالوا : ما أنكرتم أن يكون أراد أنه خلق الأصنام التي عملوا فيها ؟ قيل لهم : الأصنام أجسام لا يجوز أن تكون أعمالاً للعباد على الحقيقة . فإن قالوا : ليس قد قال تعالى : (تلقف ما يأفكون) . وهي لم تلقف إفكهم ؟ قيل لهم : أجل ، لأن الله تعالى ما ذكر إفكهم بل ذكر مأفوكهم ، لأن ما يأفكون هو المأفوك كما أن ما يأكلون ويشربون ويضربون هو المأكول والمشروب والمضروب . وكذلك قوله (أتعبدون ما تنحتون) لم يعرض تعالى فيه لذكر النحت ، وإنما ذكر المنحوت ، لأن ما ينحتون هو منحوتهم لانحتهم . فبطل تعلقهم وتعليبهم .

ويدل على ذلك أيضاً من القرآن قوله عز وجل : « وقد رنا فيها السير سيرا فيها ليالي وأياماً آمين » . والتقدير منه هو خلق الشيء وجعله على مقدار ما وإيقاعه بحسب قصده وإرادته . ويدل على ذلك أيضاً قوله تعالى : « ومن آياته خلق

السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم » يريد تعالى باختلاف الألسن عند كافة أهل التأويل اختلاف اللغات، والكلام بالألسن ، ولم يرد اختلاف مقاديرها ، لأنه يُبطل معنى تخصيص اختلاف الألسن بكونه آية له . فلما كان كلامنا المختلف من آياته ، وجب أن يكون خلقاً له تعالى .

ويدل على ذلك أيضاً قوله تعالى : « وأسروا قولكم أو اجهروا به إنه عليم بذات الصدور ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير » يقول تعالى : كيف لا أعلم ما تسرونه وتخفونه من القول وأنا الخالق له ؟ لأن خلقه لموضع القول لا يدل عندنا وعندهم على العلم بما فعل فيه كما لا يدل عندهم بناء الدار وعمل الطوب على علم فاعله بما أودعه غيره وجعله فيه . والله تعالى جعل كونه خالقاً دليلاً على علمه ، فيجب أن يكون إنماعتى خلقه نفس القول دون خلقه مكانه وموضعه .

يدل على ذلك أيضاً قوله تعالى : « هل من خالق غير الله يرزقكم من السماء الأرض » . فنفى أن يكون خالقاً غيره ، كما نفى إلهاً غيره في قوله : « من إله غير الله يأتيكم بليل تسكنون فيه » . فإن قالوا : إنما نفى خالقاً غيره يرزق من السماء والأرض . قيل لهم : وكذلك إنما نفى إلهاً غيره يأتي بليل تسكنون فيه . فإن مروا على هذا فارقوا الدين وإن أبوه أئبنا تأويلهم . يدل على ذلك أيضاً قوله تعالى : « والذين يدعون من دون الله لا يخلقون شيئاً وهم يخلقون » وقد عبدت الإنس الملائكة ، وقد نفى الله تعالى أن يكونوا خالقين لشيء على وجه .

ويدل على ذلك أيضاً قوله تعالى : « أم جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه فتشابه الخلق عليهم » فحكم تعالى بشرك من ادعى أنه يخلق كخلقه ومن أثبت ذلك لأحد من خلقه . فلو كان العباد يخلقون كلامهم وحركاتهم وسكونهم وإراداتهم وعلومهم ، وهذه الأجناس أجمع كخلقه ومن جنس ما يوجد ، لكانوا قد خلقوا كخلقه وصنعوا كصنعه وتشابهه على الخلق خلقه وخلقهم ، تعالى عن ذلك .

الباب الثالث

فلسفة ابن رشد بنظرة تجديدية

ويتضمن هذا الباب الفصلين الآتيين :

الفصل الأول : الاشتغال بالفلسفة وراء نكبة ابن رشد .

الفصل الثاني : آراؤه الفلسفية من خلال شرحه كتاب الميتافيزيقا .

تقديم

عرضنا في الباب الأول للمذاهب تتعلق بالسببية ، وفرغنا في الباب الثاني من مذاهب تدور حول القضاء والقدر .

وفي هذا الباب بفصليه ، سنعرض لنمط فلسفي أساساً ، يتمثل في ابن رشد وقضية الشروح ، تلك القضية التي تكلمنا فيها منذ أكثر من عشر سنوات .

وإذا كنا اليوم ندعو إلى بحث وإحياء هذه القضية ، فإن الدافع لنا على ذلك ، عتقادنا بأن الدعوة إلى التجديد تتعلق تعلقاً مباشراً بموضوع الشروح .

آن الآوان إذن لأن نلتفت إلى الشروح ونستخرج ما فيها من آراء فلسفية ، بدلاً من تصويب أنظارنا إلى المؤلفات فقط .

نقول أيضاً إننا إذا كنا قد بلورنا الباب الثالث حول « ابن رشد » ، فإن هذا لا يعني أننا نجعله ممثلاً للتجديد من جميع جوانبه ، إذ سيدرك القارئ كيف اختلفنا معه في أكثر من جانب من جوانب فلسفته ، ليس هذا فحسب ، بل وجهنا نقدنا إلى بعض أسس أرقام عليها آراءه . وكل ما قصدهنا أن اتجاه ابن رشد في بعض زواياه يحمل بين طياته نوعاً من التجديد .

الفصل الأول

الاشتغال بالفلسفة وراء نكبة ابن رشد

ويتضمن هذا الفصل العناصر والنقاط الآتية :

أولاً : تمهيد

ثانياً : المحاكمة والنفي إلى أليسانة .

ثالثاً : عوامل النكبة وإرجاعها إلى السبب الحقيقي .

كان ابن رشد دون شك من أكثر رجال العالم الإسلامي علماً ومن أعمق شراح أرسطو . كما أنه استوعب كل ما وصل إلى العرب من علوم ، وكان من أنصبيه إنتاجاً .^٨

S. Muuk : Melanges de la philosophie juive et Arabe p. 429.

الفصل الأول

الاشتغال بالفلسفة وراء نكبة ابن رشد

أولاً - تمهيد :

إذا كنا من جانبنا قد حاولنا منذ سنوات الكشف عن جانب أو أكثر من جوانب فلسفة ابن رشد والتي نراها جديرة بالتأمل والوقوف عندها ، وداعين إلى منهج جديد في دراسته يقوم أساساً على شروحه^(١) ، فإننا سنخصص هذه الدراسة الموجزة للبحث في العوامل السياسية والدينية التي أدت كلها أو واحداً منها إلى نكبة الفيلسوف ابن رشد . منتهين إلى ترجيح عامل منها على ما عداه من عوامل ، مقدمين الدليل على ذلك تلوالدليل . وسيرى القارئ مدى الارتباط بين الحديث عن نكبته وبين النظرة التجديدية إلى فلسفته من خلال شروحه على أرسطو . وقبل أن نتحدث عن أسباب هذه النكبة التي حدثت لفيلسوفنا ، نجد من المناسب - لكي نتفهم العوامل الحقيقية لهذه النكبة - الرجوع إلى الوراء قليلاً ، أيام أبي يعقوب بن عبد المؤمن ، وهو والد الأمير الذي حدثت في عهده نكبة ابن رشد .

تحدثنا كتب التاريخ أن هذا الأمير كان يؤثر العلوم والمعارف إثاراً شديداً ، وخاصة الفقه واللغة . ثم رغب في تعلم الفلسفة وأمر بجمع كتبها من كافة أرجاء البلاد . يقول عبد الواحد المراكشي : لم يزل يجمع الكتب من أقطار الأندلس والمغرب ويبحث عن العلماء ، وخاصة أهل علم النظر ، إلى أن اجتمع له منهم ما لم يجتمع لملك قبله ممن ملك المغرب :

كما تخبرنا المصادر العديدة ، أن ممن صحبه من العلماء ، أبو بكر محمد بن طفيل : أحد الفلاسفة المسلمين . وأبو بكر بن طفيل هذا ، هو الذي قدم له فيلسوفنا ابن رشد . إذ كان هذا الأمير شغوفاً بجمع العلماء من

(١) راجع تصدير كتابنا : النزعة العقلية في فلسفة ابن رشد ، وأيضاً : مقالنا بمجلة الفكر المعاصر عدد نوفمبر سنة ١٩٦٩ بعنوان : محاولات جديدة لتفسير تراث ابن رشد .

كل أقطار الأرض . مثلما كان شغوفاً - كما قلنا - بجمع كتب الفلاسفة . يقول عبد الواحد أيضاً : ولم يزل أبو بكر هذا يجاب إليه العلماء من جميع الأقطار وينبهه عليهم ويحضه على إكرامهم والتنويه بهم : وهو الذى نبهه على أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد . فمن حيثئذ عرفوه ونبه قدره عندهم^(١) .

هذا عن والد الأمير الذى حدثت فى عهده نكبة فيلسوفنا . فإذا أردنا أن نعرف أهم ما حدث فى عهده بالنسبة لفيلسوفنا ابن رشد ، قلنا إن ذلك يتلخص فى أنه هو الذى تعرف على فيلسوفنا من خلال ابن طفيل ، كما أن فيلسوفنا قد بدأ فى شرحه على أرسطو فى عهد هذا الأمير .

أما أبو يوسف يعقوب بن عبد المؤمن . وهو الذى تولى مقاليد الحكم بعد وفاة أبيه ، فهو الذى حدثت فى أواخر عهده نكبة فيلسوفنا ونفيه^(٢) .

ويبدو لنا أننا إذا أردنا البحث عن عوامل سياسية أو دينية أو فلسفية تكمن وراء نكبة فيلسوفنا ، فلا مفر من البحث فى الاتجاه الدينى عند هذا الأمير . ويمكننا أن نعرف على ذلك من خلال النقاط الآتية :

١- فى معرض المقارنة بينه وبين أبيه . يمكننا أن نقول إن الأب إذا كان قد اجتهد فى البحث عن الفلاسفة ، فإن الابن قد اجتهد فى البحث عن الصالحين والأتقياء . يقول عبد الواحد المراكشى : انتشر فى أيامه للصالحين والمتبتلين وأهل علم الحديث صيت ، وقامت لهم سوق ، وعظمت مكانتهم منه ومن الناس . ولم يزل يستدعى الصالحين من البلاد ، ويكتب إليهم يسألهم الدعاء ، ويصل من يقبل صلته منهم بالصلوات المحزية^(٣) .

٢- إذا كان الأب لم يحمل الرعية بصورة فعلية على الأخذ بظاهر القرآن والحديث . فإن الابن قد حمل الناس على هذا الظاهر . وقد أفاضت كتب التاريخ فى التلليل على هذا الاتجاه من جانب أبي يوسف .

ولعل الروايتين الآتيتين اللتين نوردتهما برغم طولهما لأهميتهما توضحان لنا هذا

الاتجاه .

(١) عبدالواحد المراكشى : المعجب فى تلخيص أخبار المغرب ص ٢٤٢ .

(٢) راجع كتابنا : النزعة العقلية فى فلسفة ابن رشد ص ٢٨ وما بعدها .

(٣) المعجب فى تلخيص أخبار المغرب ص ٢٧٨ .

الرواية الأولى يحكيها عبد الواحد المراكشي^(١) قائلاً : وفي أيامه انقطع علم النور وخافه الفقهاء وأمر بإحراق كتب المذهب بعد أن يُسجَر ما فيها من حديث رسول الله (ص) ومن آيات القرآن ، ففعل ذلك ، فأحرق منها جملة في سائر البلاد كمدونة سحنون وكتاب ابن يونس ووادر ابن أبي زيد ومختصره وكتاب التهذيب للبراذعي وواضحة ابن حبيب وما جانس هذه الكتب ونحوها . لقد شهدت منها وأنا يوتئذ بمدينة فاس : يؤق منها بالأحمال فتوضع ويطلق فيها النار . وتقدم إلى الناس في ترك الاشتغال بعلم الرأى والخوض في شئء منه ، وتوعد على ذلك بالعقوبة الشديدة وأمر جماعة ممن كان عنده من العلماء المحدثين بجمع أحاديث من المصنفات العشرة (الصحيحين والترمذى والموطأ وسنن أبي داود وسنن النسائي وسنن البزار ومسنن ابن أبي شيبة وسنن الدار قطنى وسنن البيهقي) في الصلاة وما يتعلق بها على نحو الأحاديث التي جمعها محمد بن تومرت في الطهارة فأجابوه إلى ذلك وجمعوا ما أمرهم بجمعه فكان يعليه بنفسه على الناس ويأخذهم بحفظه وانتشر هذا المجموع في جميع المغرب وحفظه الناس من العوام والخاصة ، فكان يجعل لمن حفظه الجعل السنى من الكسب والأموال ، وكان قصده في الحملة نحو مذهب مالك وإزالته من المغرب مرة واحدة وحمل الناس على الظاهر من القرآن والحديث . وهذا المقصد بعينه كان مقصد أبيه وجده إلا أنهما لم يظهرهما وأظهره يعقوب هذا . يشهد لذلك عندي ما أخبرني غير واحد ممن لقي الحافظ أبا بكر بن الجرد . أنه أخبرهم قال : لما دخلت على أمير المؤمنين أبي يعقوب أول دخلة دخلتها عليه . وجدت بين يديه كتاب ابن يونس ، فقال لى : يا أبا بكر ، أنا أنظر في هذه الآراء المشعبة التي أحدثت في دين الله . أرايت يا أبا بكر المسألة فيها أربعة أقوال أو خمسة أقوال أو أكثر من هذا ، فأى هذه الأقوال هو الحق ؟ وأيها يجب أن يأخذ به المقلد ؟ فافتتحت أبين له ما أشكل عليه من ذلك ، فقال لى مقاطعاً كلامى : يا أبا بكر ليس إلا هذا ، وأشار إلى المصحف ، أو هذا ، وأشار إلى كتاب سنن أبي داود ، وكان عن يمينه ، أو السيف . فظهر في أيام يعقوب هذا ما خفى في أيام أبيه وجده ، ونال عنده طلبه العلم - أعنى علم الحديث - ما لم

(١) العجب في تلخيص أخبار المغرب ص ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ .

ينالوا في أيام أبيه وجده . وانتهى أمره معهم إلى أن قال يوماً بحضرة كافة الموحدون
يسمعهم — وقد بلغه حسدهم للطلبة عن موضعهم منه وتقريبه إليهم وخلوته بهم دونهم
يا معشر الموحدين . أنتم قبائل . فمن نابه منكم أمر . فزع إلى قبيلته ؛ ودؤلاء
— يعني الطلبة — لا قبيل لهم إلا أنا . فهما نابهما أمر فأنا ملجؤهم وإلى فزعهم
وإلى ينتسبون . فعظم منذ ذلك اليوم أمرهم وبالغ الموحدون في برهم وإكرامهم .

، الرواية الثانية التي تؤكد هذا الاتجاه الذي أشرنا إليه منذ قليل . يحكيها
عبد الواحد المراكشي، أيضاً . فيقول : أخبرني شيخ من لقيته من أهل مدينة جيان
من جزيرة الأندلس : يسمى أبا بكر بن هاني ، مشهور البيت هناك ، لقيته وقد
علت سنه ، فرويت عنه . قال لي : للمرجع أمير المؤمنين من غزوة الأرك — وهي
التي أوقع فيها بالأدفنش^(١) وأصحابه — خرجنا نلتقاه . فقد منى أهل البلد لتكليمه
فرُفِعَتْ إليه . فسألني عن أحوال البلد وأحوال قضاته وولاته وعماله — على ما جرت
عادته — فلما فرغت من جوابه سألتني كيف حال في نفسي فتشكرت له ودعوت
بطول بقائه ثم قال لي : ما قرأت من العلم ؟ قلت : قرأت توالييف الإمام — أعني
ابن تومرت — فنظر إلى نظرة المغضب وقال : ما هكذا يقول الطالب وإنما حكمتك
أن تقول : قرأت كتاب الله وقرأت شيئاً من السنة ثم بعد هذا قل ما شئت^(٢) .
لعلنا بهذا نكون قد عرفنا الأحوال التي كانت سائدة أيام أبي يوسف . وسيرى
القارئ ، كيف أن هذه الأحوال والظروف كانت من العوامل التي تختلف
فيما بينها شدة أو ضعفًا ، والتي نتج عنها نكبة فيلسوفنا ابن رشد .

ثانياً — المحاكمة والنفي إلى أليسانه :

قلنا إن نكبة فيلسوفنا قد حدثت أيام الأمير أبي يوسف يعقوب بن عبد المؤمن
المنصور . فعندما عاد هذا الأمير من أحد حروبه المتعددة مع الأدفنش ، تقدم
إليه بعض أعداء ابن رشد ببعض الكتابات التي تحتوى طعنًا في عقيدته ودينه —
— سنعرض لها بعد قليل — ومنها ما كان بخطه كما يزعم بعض المؤرخين . وقد
ترتب على ذلك نفيه إلى أليسانه ، وهي على مقربة من قرطبة . ثم عفا عنه المنصور

(١) الفونس الثامن ملك قشتالة .

(٢) المعجب في تلخيص أخبار المغرب ص ٢٩٢ .

قبيل موته بتليل . حيث قدم إلى حفرة مراثش . وأخيراً توفي ابن رشد ليلة الاثنين
التاسعة من صفر عام خمس وتسعين وخمسة التي توافق التاريخ الميلادي ربيع
العاشر من ديسمبر عام ١١٩٨ م . ودفن - كما يقول ابن الأبار - بجبانة باب
تاغزوت خارج مراكش ثلاثة أشهر . ثم حمل إلى قرطبة فدفن فيها في روضة
سلته بمقبرة ابن عباس .

ويجدد بنا قبل بيان أسراب وعوامل النكبة بعمورة تفصيلية الإشارة إلى مسألة
هامية ، وهي مسألة نفيه إلى أليسانة بالذات .

فقد ذهب بعض المؤرخين إلى أن اختيار أليسانة مقراً لمنزاه يرجع إلى قول
البعض بأنه ينتسب لبني إسرائيل . يقول الأنصاري : ثم أمر أبو الوليد بسكني
أليسانة لقول من قال إنه ينسب في بني إسرائيل . وأنه لا يعرف له نسبة في قبائل
الأندلس .

وقد كانت هذه المسألة مثار مناقشات عديدة . فمنهم من يؤيدها ومنهم من
ينفيها . ونكتفي في هذا المجال برأيين مختلفين :

الأول هو رأى دوزي Dozy الذى يذهب فيه إلى القول بأن أعداء ابن رشد
لم يبعدوا عن الصواب حين قالوا بهذه القصة . أى نسبوه إلى بني إسرائيل . ودليل
ذلك عند دوزي أن الأطباء والفلاسفة في الأندلس كانوا كلهم تقريباً من أصل
يهودى أو نصرانى .

هذا بالإضافة إلى أن الذين ترجموا لابن رشد لم يذكروا اسم القبيلة العربية التي
ينتسب إليها . وهذا شئ يخالف ما جرت عليه العادة حين الترجمة لحياة الأعراب
الريفي الأصل .

الثانى هو رأى Renan^(١) فهو لا يرجح أقوال Dozy ويرى أن ما قام به
فيلسوفنا من دور كبير في تاريخ الأندلس لا يناسب إلا واحداً ممن يعد عريقاً
في إسلامه وعروبه . كما أن الاحتجاج بمسألة الطب لا يعد دليلاً قوياً . إذ أن
الاشتغال بالطب بالأندلس لم يبدأ في أسرة ابن رشد إلا بابن رشد أى لم يزاوله
جده ولا أبوه .

ونود أن نشير من جانبنا . في معرض دحض الحجج التي يذهب إليها أمثال دوزى والتي لا تستند إلى أساس . إلى اعدة أمور منها :

١ - من الثابت تاريخياً أن ابن رشد قد تولى منصب القضاء في مختلف بلاد الأندلس . وهذا المنصب كان يعد أرفع المناصب في بلاد الأندلس . بل إنه تولى منصب قاضي القضاة في أيام الخليفة يوسف بن عبد المؤمن . ولا يخفى أن وصوله إلى هذا المنصب لم يكن ليتسنى له إذا كان ينسب لبني إسرائيل .

٢ - أفاضت كتب التراجم في بيان تعمق فيلسوفنا في دراسة الفقه . فهو قد وضع كتاباً قيماً فيه وهو « بداية المجتهد ونهاية المقتصد » . وقد أصبح بذلك - على حد تعبير ابن أبي أصيبعة - أو حد عصره في علم الفقه والخلاف . بل إن من المؤرخين من يذهب إلى أن شهرة ابن رشد إنما ترجع أساساً إلى تنوقه في دراسة الفقه . وواضح أن ذلك يتعارض تماماً مع ما يذهب إليه بعض المؤلفين من كونه ينتسب لبني إسرائيل .

٣ - سبب ثالث نسوقه للتدليل على رأينا . إن دوزى إذا كان يرى أن كتب التراجم لم تبين لنا القبيلة الإسلامية التي ينتسب إليها فيلسوفنا ، فإنه قد خفي عليه أن حياة فيلسوفنا وفلسفته قد لاقت إهمالاً من جانب أبناء دينه ووطنه . وقد يكون هذا الإهمال قد امتد بحيث لم تحفل كتب التراجم بذكر قبيلته الإسلامية . بعد إشارة هذا الموضوع الذي يتعلق باللسانة . نود أن نعرض لمحاكمته وللمنشور الذي كتب بعد المحاكمة . حتى يتسنى لنا التعرف على أسباب نكته .

لورجعنا إلى كتب التراجم التي عنيت ببيان أخبار هذه المحاكمة وجدناها تذكر لنا أن بعض القوم من حساده سعوا لدى الأمير أبي يوسف ، ووجدوا طريقهم إلى ذلك بعض التلاخيص التي قلنا إن فيلسوفنا كان يقوم بها شارحاً كتب أرسطو وموضحاً لها . فهم قد أخذوا بعض التلاخيص وعليها بخطه بعض آراء قدماء الفلاسفة ، وفيها يقول : « فقد ظهر أن الزهرة أحد الآلهة . . » وأوقفوا أبا يوسف على هذه الكلمة ، فاستدعاه بعد أن جمع له الرؤساء والأعيان من كل طبقة وهم بمدينة قرطبة . فلما حضر أبو الوليد قال له : أخطك هذا ؟ فأنكر فيلسوفنا ذلك . فقال له أمير المؤمنين : لعن الله كاتب هذا الخط وأمر الحاضرين بلعنه . ثم أمر

بإخراج ابن رشد في حالة يرثى لها وأمر بإبعاده وإبعاده من يتكلم في شيء من العلوم التي تتعلق بالفلسفة . وقد أمر الخليفة بأن تكتب عنه الكتب إلى البلاد طالبة من الناس ترك هذه العلوم جملة واحدة ، وإحراق كتب الفلسفة كلها . ما عدا الضب والحساب وعلوم الفلك التي تؤدي إلى معرفة أوقات الليل والنهار واتجاه القبلة في الصلاة ، فانتشرت هذه الكتب في سائر البلاد وعمل بمقتضاها^(١) .

ويتضح ذلك كله من المنشور الذي كتبه عن المنصور . كاتبه أبو عبد الله ابن عياش^(٢) . والذي نقله رغم طوله لأهميته الكبيرة في التلليل على ما سندهب إليه حين تحليلنا لعوامل نكيبته والذي يعد وثيقة من الوثائق الهامة التي توضح لنا اتجاه المنصور . بل اتجاه هذه الفترة الزمنية إلى حد كبير .

يقول المنشور^(٣) (نقلًا عن الأنصارى الذي ورد في ملحق كتاب E. Renan) وقد كان في سالف الدهر قوم خاضوا في بحور الأوهام . وأقرّ لهم عوامهم بشغوف عليهم في الأفهام حيث لا داعي يدعو إلا الحى القيوم . ولا حى يفصل بين المشكوك فيه والمعلوم ، فخلدوا في العالم صحفًا ما لها من خلاق ، مسودة المعاني والأوراق . بعدها من الشريعة بعد المشرقين ، وتباينها تباين الثقلين . يوهمون أن العقل ميزانها والحق برهانها . وهم يتشعبون في القضية الواحدة فرقًا ويسرون فيها شواكل وطرقًا . ذلكم بأن الله خلقهم للنار وبعمل أهل النار يعملون ليحملوا أوزارهم كاملة يوم القيامة ومن أوزار الذين يضلونهم بغير علم الأساء ما يزررون ونشأ منهم في هذه السمحة البيضاء شياطين إنس يخادعون الله والذين آمنوا وما يخادعون إلا أنفسهم وما يشعرون . يوحى بعضهم إلى بعض زخرف القول غروراً ، ولو شاء ربك ما فعلوه ، فذرهم وما يفترون . فكانوا عليها أضمر من أهل الكتاب ، وأبعد عن الرجعة إلى الله والمآب ، لأن الكتابي يجتهد في ضلال ويجد في كلال ، وهؤلاء جهدهم التعطيل وقصاراتهم التمويه والتخييل .

(١) عبدالواحد المراكشي : المعجب في تلخيص أخبار المغرب ص ٣٠٦ .
 (٢) يقول عبدالواحد المراكشي في كتابه : المعجب في تلخيص أخبار المغرب ص ٢٦٢ : إنه من أهل برشانة من أعمال المرية من بلاد الأندلس . لم يزل أبو عبد الله هذا كاتباً له ولابنه محمد ولابن ابنه يوسف . تركته حياً حين ارتحلت عن البلاد سنة ٦١٤ ثم اتصلت بوفاته في شهر سنة ٦١٩ . وأنا يومئذ بالبلاد المصرية .

دبت عقاربهم في الآفاق برهة من الزمان . إلى أن أطلعنا الله سبحانه منهم على رجال كان الأهر قد منى لهم على شدة حروبهم . وأغنى عنهم سنين على كثرة ذنوبهم . وما أملى لهم إلا ليزدادوا إثمًا . ودا أمهاوا إلا ليأخذهم الله الذي لا إله إلا هو . وسع كل شيء عاميًا .

فلما أراد الله فضيحة عمائهم وكشف غوايتهم . وقف لبعضهم على كتب مسطورة في الضلال ، موجبة أخذ كتاب صاحبها بالشمال . ظاهرها موضح بكتاب الله ، وباطنها مصرح بالإعراض عن الله . لبس منها الإيمان بالظلم وجيء منها بالحرب الزبون في صورة السلم مزلة للأقدام . وهم يدب في باطن الإسلام ، أسياف أهل الصليب دونها منلولة . وأيديهم عما يناله هؤلاء مغلولة . فإنهم يرافقتون الأداة في ظاهرهم وزيهم ولسانهم ويخالقونهم بباطنهم وغيتهم وبهتانهم .

فلما وقننا منهم على ما هو قذى في جنن الدين ، ونكتة سوداء في صفحة النور المبين ، نبذناهم في الله نبذ النواة ، وأقمصناهم حيث يقصى السفهاء من الغواة . وأبغضناهم في الله ، كما أنا نحب المؤمنين في الله . وقلنا اللهم إن دينك هو الحق الباقين وعبادك هم الموصوفون بالمتقين . وهؤلاء قد صدقوا عن آياتك وسميت أبصارهم وبصائرهم عن بيناتك . فباعد أسفارهم وألحق بهم أشياءهم حيث كانوا وأنصارهم . ولم يكن بينهم إلا قليل وبين الإلحاح بالسيف في مجال ألمستهم ولإيقاظ بخده من غفلتهم وسنتهم . ولكنهم وقفوا بموقف الخزي والهوان ثم طردوا عن رحمة الله . واوردوا نعاودوا لما نهوا عنه وإنهم لكاذبون .

فاحذروا وفقمكم الله هذه الشرذمة على الإيمان ، حذرکم من السوم السارية في الأبدان ، ومن عثر له على كتاب من كتبهم فجزاؤه النار التي بها يعذب أربابه وإليها يكون مآل مؤلفه وقارته وما به . . . ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار وما لكم من دون الله من أولياء ثم لا تنصرون . أولئك الذين حبطت أعمالهم . أولئك الذين ليس لهم في الآخرة إلا النار ، وحبط ما صنعوا فيها وباطل ما كانوا يعملون . والله تعالى يظهر من دنس الملحدين أصقاكم وبكتب في صحائف الأبرار تصدقكم على الحق واجتماعكم ، إنه منعم كريم .

هذا هو المنشور الذي كتب بمناسبة نكيبته . وقد كان له ردود فعل كثيرة ،

منها ما يتعلق بابن رشد نفسه . ومنها ما يتعلق بتأكيد الخطوط العريضة والروح العامة التي نجدها بين ثنايا هذا المنشور .

نوضح ذلك ببعض الأبيات التي قيات بمناسبة تكبته . منها ما قاله أبو الحسين ابن جبير . وقد وردت في نفس المصدر الذي أشرنا إليه سابقاً ونذكر منها ما يلي :

الآن قد أيقن ابن رشد أن تواليه تواف
يا ظالما نفسه تأمل هل تجد اليوم من تواف

وأيضاً :

لم تلم الرشد يا ابن رشد لما علا في الزمان جدك
ركنت في الدين ذا رياء ما هكذا كان فيه جدك
أيضاً .

الحمد لله على نصره لفرقة الحق وأشياعه
كان ابن رشد في مدى غيه قد وضع الدين بأوضائه
حتى إذا أوضع في طرقة توالئه عند إيضائه
فالحمد لله على أخذه وأخذ من كان من أتباعه

وأيضاً :

بلغت أمير المؤمنين مدى المنا لأنك قد أبلغتنا ما نؤمل
قصدت إلى الإسلام تعلی مناره ومقصداك الأسنى لدى الله يقبل
تداكت دين الله في أخذ فرقة بمنطقهم كان البلاء للكل
أثاروا على الدين الحنيفة لها نار غي في العقائد تشغل
أقمتهم للناس يبراً منهم ووجه الهدى من خزيهم يتهلل
وأوعزت في الأقطار بالحث عنهم عن كذبهم والسعي في ذلك أجمل
وقد كان لل سيف اشتياق إليهم ولكن مقام الخزي للنفس أقتل
وآثرت دره الحد عنهم بشبهة لظاهر الإسلام وحكمك أعدل

وأيضاً :

نذ القضاء بأخذ كل مرمد متفلسف في دينه متزندق

بالمناطق اشتغلوا فقبل حقيقة إن البلاء موكل بالمنطق
وأيضاً :

فارق من السعد خير مرّفا	خليفة الله أنت حقا
وكل من رام فيه فتقا	حسيم الذين من عداه
شقوا العصا بالنفاق شقا	أطلعك الله سرّ قوم
صاحبها في المعاد يشقا	تنلسنوا وادعوا علوما
سناهة منهم وحمقا	واحتقروا الشرع وازدروه
وقات بعداً لهم وسحقا	أو سعتهم لعنة وخزيبا
فإنه ما بقيت ربي	فابق لدين الإله كهنا

هذه الأبيات بالإضافة إلى المنشور ، توضح لنا مدى أبعاد تلك النكبة التي حدثت لفيلسوفنا . بل إن هذه النكبة قد شملت - كما قلنا - التعرض لأفعال ابن رشد ومحاولة الحد من حريته لدرجة كبيرة .

يدلنا على ذلك ما ينقله أبو الحسن بن قطرال عن ابن رشد قوله: أعظم ما طرأ على في النكبة أني دخلت أنا وولدي عبد الله مسجداً بقرطبة وقد حانت صلاة العصر . فثار علينا بعض سفلة العامة ، فأخرجونا منه .

كما أننا إذا رجعنا إلى ما كتبه الذهبي عن سيرة ابن رشد ، وجدناه يقول : ذكر شيخ الشيوخ تاج الدين : لما دخلت إلى البلاد سألت عنه - أي ابن رشد - فقيل إنه مهجور في داره من جهة الخليفة يعقوب ، ولا يدخل أحد عليه . ولا يخرج هو إلى أحد فقلت : لم ، قالوا : رفعت عنه أقوال ردية . ونسب إليه كثرة الاشتغال بالعلوم المهجورة من علوم الأوائل ، ومات وهو محبوس بداره بمراكش .

ثالثاً - عوامل النكبة وإرجاعها إلى السبب الحقيقي :

لنمض الآن بعد أن صورنا جو المحاكمة وما نتج عنها من نفيه إلى أليسانة ، والشعور المعادي له من قبل بعض الناس ، إلى بيان العوامل التي نتجت عنها نكبته هذه وكما ذكرها المؤرخون ، منبهين بادئ ذي بدء إلى أنها مجتمعة لاتعد مسؤولة عن نكبته ، بل الأدنى إلى الصواب أن نقول بأن نكبته إنما ترجع إلى عامل

واحد يعد عندنا أساسياً . وما عداه من عوامل إنما تعد عوامل ثانوية لا ترقى إلى مستوى هذا العامل الأساس الذى سنكشف عنه . فأى عامل إذن يعد العامل الرئيسى لنكيبته ؟ وهل لهذا العامل ارتباط بالتيار الذى كان يسود بلاد الأندلس وقتئذ ؟ هذا ما سيتضح أمامنا الآن .

١ - العناية بالعلوم الفلسفية القديمة :

لن نستطيع التوصل إلى سبب حقيقى لنكبة فيلسوفنا . إلا إذا أدخلنا فى الاعتبار اهتمامه بالعلوم الفلسفية والمنطقية وعلى وجه الخصوص شرحه لأرسطو فقد مر بنا كيف أنه أخذ فى شرح كتب أرسطو وتلخيصها بعد أن أبدى ابن طفيل رغبة الخليفة فى شرح هذه الكتب . فإذا أضفنا إلى ذلك نفوذ النقهاء فى عصر ابن رشد وهجوم ابن رشد على المتكلمين (الأشاعرة) ووصفهم بأنهم أهل جدل لا برهان . بل إنهم فى مرحلة أدنى من أهل الظاهر والفلاسفة . نقول إذا أدخلنا ذلك فى الاعتبار فإننا نستطيع معرفة سبب النكبة .

ويدلنا على ذلك تمام الدلالة ، ما أورده الأنصارى نقلاً عن ابن الزبير من أنه (أى ابن رشد) كان من أهل العلم والتفنن . وأخذ الناس منه واعتمدوه . إلى أن شاع عنه ما كان الغالب عليه فى علومه من اختيار العلوم القديمة والركون إليها وصوب عنانه جملة نحوها ، حتى لخص كتب أرسطو الفلسفية والمنطقية واعتمده مذهبه فيما يذكر عنه ويوجد فى كتبه ، وأخذ ينحى على من خالفه . ورام الجمع بين الشريعة والفلسفة وحاد عما عليه أهل السنة ، فترك الناس الرواية عنه .

هذا ما ورد عند الأنصارى . وواضح من هذا القول كيف أن العصر الذى عاش فيه فيلسوفنا كان يؤمن بوجود نوع من التضاد بين علوم دينية وعلوم فلسفية قديمة . وإذا كان هذا هو طابع العصر إلى حد ولو قليلا ، فإننا نستبعد أن يكون ذلك سبباً ، بل سبباً رئيسياً فى نكبة فيلسوفنا ، خاصة وقد أشرنا أكثر من مرة إلى النظر فى تلك الفترة نظرة شك وارتياب إلى الفلسفة والمشتغلين بها .

٢ - طريقة محادثة المنصور :

تذكر بعض كتب التراجم أن من أسباب نكبة فيلسوفنا ، أنه كان إذا تكلم

مع المنصور أو تباحث معه في شيء من العاوم ، يقول له : تسمع يا أخى « ، غير ملتفت بذلك إلى الطريقة التي يجب أن يسلكها في محادثته مع الماوك . ولكن هذا السبب لا يعد سبباً ذا أهمية ، بل قد لا يكون مؤدياً بأى حال من الأحوال إلى نكبته . إذ كيف تكون طريقة محادثته للمنصور مؤدية إلى طرده من قرطبة مع بعض المتكبرين ، بالإضافة إلى الدعوة إلى كراهية العاوم الفلسفية والمشتغلين بها .

٢- اختصاصه بأبي يحيى أخ المنصور :

هذا سبب من الأسباب التي نجدها مذكورة في بعض الكتب التي اهتمت ببيان أسباب النكبة . بيد أن هذا السبب لا يعد عندنا بدوره سبباً رئيسياً ، بل غير رئيسي . إذ لا يعقل إطلاقاً أن تكون علاقة ابن رشد بشقيق المنصور الذي كان عن غير وفاق معه ، مؤدية إلى تلك النكبة التي لحقت ابن رشد ، كما لحقت الذين يقال إنهم يشتغلون بعلوم الأوائل وغيرها مثل أبي جعفر الذهبي وأبي الربيع الكندي وأبي العباس الحافظ القرابي الشاعر والفقير أبي عبد الله محمد بن إبراهيم قاضي بجاية .

٤- ملك البربر :

إذا رجعنا إلى كتب التراجم ، وجدنا أكثرها يذكر أن من الأسباب التي أدت إلى نكبة فيلسوفنا ، قوله حين ذكر الزرافة ، إنه رآها عند ملك البربر . يقول ابن أبي أصيبعة : إن ابن رشد كان قد صنف كتاباً في الحيوان وذكر فيه أنواع الحيوان ونعت كل واحد منها . فلما ذكر الزرافة وصفها ثم قال : قد رأيت الزرافة عند ملك البربر ، يمتنى المنصور . فلما بلغ ذلك المنصور ، صعب عليه ، وكان أحد الأسباب الموجبة في أنه نقم على ابن رشد وأبعده . ويقال إن مما اعتذر به ابن رشد أنه قال : إنما قلت ملك البربر ، وإنما تصنحت على القارئ فقال ملك البربر .

والواقع - كما يقول munk - ^(١) أن هذه العبارة توجد فعلاً بين ثنايا شرح

الفصل الثالث من الباب الثالث من كتاب أجزاء الحيوان :
وهذا السبب بدوره لا يعد عندنا سبباً جوهرياً برغم أن المؤرخ عبد الواحد المراكشي يعده أهم سبب خفي في نكبة ابن رشد قائلاً إن ابن رشد قد جرى في ذلك على طريقة العلماء في الأخبار عن ملوك الأمم وأسماء الأقاليم غير ملتفت إلى ما يتعاطاه خدمة الملوك ومتهجولو الكتاب من الإطراء والتعريض وما جانس هذه الطرق ، فكان هذا مما أحققتهم عليه ، غير أنهم لم يظهرُوا ذلك^(١) .

ودليلنا على أن هذا السبب لا يعد سبباً أساسياً أن المنصور كان يمكنه معاقبة ابن رشد بإبعاده عن بلاطه ، دون أن يؤدي ذلك إلى نفيه مع زملائه إلى أليسانة . بالإضافة إلى هذه الأسباب ، توجد أسباب أخرى ، نجدها متناثرة هنا وهناك بين ثنايا الكتب التي عنيت بالترجمة لفيلسوفنا ودراسة فاسفته^(٢) .

إلى هناك نكون قد أوضحنا بعض الأسباب التي يقال إن واحداً منها أو أكثر كان مؤدياً إلى نكبة الفيلسوف ابن رشد . ويبقى التساؤل عن السبب الأساسي أو الجوهري الذي أدى أكثر من غيره إلى نفي ابن رشد .

ويبدو لنا أننا إذا حاولنا النفوذ والتأمل في واحد واحد من تلك الأسباب ، لأدى بنا هذا إلى التمول بأن السبب الذي يرجع النكبة إلى اشتغاله بالعلوم المنطقية والفلسفية^(٣) ، هو السبب الأساسي عندنا ، بل لافقره من الاعتقاد بأنه يعد السبب الوحيد والجوهري ، إذ أن ما ورد من أسباب غير ذلك السبب ، إنما هي أسباب لا ترقى إلى مستوى التفسير الشامل لسبب نكبته . وإذا كان هناك من مؤلفي العرب والمستشرقين من حاول رد النكبة إلى أسباب أخرى ، فإننا نعتقد أن تلك الأسباب لا يعد واحداً منها سبباً رئيسياً به ونظرة واحدة إلى المنشور الذي كتب بعد محاكمته تكفي للتدليل على ما نذهب إليه .

وهكذا يجرى فيلسوفنا الذي أذفق حياته كلها في التحصيل والتأليف والدراسة ، مقدماً لنا بعد ذلك بناء فلسفياً دقيقاً ، نقول هكذا يجرى على عمله الفيلسوف بالنفي

والطرْد !!

(١) المعجب في تلخيص أخبار المغرب ص ٣٠٥ - ٣٠٦ .

(٢) راجع كتابنا : النزعة العقلية في فلسفة ابن رشد ص ٢٨ وما بعدها .

(٣) راجع مقالنا بمجلة المجاهد الثقافي بالجزائر عدد ١٥/١٤ أغسطس - سبتمبر سنة ١٩٧٠ .

الفصل الثاني

آراؤه الفلسفية من خلال شرحه كتاب الميتافيزيقا

ويتضمن هذا الفصل العناصر الآتية :

أولاً : تمهيد .

ثانياً : كتاب تفسير ما بعد الطبيعة . - مدى معرفة العرب بهذا الكتاب -
تفسير ابن رشد له .

ثالثاً : عرض وتحليل لمحتويات مقالات تفسير ما بعد الطبيعة .

رابعاً : مشكلة أصل الموجودات من خلال فكرتي الأزلية والأبدية .

خامساً : نص من تفسيره لكتاب الميتافيزيقا .

الفصل الثاني

آراؤه الفلسفية من خلال شرحه كتاب الميتافيزيقا

أولاً - تمهيد :

قلنا منذ سنوات عديدة، وفي أكثر من مناسبة^(١)، إنه من الخطأ أن نبتز فلسفة أى فيلسوف من فلاسفة العرب، بأن نقصر فلسفته على ما تركه لنا من المؤلفات ونستبعد ما قام به من شروح على فلاسفة اليونان. ويقينى أننا لو غيرنا اتجاه دراستنا لفلسفات هؤلاء الفلاسفة، أى فلاسفة العرب، بأن نجتمع بين المؤلفات والشروح، لتوصلنا إلى نتائج جديدة تختلف اختلافاً جوهرياً ورئيسياً عن تلك النتائج العقيمة والتقليدية، بل الحاطئة، التى توصل إليها نفر من الدارسين والتى مازالوا حولها يدورون دون أن يتقدموا خطوة إلى الأمام.

وإذا كنا قد قلنا هذا - كما ذكرت - أكثر من مرة، وقدمنا على ذلك أكثر من دليل، فإننا نريد اليوم ونحن بصدد الدعوة إلى تجديد الفكر الفلسفى، أن نقدم دليلاً جديداً على ما قلناه. وعلى هؤلاء الذين يختلفون معنا أن يقدموا دليلاً أو أكثر من عندهم، يعارضون به ما نقوله. فإن فى هذا خيراً لهم بدلاً من الصياح والدخول فى مهاترات هى أبعد ما تكون عن مجال الفلسفة والتفاسف.

معنى هذا أن ما يدفعنا لدراسة ذلك السفر الضخم، تفسير ابن رشد لميتافيزيقا أرسطو، الذى تقرب صفحاته من ألفين، ليس مجرد عرض كتاب لابن رشد، لقي إهمالاً غريباً من جانب كثير من الدارسين للفلسفة الرشدية، وخاصة الدارسين العرب، برغم أنه يعد أعظم كتبه على الإطلاق، بل إن الهدف الرئيسى من دراستنا لهذا الكتاب النفيس، تقديم دليل يبدو لنا قوياً على أن الفلسفة العربية، إذا كانت يجب أن تلتمس من بعض زواياها فى المؤلفات

(١) راجع تصديرتنا لكتاب النزعة العقلية فى فلسفة ابن رشد ص ١٥، وأيضاً: تصديرتنا لكتاب «مذاهب فلاسفة المشرق» ص ٢٢.

التي قام بها فلاسفة العرب ، فإنها أيضاً يجب أن تلمس من زوايا أخرى ، في تلك الشروح التي قام بها أعلام تلك الفلسفة ، على مؤلفات فلاسفة اليونان ، وعلى رأسهم أرسطو .

وإذا كنا فيما يخص بمسألة الشروح ، نركز على ابن رشد بصفة خاصة أكثر من غيره من فلاسفة العرب ، فإن سبب ذلك أن هذا الفيلسوف يعد من أكثر فلاسفة الذين اهتموا بشرح كتب أرسطو ، حتى أصبح يسمى باسم « الشارح » كما أنه من أعظم فلاسفة العرب مكانة في ميدان الفكر الفلسفي ، وأكثرهم تأثيراً فيمن جاء بعده من مفكرين .

ويكفي للتدليل على هذا القول ، أن يطلع الباحث على آثار تلك الحركة الفكرية الحصبة التي نبتت أساساً من فلسفة ابن رشد ، متمثلة في شروحه بصفة خاصة ، وظهر صداها عند عديد من المفكرين ، كان كل همهم محاولة تأويل فلسفة تأويلات شتى ، تقرب من الحق تارة وتبعد عنه تارة أخرى ، وأعنى بها ما نسميه « بالرشدية اللاتينية » .

فن العجيب حقاً ، أنه وهو الذي لم يؤسس مدرسة عند مواطنيه ، والذي تجاهله أبناء دينه — كما يقول Renan^(١) — تجاهلاً يكاد يكون تاماً ، قد برز اسمه مرات عديدة في معركة الذهن الإنساني ، بحيث أصبح هذا الاسم يتردد بلا انقطاع ، وخاصة في مسائل معضلة شائكة كمسائل البعث والخلود وقدم العالم وغيرها .

وإذا كان ابن رشد قد خلف لنا كثيراً من المؤلفات والشروح التي تتناول بالدراسة أكثر جوانب المشكلات الفلسفية ، فإن ذبوع صيته في العالم الأوربي يكاد يرجع أساساً إلى كونه طبيباً ، وكونه شارحاً لأرسطو ومفسراً له ، وصاحب اتجاه عقلي دقيق وإذا أدخلنا في الاعتبار أن الشهرة التي نالها كتاب « الكليات في الطب » لابن رشد ، لم تبلغ شهرة « القانون في الطب » لابن سينا ، فيمكن إذن القول بأن شهرته الحقيقية إنما تتمثل أساساً في شرحه لأرسطو وفي اتجاهه العقلي .

ثانياً — كتاب تفسير ما بعد الطبيعة^(١) : مدى معرفة العرب بهذا الكتاب — تفسير ابن رشد له :

إذا كان ابن رشد — كما أشرنا فيما سبق — قد بذل أقصى عنايته في تفسير وتلخيص كتب أستاذه أرسطو فإن من أهم وأبقى الآثار الفلسفية لفيلسوفنا ابن رشد كتاب « تفسير ما بعد الطبيعة » .

ولا بد من القول بأن تفسيره هذا، وهو من نوع الشرح الأكبر، لا يتضمن مجرد شرح كتاب الميتافيزيقا لأرسطو، وإيزاد الترجمة العربية لكتاب يعتبر من أهم مؤلفات أرسطو، بل يحتوى أيضاً على آراء كثير من شراح أرسطو، الذين عرض ابن رشد لآرائهم وانتهى إلى تأييدهم أو معارضتهم، مثل نيقولاس الدمشقي، والإسكندر الأفروديسي، وثامسطيوس. هذا بالإضافة إلى رجوع فيلسوفنا لفلسفة ابن سينا فيعرضها ثم ما يلبث أن يشن عليه وعلى فلسفته في أكثر المجالات، هجوما عنيفاً .

ولهذا فإننا يمكن أن نعتبر تفسيره هذا، من الكتب التي تضمنت فلسفته، شأنها في ذلك شأن كتبه الشارحة الأخرى، فهو كما قلنا يناقش ويحلل

(١) قام بتحقيق هذا النص الهام الأب موريس بويج .

Averroes : Tafsir m B-ad At-tabiat, ou grand Commentaire de la metaphysique d'Aristote Texte Arabe inédit, établie par le père mourice Bouyges. Bibliotheca Arabica Scholasticorum. Tome V-VII. Beyrouth - Imprimerie- Catholique.

وقد صدر المجلد الأول عام ١٩٣٨م ويتضمن تفسير الألف الصغرى والألف الكبرى والباء والجيم . وصدر المجلد الثاني عام ١٩٤٢م ويتضمن تفسير مقالات الدال والهاء والزاي والحاء والطاء. أما المجلد الثالث فقد صدر عام ١٩٤٨م ويحتوى على تفسير مقالتي الياء واللام . وتزيد صفحات هذه المجلدات الثلاثة على ألفين من الصفحات . كما صدر مجلد رابع يعد ملحقاً، وهو خاص بالتعليق على نشرته هذه . وكان صدوره عام ١٩٥٢م .

أما عن تحقيق الأب بويج لهذا السفر الضخم، فهو آية في الدقة . وتعليقاته مفيدة غاية الفائدة . ويعتبر قيامه بهذا العمل من أجل الأعمال التي قام بها في ميدان التحقيق العلمي . إنه عمل قد تمجيز عنه مجموعة من المحققين الناقدين، في عصر اتجهنا فيه إلى الظن بأن التحقيق لا يعدو نقل ما هو مكتوب على ورق أصفر وطبعه على ورق أبيض . وليس من المبالغة أن نؤكد من جانبنا أن هذه النشرة الممتازة لتفسير ما بعد الطبيعة تعد إلى حد كبير نموذجاً للنشر الذي قلما نجد عند محقق آخر غيره في جيل أو أكثر سواء في الشرق أو الغرب .

ويُفند آراء بدت عنده خاطئة بل يدخل في تفسيره هذا جانباً إيجابياً في مذهبه ،
سراه واضحاً تمام الوضوح . ومن هنا كان لابد من الرجوع إلى شروحه على
كتب أرسطو وخاصة هذا الكتاب ، إذا أردنا أن نتعرف على حقيقة مذهب
فيلسوفنا في كل مجال من مجالاته .

أما عن تاريخ كتاب ميتافيزيقا أرسطو عند العرب ، وكيف توصلوا إلى
ترجمته ، فإننا نجدهم يطلقون عليه أسماء أربعة هم : ما بعد الطبيعة ، الإلهيات ،
الفلسفة الأولى ، كتاب الحروف نظراً إلى ترقيمه حسب حروف الهجاء اليونانية .
ولكن الشائع عند ابن رشد تسميتان هما : الفلسفة الأولى ، وما بعد الطبيعة .
فهو يقول في تلخيص^(١) ما بعد الطبيعة : « ويشبه أن يكون إنما سمي هذا
العلم ، « علم ما بعد الطبيعة » من مرتبته في التعليم ، وإلا فهو متقدم في
الوجود ، ولذلك سمي الفلسفة الأولى^(٢) .

وإذا رجعنا إلى الفهرست لابن النديم وجدناه يقول : « الكلام على كتاب
الحروف ، ويعرف بالإلهيات . ترتيب هذا الكتاب على ترتيب حروف اليونانيين ،
وأوله الألف الصغرى ، ونقلها إسحاق ، والموجود منه إلى حرف "مو" ، ونقل
هذا الحرف أبو زكريا يحيى بن عدى . وقد يوجد حرف "نو" باليونانية بتفسير
الإسكندر . وهذه الحروف نقلها أسطاث للكندي وله خبر في ذلك . . ونقل أبو
بشر متى مقالة اللام بتفسير الإسكندر ، وهي الحادية عشرة من الحروف إلى
العربي . ونقل حنين بن إسحق هذه المقالة إلى السرياني . وفسر ثامسطيوس
مقالة اللام ، ونقلها أبو بشر متى بتفسير ثامسطيوس ، وقد نقلها شملى . ونقل
إسحق ابن حنين عدة مقالات . وفسر سوريا نوس مقالة الباء ، وخرجت مغربي ،
رأيتها مكتوبة بخط يحيى بن عدى في فهرست كتبه^(٣) :

والواقع أن العرب لم يتوصلوا إلا إلى اثنتي عشرة مقالة من المقالات الأربعة عشرة

(١) قام ابن رشد بثلاثة أنواع من الشروح : شرح أكبر أى تفسير ، وشرح أوسط ، وتلخيص .
(راجع كتابنا : النزعة العقلية في فلسفة ابن رشد للتمييز بين كل نوع والآخر ص ٤٠ وما بعدها) .

(٢) ص ٧ من نشرة الدكتور عثمان أمين .

(٣) ص ٣٦٦ من طبعة القاهرة .

الى يتألف منها كتاب الميتافيزيقا لأرسطو ، برغم أن قول ابن النديم يشير إلى أن حرف « نو » قد يكون موجوداً باليونانية . بتفسير الإسكندر .

أما ابن رشد ، فإن تفسيره لا يحتوى إلا على أحد عشر حرفاً . فهو لم يفسر حرفي الميم والنون ، كما أن مقالة الكاف على ما يبدو لم تصل إليه . دليل هذا أنه يقول قبل شرحه لمقالة اللام ، وبعد أن شرح مقالة الياء (الإيوتا) : « فهذا هو الذى نجده فى ترتيب المقالات التى وقعت إلينا التى هى قبل مقالة اللام . ولستنا نجد بحسب ترتيب الحروف ، مقالة الكاف ولا وقعت إلينا » (١) .

وعلى ذلك تكون المقالات التى فسرهما هى : الألف الصغرى والألف الكبرى والباء والجيم والداد والهاء والزاي والحاء والطاء والياء واللام (٢) .

ولكن لا بد لنا من القول بأنه يجب الرجوع إلى الطبقات اللاتينية . فرينان Renan مثلاً يقول إن التدقيق فى الطبقات اللاتينية يؤدى بنا إلى الاعتقاد بأن ابن رشد كان لا يعرف الجزء الحادى عشر والجزء الثانى عشر والجزء الثالث عشر مما بعد الطبيعة (٣) . ولكن مونك S. munk قد لاحظ وجود شرح لهذه الأجزاء الثلاثة ، وإن كان هذا الشرح من نوع الشرح الوسيط ، أى الذى يتوسط بين التلخيص والتفسير الكبير (٤) . كما أن شتاينشنايدر Steinschneider قد اكتشف بعد الدلائل التى تفيد بأن ابن رشد قد درس النص الكامل لما بعد الطبيعة . ومهما يكن من أمر هذه القضية ، فإننا نستطيع التأكيد بأن فيلسوفنا قد ألم بالمقالتين الثالثة عشرة والرابعة عشرة وإن لم يشرحهما دليل هذا أن ابن رشد يشير إليهما فى أكثر من موضع من تفسيره .

فمثلاً نجده وهو بصدد تفسير مقالة اللام ، حير يتحدث عن أرسطو ، يقول : وهؤلاءهم الذين قالوا إن المبادئ هى التعاليمية والأعداد . وإنما يعاندهم — أى أرسطو —

(١) تفسير ما بعد الطبيعة مجلد ٣ ص ١٤٠٤ .

Bouyges : Observations générales Sur la troisième volume P. VII. (٢)

(1) E. Renan : Averroes et l'Averroisme P. 59. (٣)

S. Munk : Melanges de la philosophie Juive et Arabe P. 434-435. (٤)

بعض العناد في هذه المقالة - أى مقالة اللام - ويرجى تمام القول في مناقضتهم إلى المقاليتين اللتين بعد حرف اللام وهما مقالة الميم والنون^(١) .
ثم إنه يقول بعد ذلك بقليل : ولما فرغ - أى أرسطو - من رأيه في مبدأ الكل - موضوع مقالة اللام - عاد إلى معاندة مقالته من تقدمه في مبادئ الجوهر ، وذلك في المقاليتين الموسوم عليهما حرف ميم وحرف نون^(٢) .
وإذا رجعنا إلى هاتين المقاليتين من ميثافيزيقا أرسطو ، تبين لنا صحة هذا القول . إذ هما في الواقع مقالتان نقديتان تبحثان أساساً في المذاهب التي تعتقد بالأعداد أو الصور كحقيقة للكون .

أما عن درجة اهتمام فيلسوفنا بتفسير مقالة مقالة من هذه المقالات الإحدى عشرة ، فيمكننا القول بأن ابن رشد إذا كان قد اهتم اهتماماً بالغاً بتفسير وتوضيح أقوال أرسطو في مقالاته هذه على نحو لم يسبق إليه ، إلا أنه احتفل احتفالاً بالغاً وعلى وجه الخصوص بمقالة اللام ، شأنه في ذلك شأن بعض مفكرى العرب الذين تعرضوا لدراسة هذه المقالة ومحاولة فهم وتأويل ماتضمنه من آراء ، بل لأنهم اعتبروها عمدة كتاب الميثافيزيقا . ويبدو أن سبب ذلك يكمن فيما تتضمنه من بحوث ترتبط بالمجالات الدينية ، بحيث كانت موضوعات هذه المقالة دافعة لهم ، إلى محاولة التوفيق بين الفلسفة والدين .

فإذا انتقلنا من الحديث عن كتاب ابن رشد البالغ الأهمية ، إلى التساؤل عن أسلوبه في هذا التفسير ، قلنا إن القارئ لهذا التفسير يجد أن أسلوب ابن رشد يشوبه الجفاف في بعض المواضع . ولكن ما سبب ذلك ؟

يرجح E. Renan أن السبب يكمن في أن شرح ابن رشد قد قام على ترجمة عربية من ترجمة سريانية عن أصل يوناني ، وأن هناك اختلافاً عميقاً بين اللغات السامية واللغة اليونانية . ومن هنا فإن أفكار أرسطو الأصلية تذهب وسط هذا النقل المتكرر^(٣) .

(١) تفسير ما بعد الطبيعة - مجلد ٣ ص ١٣٩٨ .

(٢) المصدر السابق ص ١٤٠٥ (مجلد ٣) .

(٣)

هذا ما يقوله Renan ونود أن نضيف إلى ذلك أن ابن رشد لم يبذل جهده في بعض الأحيان ، في تطويع النص وتوضيحه . فكثيراً ما نجده يدخل أقوالاً بأكملها من نصوص أرسطو داخل تفسيره ، رغم أنه يميز بين نص أرسطو وتفسيره هو . صحيح أنه بذل جهداً كبيراً من جانبه ، وضرب لنا الكثير من الأمثلة التوضيحية التي تحاول لتفسير النص الأصلي ، كما أننا نجد وراء هذا التفسير شخصية بارزة . بيد أن هذا التفسير ورغم ذلك كله يشوب بعض أجزائه الغموض والاضطراب والخلط ^(١) .

ولكن هذا لا ينفى أهمية تفسيره لهذا الكتاب . وطالما أفاضت كتب المستشرقين وغيرهم في بيان تأثير هذا التفسير في أوروبا لعدة قرون . وسنجد أن ابن رشد من خلال تفسيره ، يعلن عن آراء جديدة لم يقل ببعضها في كتبه المؤلفة . وهذا ما يدفعنا إلى التأكيد على ما قلناه منذ قليل من ضرورة الرجوع إلى هذا التفسير لفهم فلسفته وتقديم صورة صحيحة عنها .

ثالثاً – عرض وتحليل محتويات مقالات تفسير ما بعد الطبيعة :

١ – المقالة الأولى : ألفا الصغرى Alpha minor

يبحث ابن رشد في هذه المقالة – متابعاً في ذلك أرسطو إلى حد كبير – بيان إمكان علم ما بعد الطبيعة متبعاً طريقة لإبطال التداعى إلى ما لا نهاية في سلسلة العلل ، بمعنى أنه لا يمكن الاستمرار إلى غير نهاية ، منتهياً من ذلك إلى وجوب الوقوف عند علل أولى ، وقائلاً إن الفلسفة هي البحث في العلل التصوي النهائية .

وابن رشد في هذه المقالة كما هو الحال في المقالات الأخرى – يعرض لطرف من آرائه الخاصة ولا يكتفى بشرح النص . فنجد على سبيل المثال ينقد الأشاعرة

(١) نود أن نشير إلى أن ابن رشد كان لا يعرف اللغة اليونانية . وما يديه خلال تفسيره يدلنا على ذلك . فثلاً أثناء شرحه لمقالة اللام ، يقول : وجدت هذا الفصل الذي نقلته أولاً من نسخة الإسكندر ومختلطاً بكلام الإسكندر فنقلته ونظمت على جهة الظن لا على جهة القطع ، ثم أثبتته بعينه من ترجمة أخرى على جهة الاحتياط .

هذا بالإضافة إلى أننا لو رجعنا إلى شروحه ، وجدناه يخلط أحياناً بين فلاسفة و فرق فلسفية ، كما يخطئ أحياناً أخرى وهذا الخلط من جهة والإخطاء من جهة أخرى يجدها القارئ لتفسيره لما بعد الطبيعة .

مستفيداً من تفرقة أرسطو بين أهل الجدل وأهل البرهان، كما يمس مشكلة قدم العالم. فهو يقول : إن كثيراً من الناس لا يقدرّون أن يتجاوزوا بفطرتهم الأقاويل الجدلّية إلى الأقاويل البرهانية . وهؤلاء إذا اعترفوا بالمعقولات ، فإنما يعترفون بها من جهة ما هي مشهورة . فيعرض لهم أن ينكروا كثيراً منها متى عرض أن كانت أصدادها مشهورة ، مثل ما عرض لمن اعتاد هذا النوع من الكلام المسمى في زماننا علم الأشعرية أن ينكروا امتناع أن يكون الموجود من لا شيء ، أعنى من العدم ، مع كونها قضية أجمع عليها الأوائل ، أعنى أنه ممتنع أن يكون عظم من لا عظم^(١)

وتبلغ عدد فقرات أو أقسام هذه المقالة الأولى ستة عشر قسماً حسب نشرة الأب بويج .

٢ - المقالة الثانية : ألفا الكبرى *Alpha majoris* .

يعرف ابن رشد في هذه المقالة الحكمة بأنها علم العلل الأولى ، وبأنها تفسير الأشياء بأسبابها . وهو يتابع أرسطو في ذلك . ولكنه يفيض في شرح هذا التعريف ويضرب الكثير من الأمثلة والتوضيحات بغية البرهنة على صحة هذا التعريف .

بعد هذا نجد ابن رشد يتساءل عن عدد العلل ، ثم يجيب بأن العلل أربع هي المادية والصورية والفاعلة والغائية .

ولا بد لنا من القول بأن ابن رشد يعتبر العلة الأخيرة أسمى العلل ، بل هي المقصود الحقيقي من العلة .

وهو يحاول البرهنة على ذلك من خلال تفسيره لهذه المقالة ، حتى يحسب القارئ أن بحثه في العلل الثلاث الأول يوحى بردها إلى هذه العلة الغائية . وهذا ما نجده عند أرسطو الذى دافع عن الغائية دفاعاً كبيراً . ولكننا نجد ابن رشد يضيف إلى أوجه دفاع أستاذه أرسطو ، آراء أخرى خاصة به ، وهي في الواقع مستمدة في بعض جوانبها من دراساته الدينية .

(١) تفسير ما بعد الطبيعة - المجلد الأول - ص ٤٦ .

وابن رشد يمزح ذلك كله مزجاً دقيقاً متقناً . غير أن هذا كانه لا يؤدي بنا إلى القول بأن هدفه من ذلك كان محاولة التوفيق بين الفلسفة والدين . دليل هذا أنه يجعل من دفاع أرسطو عن الغائية ، الأساس أو القاعدة لوجهة نظره . وإذا كان يضيف من جانبه آراء أخرى ، فإنها لا تعدو أن تكون نوعاً من التذليل على وجهة نظره .

ولم يفت ابن رشد في تفسيره لهذه المقالة ، عرض محاولات الفلاسفة الذين سبقوا أرسطو في البحث عن مشكلة الحقيقة الأولى . وإذا كان أرسطو قد خصص ثمانية فصول من هذه المقالة تصلح لأن تكون تاريخاً للفلسفة قباها ، فإن ابن رشد قد فسر هذه الفصول مقسماً إياها إلى فقرات موجزة ، مبيناً الأسس التي استند إليها أرسطو في نقده .

فنجده عنده — كما هو الحال عند أرسطو — نقداً عنيفاً للقائلين بعملة واحدة فقط دون التسليم بغيرها من العلل . كما نجد نقداً لفيثاغورث في نظريته القائلة بأن العالم عدد ونعم . ثم نقداً لنظرية أفلاطون في المثل . أما عدد الفقرات الموجودة في تفسير ابن رشد لهذه المقالة ، فإنها تبلغ واحدة وخمسين فقرة أو قسماً .

٣ — المقالة الثالثة : الباء Beta .

المسائل التي يوردها ابن رشد في هذه المقالة متابعاً في ذلك أرسطو ، ثم يأخذ في تفسيرها ، تعدد رؤوس مسائل سرد بصورة مفصلة في المقالات التالية . وعلى ذلك يمكن عددها — كما يقول Ross^(١) برنامجاً سيسير عليه أرسطو في درامته للمقالات الأخرى التي تأتي بعدها . وكذلك فعل ابن رشد في تفسيره .

وابن رشد يعطينا — اعتماداً على آراء الإسكندر الأفروديسي — تبريراً لكون هذه المقالة تأتي بعد الألفا الصغرى والألفا الكبرى ، وتجيء سابقة لما بعدها من المقالات .

فهو يقول : وبالواجب كانت هذه المقالة تالية للمقالة الأولى والثانية ومتقدمة

على سائر المقالات . أما كونها تالية للمقالتين المتقدمتين ، فلأن ما في المقالتين المتقدمتين هو أيضاً مما تضعه صناعة الجدل ، وأغنى أن ههنا أسباباً أربعة وأن كل جنس منها لا يمر إلى غير نهاية . وأما كونها متقدمة على ما يتلوها من المقالات فبين ، لأن ما يتلوها من المقالات إنما هي محتوية على أحد أمرين إما حل الشكوك المذكورة في هذه المقالة ، وإما على معرفة أشياء هي ضرورية في حل الشكوك المذكورة في هذه المقالة ^(١) .

والواقع أن ابن رشد يحاول دائماً تبرير النظام الذي على أساسه تم ترتيب هذه المقالات بمعنى أنه يختلف في وجهة نظره عن كثير من الذين تعمقوا في دراسة مؤلفات أرسطو في العصر الحاضر ودرسوا نص الميتافيزيقا دراسة علمية ناقدة فاحصة كروس وييجر وهاملان وهوفان وغيرهم . إذ من الثابت أن عنوان هذا الكتاب لم يضعه أرسطو ، بل أندرونيقوس الرودسي في القرن الأول قبل الميلاد . كما أن المدقق في موضوع مقالات كتاب الميتافيزيقا لا يجد قاعدة واضحة محددة يسير عليها أرسطو في ترتيب مقالات هذا الكتاب . ولهذا كان هذا الترتيب ترتيباً خارجياً لا داخلياً ينبع من أرسطو نفسه . ومن هنا رأى بعض المتعمقين في الدراسات الأرسطوية إثارة الشكوك حول بعض مقالات هذا الكتاب .

بيد أن ابن رشد ، لم يحاول — كما قلنا — إثارة الشكوك حول هذا الترتيب ، وأى قاعدة سار عليها أرسطو في تأليفه لهذا الكتاب ، وكأنه يحسب هذا الترتيب فوق كل نقد أو شك .

ومهما يكن من أمر ، فهي محاولة من جانبه لربط موضوع كل مقالة بالأخرى . يقول ابن رشد ؛ قد تبين من هذا القول ما احتوت عليه مقالة من مقالات هذا العلم المنسوبة إلى أرسطو ليس ، وأنها جارية على النظام الأفضل في الترتيب ، وأنه ليس فيها شيء وقع على غيره ترتيب ولا نظام . كما نجد نيقولاوس الدمشقي يزعم ذلك في كتابه ، وأنه لمكان هذا اختار فيما زعم ليعلم هذا العلم ترتيباً أفضل ^(٢) .

(١) تفسير ما بعد الطبيعة — مجلد ٣ ص ١٣٩٨ — ١٣٩٩ .

(٢) المصدر السابق مجلد ٣ ص ١٤٠٥ .

أما عن عدد الفقرات التي تنقسم إليها هذه المقالة حسب تفسير ابن رشد لها ، فإنها تبلغ عشرين فقرة أو قسماً . وهي كمادة ابن رشد في التفسير ، أي الشرح الكبير ، تبدأ بإيراد نص أرسطو ثم يعقب ذلك تفسير فيلسوفنا لهذا النص قسماً قسماً .

٤ - المقالة الرابعة : الجيم *gamme* .

تبحث هذه المقالة في موضوع علم ما بعد الطبيعة ، وهو البحث في الموجود بما هو موجود . كما تدافع عن البديهيات والمبادئ الأولى لمبدأ عدم التناقض . وإذا كان أرسطو قد وجه نقده إلى هرقليطس وبروتو غوراس ، وهو بصدد الدفاع عن هذه المبادئ ، فإن ابن رشد يجاذه إلى حد كبير في هذا النقد . ويقسم ابن رشد تفسيره لهذه المقالة إلى تسع وعشرين فقرة أو قسماً : يبدأ القسم دائماً بإيراد نص أرسطو ثم الشروع في توضيحه وتفسيره ، مستعيناً بكثير من الأمثلة والتدليلات الفرعية .

٥ - المقالة الخامسة : مقالة الدال *Delta* .

إذا كان من الباحثين من ذهب إلى أن هذه المقالة لا يمكن أن تكون جزءاً من كتاب الميتافيزيقا لأرسطو ، إذ أنها عبارة عن معجم فلسفي ، مما يوحي بأنها أقرب ما تكون إلى رسالة قائمة بذاتها ، فإننا لا نجد في أغلب الظن واحداً من المفكرين الإسلاميين القدامى الذين تعرضوا لتفسير هذه المقالة أو تلخيصها ، قد شك في نسبة هذه المقالة إلى ميتافيزيقا أرسطو . ويبدو أن إحالة أرسطو إلى المصطلحات الواردة في هذه المقالة حين يبحث في السماع الطبيعي ، والكون والفساد ، بل بين ثنايا كتاب الميتافيزيقا نفسه ، قد حمل ابن رشد على عدم الشك في نسبتها لأستاذه أرسطو ، بل إنه لا يشير مجرد إشارة إلى هذا الموضوع . فالتقارر لتفسيره لهذه المقالة لا يجد عنده بادرة شك في نسبة هذه المقالة إلى أرسطو .

ويقسم ابن رشد تفسيره لهذه المقالة إلى خمس وثلاثين فقرة تتضمن توضيح وتفسير المصطلحات الواردة في كتاب أرسطو .

وإذا كان أرسطو في مقالة الدلتا هذه ، قد عرف ثلاثين مصطلحاً ، فإن ابن رشد يفسر ثمانية وعشرين مصطلحاً . ولكنه يدمج بعض المصطلحات في بعضها ، بحيث إن المقارن بين المصطلحات التي أوردها أرسطو في كتاب الميتافيزيقا . والمصطلحات التي فسرها تلميذه ابن رشد ، لا يجد شيئاً ذا بال قد سقط من هذه المصطلحات .

ولكن المهم عندنا هو لجوؤه إلى كثير من الأمثلة والتوضيحات اللغوية الهامة التي تبين لنا مشتقات المصطلح ، وكذلك مقارنته بين الترجمات المختلفة لكتاب الميتافيزيقا حتى يختار المصطلح أو الترجمة التي يوافق عليها . ولهذا سنورد بعد قليل اسم المصطلح وأمامه الترجمة الإنجليزية حتى يتبين لنا التعبير العربي الذي ورد في الترجمات العربية عن اليونانية بتوسط السريانية .

أما عن ترتيب هذه المصطلحات ، فإنه لا يتابع الترتيب الأرسطي في بعض المواضع . وقد يكون قد أحس أنه ليست هناك قاعدة اتخذاها أستاذه في الترتيب الذي اتبعه .

وهذه المصطلحات الفلسفية التي أفاض ابن رشد في تفسيرها بحيث شغلت أكثر من مائتين من الصفحات ، هي تبعاً لترتيب ابن رشد كما يلي :

Beginning	١ - الإبتداء
Cause	٢ - العلة (السبب)
Element	٣ - الأسطقس
Nature	٤ - الطبيعة
Necessary	٥ - المضمطر
one	٦ - الواحد
accident	٧ - العرض
Being	٨ - الهوية (الوجود)
Substance	٩ - الجوهر
Prior and posterior	١٠ - القبل والبعء
Potency	١١ - القوة

Quantity	١٢ - الكمية
Quality	١٣ - الكيفية
Relative	١٤ - المضاف
Complete	١٥ - التمام
limit	١٦ - النهاية
In virtue of itself	١٧ - الذى بذاته
Position	١٨ - الوضع
Having or Habit	١٩ - الهيئة
affection	٢٠ - الانفعال
privation	٢١ - العدم
Have or Hold	٢٢ - له
From or out of	٢٣ - الذى من شىء
part	٢٤ - الجزء
whole	٢٥ - الكل
mutilated	٢٦ - الناقص
Kind	٢٧ - الجنس
false	٢٨ - الكاذب

٦ - المقالة السادسة : (مقالة الهاء E. psilon) .

يقسم ابن رشد هذه المقالة إلى ثمانية أقسام تدور أكثرها حول بيان الصلة بين الميتافيزيقا وغيرها من العلوم كالرياضيات والطبيعات، وبوجه عام تبحث فى تقسيم العلوم النظرية .

والواقع أن تحديد موضوع كل علم من العلوم النظرية أو العمالية والصلة بين كل منها والآخر ، كان يُعجلاً لكثير من الرسائل التى وضعت قبل ابن رشد أو بعده .

ونود أن نشير بادئ ذى بدء إلى أن تقسيمات الفلاسفة العرب للفلسفة

تعبّر عن النظرة إلى الفلسفة على أساس أنها تضم في جوفها كل العلوم والمعارف ، سواء كانت هذه العلوم خاصة بالطبيعة أو بالرياضيات أو بما بعد الطبيعة أو بالأخلاق أو بالسياسة .

فالكندى مثلاً يرى أن علوم الفلسفة ثلاثة : فأولها العلم الرياضى فى التعليم وهو أوسطها فى الطبع ، والثانى علم الطبيعيات وهو أسفلها فى الطبع ، والثالث علم الربوبية وهو أعلاها فى الطبع .

ويقول الكندى : إنما كانت العلوم ثلاثة ، لأن المعلومات ثلاثة : إما علم ما يقع عليه الحس وهو ذوات الهوى ، وإما علم ما ليس بنى هوى ، فإما أن لا يكون لا يتصل بالهوى ألبتة ، وإما أن يكون قد يتصل بها .
فأما ذوات الهوى فهى المحسوسات ، وعلمها هو العلم الطبيعى ، وأما ما ليس بنى هوى ، فإما أن يتصل بالهوى ولكن له مع ذلك انفراد بذاته وهذا هو العلم الرياضى ، وإما أن لا يتصل بالهوى إطلاقاً ، وهو علم الربوبية .

ولعلنا نلاحظ أن الكندى فى هذا التقسيم لا يذكر أقسام الفلسفة العملية على خلاف ما نجده عند الفارابى وابن سينا ، ولكنه فى رسائل أخرى له كرسالته فى الجواهر الخمس بعد أن يعرف لنا الفلسفة على النحو الذى سبق أن ذكرناه منذ قليل ، يشرح بعد ذلك فى تقسيم الفلسفة إلى أقسامها النظرية والعملية متأثراً فى ذلك بأرسطو .

هذا عن الكندى ، فإذا انتقلنا منه إلى الفارابى ، وجدنا أنه فى العديد من كتبه ورسائله يقسم الفلسفة إلى أقسام نظرية وعملية متتبعاً إلى أكبر حد خطى الفيلسوف أرسطو .

يقول الفارابى فى كتابه « التنبيه على سبيل السعادة » .

إن الصنائع صنغان : صنف مقصوده تحصيل الجميل وصنف مقصوده تحصيل النافع . والصناعة التى مقصودها تحصيل الجميل فقط هى التى تسمى الفلسفة وتسمى الحكمة على الإطلاق . ولما كانت السعادة إنما نالها متى كانت لنا الأشياء الجميلة قنية ، وكانت الأشياء الجميلة إنما تصير لنا قنية بصناعة الفلسفة ، فلزم ضرورة أن تكون الفلسفة هى التى بها تنال السعادة . والجميل

صنفان : صنف به تحصل معرفة الموجودات التي ليس للإنسان فعلها ، وهذه تسمى النظرية ، والثاني به تحصل معرفة الأشياء التي شأنها أن تُفعل ، والقوة على فعل الجحيل منها ، وهذه تسمى الفلسفة العمالية والفلسفة المدنية .

والفلسفة النظرية تشتمل على ثلاثة أصناف من العلوم : أحدها علم التعاليم والثاني العلم الطبيعي والثالث علم ما بعد الطبيعة . وكل واحد من هذه العلوم الثلاثة يشتمل على صنف من الموجودات التي من شأنها أن تعلم فقط . أما الفلسفة المدنية فصنفان : أحدهما يحصل به علم الأفعال الجحيلة والأخلاق التي تصدر عنها الأفعال الجحيلة ، والقدرة على أسبابها . وبه تصير الأشياء الجحيلة قنية لنا ، وهذه تسمى الصناعة الخلقية . والثاني يشتمل على معرفة الأمور التي بها تحصل الأشياء الجحيلة لأهل المدن . والقدرة على تحصيلها لهم وحفظها عليهم ، وهذه تسمى الفلسفة السياسية .

وما يقال عن الكندي والفارابي ، يقال عن ابن سينا . لقد اهتم في الكثير من كتبه ورسائله كرسائله في أقسام العلوم العقلية ورسائله في الحدود ومنطق الشفاء وعيون الحكمة ومنطق المشرقين والنجاة ، بذكر تفسيمات الفلسفة سواء النظرية منها أو العملية .

فهو يذهب إلى أن الأشياء الموجودة إما أشياء ليست موجودة باختيارنا وإما أشياء موجودة باختيارنا وفعلنا . ويسمى النوع الأول فلسفة نظرية ، ويطلق على النوع الثاني الفلسفة العملية .

وإذا كانت الفلسفة العملية تتناول أساساً الأخلاق (الفرد) ، السياسة (المجتمع) ، فإن أصناف العلوم النظرية إما أن تتناول اعتبار الموجودات من حيث هي في الحركة تصوراً وقواماً وتتعلق بمواد مخصوصة الأنواع ، وإما أن تتناول اعتبار الموجودات من حيث هي مفارقة لتلك تصوراً لا قواماً وإما أن تتناول اعتبار الموجودات من حيث هي مفارقة قواماً وتصوراً .

والقسم الأول من العلوم هو العلم الطبيعي ، والقسم الثاني هو العلم الرياضي ، والقسم الثالث هو العلم الإلهي . وإذن فالعلوم الفلسفية النظرية هي هذه ، طالما أن الموجودات في الطبع على هذه الأقسام الثلاثة وواضح من هذا التقسيم ، أنه يقوم على أساس السمو بالعلم الإلهي فوق .

العلم الرياضى ، ويسمو بالعلم الرياضى فوق العلم الطبيعى . وسبب ذلك أن النوع الأول من العلم مجرد عن المادة ، أى مفارق للهيولى مفارقة تامة . أما العلم الثانى وهو العلم الرياضى فإنه مع مفارقتها للمادة ، إلا أنه يرتبط بها على نحو ما ، بمعنى أنه تجريد لهذه المادة من علاقاتها الحسية . أما العلم الثالث فغير مجرد عن المادة ، إذ أن هذا النوع ، يدرس الأشياء الواقعة تحت الحواس من الأجسام وأحوالها وما يصدر عنها .

نعود إلى تفسير ابن رشد للمقالة السادسة فى الميتافيزيقا . فنقول إن مافعله الفلاسفة الذين سبقوه بالنسبة لتقسيم العلوم ، فعله هو . يقول ابن رشد مبيناً كيف أن العلم الإلهى (الميتافيزيقا) يعد أشرف العلوم : « فإذا قد تبين من هذا القول – أى قول أرسطو – أن أنواع الفلسفة النظرية ثلاثة : علم الأشياء التعاليمية وعلم الأشياء الطبيعية وعلم الأشياء الإلهية . وإنما أراد أنه كما أن الأشياء الطبيعية هى التى يؤخذ فى حدها الطبيعة ، كذلك الأشياء الإلهية هى التى يؤخذ فى حدها الإله والأسباب الإلهية . وكذلك الإرادية هى التى يؤخذ فى حدها الإرادة والأسباب الإرادية . . . وإذا كان من المعروف بنفسه أن العلم الأشرف والآثر هو للجنس الأشرف والآثر ، وكان العلم الإلهى أشرف وآثر ، فهو للجنس الأشرف والآثر . فإن جميع العلوم وإن كانت كلها شريفة ومؤثرة فإن العلم بالإله هو أشرفها وآثرها ، لأن موضوعه أشرف من جميع الموضوعات (١)

٧ – المقالة السابعة : مقالة الزاى Zeta .

هذه المقالة السابعة من تفسير ما بعد الطبيعة ، يقسمها ابن رشد إلى خمسة وخمسين فقرة أو قسماً . فهو يورد نص أرسطو أولاً ثم يشرح فى تفسير وشرح جملة جملة مما ورد فى الترجمة العربية القديمة لهذا الكتاب .

وابن رشد يتابع أرسطو فى أكثر المواضع من هذا التفسير يتابعه فى القول بأن الموضوع الأساسى للميتافيزيقا هو مشكلة الجوهر . ويتابعه فى رد الجوهر إلى

(١) تفسير ما بعد الطبيعة – مجلد ٢ ص ٧١١ – ٧١٢ . وراجع تصنيف العلوم الفلسفية عند « أرسطو » فى كتاب صديقنا الدكتور إمام عبدالفتاح إمام « مدخل إلى الفلسفة » خاصة الفصل الخامس من الباب الأول ص ١٢٧ وما بعدها (دار الثقافة للنشر) – القاهرة .

الماهية أو الصورة وليس إلى الميولي كما يقول بعض الفلاسفة الذين سبقوا أرسطو . كما يتابعه في تحديد معنى الصورة بأنها الصورة التي توجد في موضوع ، وليست تلك التي توجد مفارقة . كما هو الحال في نظرية المثل عند أفلاطون . ومن يقارن بين كتاب الميتافيزيقا ، والتفسير الذي أورده ابن رشد يتبين له أن الأخير لم يقدم إلى حد كبير حججاً جديدة في نقد القول بوجود كليات مفارقة ، بل اعتمد على كتابات أرسطو ، بالإضافة إلى بعض شروح قام بها سلفه فيلسوف المشرق ابن سينا :

وإذا كان ابن رشد في المقالة السادسة قد بين لنا الصلة بين كل علم من العلوم النظرية والآخر ، كما بين الصلة بين العلوم النظرية والعلوم العملية ، فإنه في هذه المقالة السابعة يفرق بين المادة والصورة كما تبحث في العلم الإلهي ، والمادة والصورة كما تُدرس في الفلسفة الطبيعية .

يقول ابن رشد بعد أن يورد نص أرسطو في هذه النقطة : وينبغي أن تعلم أن الفرق بين هذا الفحص عنها ، وبين الفحص في أول السماع الطبيعي عن المادة والصورة ، أن ذلك الفحص الذي في أول السماع لما كان بما هو فحص طبيعي ، لم يفيض به إلا إلى بيان المادة الأولى فقط بما هي مادة لا بما هي جوهر ، وإلى الصور الطبيعية فقط لا إلى الصورة الأولى لجميع الأشياء المحسوسة ولا إلى الصورة من حيث هي جوهر ، ولذلك لم يفيض النظر في الصور الطبيعية بما هي طبيعية إلى الصورة الأولى . وذلك أن النظر في الصورة الذي يفيض به إلى الصورة الأولى هو النظر فيها من حيث هي جوهر . وليس ينظر العلم الطبيعي في الأشياء من حيث هي جواهر . وأما المادة الأولى فينظر فيها صاحب العلمين ، وأما صاحب العلم الطبيعي فينظر فيها من حيث هي مبدأ للتغير ، وأما صاحب العلم الإلهي فينظر فيها من حيث هي جوهر بالقوة^(١) .

ونود أن نشير إلى أن ابن رشد في شرحه لهذه المقالة ينقد آراء كثير من الفلاسفة الذين سبقوه ، كما ينقد أيضاً جانباً من آراء المتكلمين .

فهو ينقد رأى ابن سينا القائل بأن الصور كلها عن العقل الفعال ، وهو الذى يسميه واهب الصور (١) .

كما ينقد المتكلمين ويقصد بهم أساساً الأشاعرة . فهم لم يثبتوا تأثير الأجسام بعضها فى البعض الآخر ، لأن ذلك يلزم عنه - فيما يرون - المرور فى الأسباب الفاعلة إلى غير نهاية . ولهذا قالوا إن الفاعل للأشياء كلها يعد واحداً غير جسم (٢) .

٨ - المقالة الثامنة : مقالة الحاء .

يقسم ابن رشد هذه المقالة إلى ستة عشر قسماً . وهو كعادته فى الشرح الكبير يورد نص أرسطو تبعاً للترجمة التى وصلته عن قدامى المترجمين ، ثم يشرح فى تفسيره وشرحه مبرزاً بين كلام أرسطو وشرحه هو .

ويرى ابن رشد أن هذه المقالة تعد تكميماً وتكملة للمقالة السالفة وهى مقالة الزاى . فهو يقول فى مفتح هذه المقالة قبل أن يورد نص أرسطو : إن غرضه فى هذه المقالة التذكير بجملة ما سلف من القول فى المقالة التى قبل هذه فى أوائل الجوهر وتتميم القول فيه ، وهو الجوهر المسمى صورة . فإن كل ما فحص عنه من أنواع الجواهر فى المقالة التى قبل هذه ، فإنما فحص عنه من أجل الجوهر المسمى صورة . فهو فى هذه المقالة يذكر بما سلف له من الفحص الذى أتى به من أجل الفحص عن هذا الجوهر ثم يتمم القول فيه (٣) .

٩ - المقالة التاسعة : مقالة الطاء .

تنقسم هذه المقالة إلى اثنتين وعشرين قسماً ، وذلك حسب تقسيم ابن رشد لها . وتدور هذه المقالة أساساً حول البحث فى القوة والفعل ، وبذلك تكون مكتملة للبحث فى الجوهر المحسوس المتغير . إذ أن ابن رشد إذا كان قد ذهب إلى أن مبادئ الموجودات هى المادة والصورة ، فإنه فى مقالته هذه ينظر

(١) المصدر السابق - مجلد ٢ ص ٨٨٢ .

(٢) المصدر السابق ص ٨٨٦ .

(٣) المصدر السابق - مجلد ٢ ص ١٠٢٢ .

إلى مبادئ الموجودات من زاوية القوة والفعل . فيعتبر الهيبولى قوة والصورة فعلا ، وذلك بعد أن يوضح لنا كل المعانى التى تطلق على القوة وعلى الفعل .
 وجدير بالذكر أن فيلسوفنا يتطرق فى أثناء شرحه وتفسيره لهذه المقالة من كتاب الميتافيزيقا إلى التصدى لآراء المتكلمين . وعداوته الأشاعرة من خاصة فى نظرية الأسباب والمسببات — كما سبق أن بينا — أشهر من أن يشار إليها ، ويجدها مبسوطه فى كتبه المؤلفه .

ولكن الحديد هو أنه يتصدى لهم أثناء تفسيره لأرسطو ملحقاً آراءهم بآراء السوفسطائيين بمعنى أن الأشاعرة إذا كانوا يذهبون إلى عدم وجود خصائص ثابتة محددة لكل ما هو موجود فى عالمنا ، وأنه من الممكن انقلاب هذه الخصائص ، فإنه يمكن — تبعاً لوجهة نظر ابن رشد — إلحاق رأيهم هذا بآراء السوفسطائيين الذين لا تؤدى فلسفتهم إلى التسليم بخصائص دائمة ثابتة لكل شئ :

وستقتصر على لإيراد فقرة له توضح ما نقصده ، راجين أن يكون هذا دافعاً لنا على تلمس فلسفة ابن رشد لا من خلال مؤلفاته فقط ، كما يفعل الكثير من الباحثين ، ولكن أيضاً من خلال تفاسيره وتلاخيصه وشروحه على أرسطو ، وقد سبق لنا الإشارة إلى أننا لو اقتصرنا على جانب دون الجانب الآخر ، فإن ذلك سيؤدى بنا إلى تقديم صورة مهوشة مضطربة خاطئة عن فلسفة ابن رشد .

يقول ابن رشد : لما تكلم — أى أرسطو — على كم وجه تقال القوى ، وأنها تقال على الفاعلة والمنفعله ، ورسمها وعدد أصناف القوى الفاعلة ، وبين الفرق بينها وبين الناطقة منها وغير الناطقة ، يريد أن يتكلم مع من ينكر وجود القوى ، وهم الذين ينكرون الممكن ، وذلك أن الذى يتكلم مع هؤلاء هو صاحب هذا العلم ، إذ كان هذا الرأى من جنس آراء السوفسطائيين .

فقال — أى أرسطو — : ومن الناس ، من يقول إن القوة عند الفعل فقط : يريد — أى أرسطو — ومن الناس من ينكر وجود القوة المتقدمة بالزمان على الشئ الذى هو قوية عليه . ويقول إن القوة والشئ الذى توجد قوية عليه يوجدان معاً . وهذا يلزم عنه ألا تكون قوة أصلا ، لأن القوة مقابلة للفعل ،

وليس يمكن أن يوجد معاً . وهذا القول ينتحله الآن الأشعريون من أهل ملتنا ؛
وهو قول مخالف لطباع الإنسان في اعتقاداته وفي أعماله^(١) .

وإذا كان ابن رشد قد قارن بين السوفسطائيين والأشاعرة ، فإنه لا يكتفى بذلك بل يبين لنا أن أقوال الأشاعرة تؤدي إلى سد باب النظر ، والجهد بالشرعية وعدم وجود أسماء وحدود لكل موجود من الموجودات .

فهو يذهب من خلال نص يعد من أهم نصوص هذه المقالة التاسعة من حيث المغزى ، والدلالة ، إلى أن أهل زماننا — ويقصد بهم الأشاعرة أساساً — يضعون لأفعال الموجودات كلها فاعلاً واحداً بلا وساطة لها ، وهو الله سبحانه . وهؤلاء يلزمهم ألا يكون لموجود من الموجودات فعل خاص طبعه الله عليه . وإذا لم يكن للموجودات أفعال تخصها ، لم يكن لها — حسب تصور ابن رشد — ذوات خاصة ، لأن الأفعال إنما اختلفت من قبل اختلاف الذوات ، وإذا ارتفعت الذوات ارتفعت الأسماء والحدود وصار الموجود شيئاً واحداً .

وهذا الرأي — فيما يذكر ابن رشد — يعد رأياً غريباً جداً عن طباع الإنسان وإنما الذي قادهم إلى القول بذلك ، أن سدوا باب النظر . فهم يدعون النظر وينكرون أوائله . ولهذا كله إنما قادهم إليه توهمهم أن الشريعة لا يصح اعتقادها إلا بهذا الوضع وأشباهه ، في حين أن هذا يعد جهلاً منهم بالشرعية ومكابرة بنطقهم الخارج دون الداخل^(٢) .

١٠ — المقالة العاشرة : مقالة الباء iota .

يقسم ابن رشد هذه المقالة إلى ستة وعشرين قسماً ، ويأخذ في تفسير المعاني التي تضمنتها كل فقرة أو قسم من هذه الأقسام .

وتبحث هذه المقالة أساساً في معاني الواحد والكثير ، وكيف تقال لفظة الواحد على أنحاء مختلفة . كما تبحث في معنى الضدية ومعنى الملكة والعدم .
والواقع أن هذه المقالة من مقالات كتاب الميتافيزيقا لأرسطو ، تعد ،

(١) المصدر السابق — مجلد ٢ ص ١١٢٦ .

(٢) المصدر السابق — مجلد ٢ ص ١١٣٥ — ١١٣٦ .

١٩٣

أضعف هذه المقالات ؛ فليس فيها شيء جديد ، إذ الموجود بين ثناياها لا يخرج عن أحد أمرين : إما أشياء سبق دراستها في المقالات السابقة عليها ، وإما بعض التعريفات اللفظية التي لا تقدم لنا شيئاً ذا بال .

وابن رشد في تفسيره على هذه المقالة . حاول توضيح المعاني التي بدت له غامضة بحيث تحتاج إلى تحليل وتفسير .

وإذا كان ابن رشد — كما رأينا في المقالة السابقة — قد تعرض لنقد فريق الأشاعرة من المتكلمين ، فإنه بين تضاعيف هذه المقالة ، يتعرض لنقد ابن سينا في بعض النقاط ، وإن كان أكثرها يعد نقاطاً فرعية وليست جوهرية . ولكن المدلول الأساسي من ذلك كما قلنا دائماً ، هو ضرورة الرجوع إلى تفاسير ابن رشد وشروحه إذا أردنا أن نقدم صورة دقيقة لفلسفته سواء في جانبها النقدي أو جانبها الإيجابي .

وستقتصر على إيراد نموذج واحد يبين لنا نحوه من أنحاء نقد ابن رشد لابن سينا .

فإذا كان ابن سينا قد ذهب إلى أن الموجود والواحد يدلان من الشيء على معنى واحد زائد على ذاته ، إذ أن الشيء لا يعد موجوداً بذاته ، بل بصفة زائدة عليه ، كما ذهب إلى أن الواحد والموجود يدلان على غرض في الشيء ؛ فإن ابن رشد يكشف عن خطأ ابن سينا قائلاً : إن أول ما يلزمه — أي ابن سينا — أن يقال له : تلك الصفة أو ذلك العرض الذي به صار واحداً والموجود موجوداً ، هل صار هو أيضاً واحداً وموجوداً بمعنى زائد أو بذاته ؟ فإن قال : بمعنى زائد ؛ لزم المرور إلى غير نهاية . وإن قال بذاته ، فقد سلم أنه يوجد شيء واحد بذاته ، وإنما غلط الرجل أمران : أحدهما أنه اعتقد أن الواحد الذي هو مبدأ الكمية هو الواحد المرادف للموجود ، فظن لمكان أن هذا الواحد معدود في الأعراض ، أن الواحد الذي يدل على جميع المقولات أنه عرض . والثاني أنه التبس عليه اسم الموجود الذي يدل على الجنس والذي يدل على الصادق . فإن الذي يدل على الصادق هو عرض ، والذي يدل على الجنس يدل على كل واحد من تجديد في المذاهب الفلسفية

المقولات العشر دلالة تناسب ، كما يقال الهوية ^(١) .

١١ - المقالة الحادية عشرة : مقالة اللام Lambda :

هذه المقالة هي آخر مقالات كتاب الميتافيزيقا التي فسرها فياسوفنا ابن رشد . وقد سبق أن عرفنا أن مقالة الكبأ Kappa لم تصل إليه على ما يبدو من تفسيره كما أنه من المرجح أنه لم يفسر المقالتين الثالثة عشرة والرابعة عشرة . وهما مقالتا الملو Mu والنو Nu

يقسم ابن رشد هذه المقالة إلى ثلاثة وخمسين قسماً . وتبدأ الأقسام والفقرات دائماً بإيراد نص أرسطو وبعدها يأتي دور الشرح والتفسير . ولكننا في أول المقالة نجد من ابن رشد اختلافاً يسيراً في المنهج الذي سار عليه في المقالات العشر السابقة . وهو نفسه يقول ذلك في أول شرحه مبيناً الأسباب التي دفعته إلى ذلك .

فهو لم يجد للإسكندر الأفروديسي ولا لمن بعده من المفسرين ، تفسيراً لمقالات علم ما بعد الطبيعة ولا تلخيصاً ، إلا في مقالة اللام . ولهذا رأى ابن رشد أنه من المناسب تلخيص أقوال الإسكندر قبل الشروع في تفسيره لمقالة اللام . قلنا إن مقالة اللام تعد أهم مقالات ما بعد الطبيعة على وجه الإطلاق ، وذلك إذا أخذنا في الاعتبار محاولة تأويل الآراء الواردة فيها بحيث تتفق مع العقائد الإسلامية .

وهذا ما اتفق عليه جمهرة المؤرخين والباحثين في الفلسفة العربية بلا استثناء . ولكن أكثرهم للأسف الشديد ، قد غفل أو تغافل عن الأهمية الخاصة لتفسير ابن رشد لهذه المقالة ، رغم ما فيها من الموضوعات ذات المغزى الدقيق والعميق ، والتي يبدو لنا أنها قد تتكفل بتعديل وجهة نظر الباحثين في الفلسفة الرشدية ، في بعض الموضوعات .

فإذا رجعنا إلى الفقرات التي أوردها ابن رشد في هذه المقالة مفسراً إياها وجدناه يتعرض لآراء من سبقوه من المفسرين مؤيداً أقوالهم تارة وناقداً إياها تارة أخرى . وهو يميل في الغالب إلى الوقوف إلى جانب الإسكندر الأفروديسي ،

(١) تفسير ما بعد الطبيعة - مجلد ٣ ص ١٢٨٠ .

مفضلاً شروحه على شرح ثامسطيوس . فهو يصف شرح الأخير في بعض المواضع بأنه شرح أو تفسير ردىء .

ولا يعد رجوعه إلى آراء هؤلاء المفسرين ، ما يضمنى على تفسيره لهذه المقالة أهمية كبرى ، بل إن ذلك يرجع أساساً إلى الكثير من الآراء المبتوثة بين تضاعيف تفسيره والتي لم يشأ التصريح عنها بوضوح من خلال مؤلفاته كفصل المقال ومناهج الأدلة ، التي يمكننا القول بأنها أقل أهمية في بعض جوانبها من شروحه هذه ، برغم أن أغلب الدارسين للفلسفة الرشدية قد صنفوا مؤلفاته هذه ، واحتفلوا بها احتفالاً فاق حد الوصف ، وما زالوا يحتفلون .

يناقش ابن رشد خلال تفسيره لهذه المقالة موضوعات على جانب كبير من الأهمية لموضوع الصفات الإلهية ، والخير والشر ، ومشكلة أصل الموجودات ، وغير ذلك من موضوعات ومشكلات .

وسوف نعرض عرضاً سريعاً لبعض هذه الموضوعات . أما مشكلة أصل الموجودات فسندرسها بعد قليل في قسم مستقل ، نظراً لأهميتها البالغة .

يعرض ابن رشد في هذه المقالة لموضوع الصفات الإلهية والعلاقة بين الذات والصفات . فالله عقل والعقل والمعقول يرجعان إلى شيء واحد .

يقول ابن رشد وهو بصدد شرحه على أرسطو . . « وإنما يصير المعقول والعقل شيئاً واحداً إذا عقل ، لأن القابل والمقبول من العقل كلاهما عقل . ولذلك كان العاقل والمعقول من العقل يرجعان إلى شيء واحد . وإنما تتفرق هذه باعتبار الأحوال الموجودة في العقل . وذلك أن من حيث هو يتصور المعقول ، قيل فيه إنه عاقل ، ومن حيث هو متصور بذاته ، قيل إن العاقل هو العقل نفسه بخلاف ما يعقل بغيره . ومن حيث إن المتصور هو المتصور نفسه ، قيل إن العقل هو المعقول . . وإذا كان العقل منا يوجد تارة قوة وتارة فعلا ، وكان ذلك العقل الإلهي يوجد دائماً فعلا ، فهو بين أنه أفضل جداً من هذا العقل الذى فينا »^(١)

وإذا كان ابن رشد قد تعرض لمناقشة صفة العلم الإلهي والمقابلة بينها وبين

(١) تفسير ما بعد الطبيعة مجلد ٣ - مقالة اللام ص ١٦١٧ - ١٦١٨ .

العلم الإنساني ، فإنه يحدثنا بعد ذلك عن بقية الصفات الإلهية الأخرى كالحياة والكمال . . إلخ .

ويتطرق ابن رشد حين دراسته للصفات الإلهية إلى البحث في موضوع الذات والصفات. وينقد الأشاعرة حين رأوا أن الأوصاف زائدة على الذات .

يقول ابن رشد في نص بالغ الأهمية ، بعد توحيد بين الصفة والموصوف في المجال الإلهي : « . . لأنه إذا تعدد الجوهر ، كان المجتمع واحداً ، بمعنى واحد زائد على المجتمع . وهذا بعينه يلزم الأشعرية من أهل ملتنا ، لأنهم جعلوا هذه الأوصاف زائدة على الذات ، فيلزمهم أن تكون واحداً بمعنى واحد زائد على الذات والأوصاف . وكل من المذهبين يلزمهما التركيب ، وكل مركب يحدث إلا أن يدعوا أنه يوجد ههنا أشياء تتركب بذاتها ، لكانت أشياء تخرج من القوة إلى الفعل بذاتها وتتحرك بذاتها من غير محرك . وكذلك ينبغي أن يفهم من قولنا فيه أنه حي ، وأن له حياة ، معنى واحد بعينه بالموضوع اثنان بالجهة ، لأنهما يدلان على معنى واحد من جميع الجهات ، كما تدل عليه الأسماء المترادفة مثل دلالة البعير والحمل ، ولا على أنهما تدل كما يدل الاسم المشتق والذي هو المثال الأول ، أعني أن المشتق يدل عليه المثال الأول بزيادة ، مثل قولنا حي وحياة ، لأن الحياة تدل على معنى في غير موضوع ، وقولنا حي يدل على معنى في موضوع ، أعني صورة في هيولى وملكة في موضوع . فهذه هي حال دلالات الأسماء في الأشياء التي هي صورة في هيولى . وأما الأشياء التي هي صورة في غير هيولى ، فإن الوصف والموصوف يرجعان فيها إلى معنى واحد بالوجود ، وهما بالاعتبار اثنان ، أعني صفة وموصوف^(١) .

رابعاً – مشكلة أصل الموجودات من خلال فكري الأزلية والأبدية :

من المشكلات التي اهتم بها فيلسوفنا ابن رشد اهتماماً كبيراً ، مشكلة أصل الموجودات ، والتساؤل حول القدم والحديث .
وإذا كان ابن رشد قد تناولها بالدراسة في كثير من كتبه ، إلا أنه لم يتناولها

(١) تفسير مقالة اللام ص ١٦٢٠ - ١٦٢١ .

بصورة أقرب ما تكون إلى الجدية والعمق ، أكثر مما هو موجود في تفسيره الكبير لما بعد الطبيعة .

وسنراه يذهب في تفسيره هذا إلى الانجاء اتجاهاً أرسطياً بارزاً ، وذلك بعد أن تعرض بالنقد لآراء ثامسطيوس والمتكلمين والفارابي وابن سينا ، كما سيتضح في خلال النص الذي على أساسه يدرس المشكلة المشار إليها آنفاً ، والذي يعد أخطر وأهم نصوصه في مقالة اللام ، بل في سائر المقالات الأخرى ، على وجه الإطلاق يعرض لنا ابن رشد في النص الثامن عشر من مقالة اللام مما بعد الطبيعة . رأيه في هذه المشكلة ، وذلك أثناء عرضه لنقد أرسطو لوجود الصور المفارقة .

فيورد أولاً نص أرسطو القائل : فظاهر أنه لا حاجة بنا بوجه من الوجوه ، أن تكون الصورة موجودة ، وذلك أن إنساناً يولد إنساناً الذي هو واحد واحد ، إنساناً من الناس . وعلى هذا المثال في الصناعات ، وذلك أن الصناعة الطبية هي كلمة الصحة

بعد ذلك يشرع فيلسوفنا في شرح هذا النص مبيناً لنا رأيه في أصل الموجودات ومشكلتي الأزلية والأبدية .

فهو يقول إن أرسطو بعد أن بين لنا أن العلل منها فاعلة ، وهي المقدمة في الوجود ، ومنها ماهي أجزاء الشيء الموجود وهي معه ، ذهب إلى أنه ليس هناك مبرر للقول بالصور التي قال بها أفلاطون . فإذا كان الشيء إنما يكون من المواطن له بالاسم ، فلا حاجة بنا بوجه من الوجوه إلى أن تكون الصور موجودة . فالإنسان مثلاً يولده إنسان مثله ، والفرس فرس مثله ، واحد لواحد وجزئي . لجزئي لا كلي لجزئي ، كما يقول القائل بالصور

يقول ابن رشد : وذلك أن الأمر في الطبيعة في كون الشيء عن المواطن له بالاسم ، هو كالأمر في الصناعة ، وذلك أن الصناعة الفاعلة للصحة وهي صناعة الطب ، هي صورة الصحة الموجودة في نفس الطبيب . وكما أن الصانع ليس يحتاج عندما يفعل إلى مثال ينظر إليه حتى يفعل ، إذ كان ماعنده من صورة المصنوع كافيًا له في الفعل من غير أن يحتاج إلى مثال ينظر إليه ، كذلك الأمر في

الطبع إنما يفعل من جهة ما عنده صورة المفعول بعينها ، ولذلك يجب أن يكون المواطىء من المواطىء^(١) .

هذا هو رأى أرسطو كما يعرضه ابن رشد . وسيعود إلى تحليله بعد قليل ، محاولاً استخراج كل النتائج التي تنفرع عن هذا الرأى . ولكنى يصل إلى تقرير رأيه ، مؤيداً في ذلك أرسطو إلى حد كبير ، بدا له أنه من الضروري عرض رأى ثامسطيوس ثم نقده . فثامسطيوس إذا كان قد ذهب إلى أن قول أرسطو يعد مقنعاً في رفع الصور ، إلا أنه وجه إليه بعض أوجه النقد، فأرسطو قد أغفل — كما يرى ثامسطيوس — كثرة ما يحدث من الحيوان من غير مثله . فنحن نرى جنساً من الزنابير يتولد من أبدان الخيل الميتة ، ونرى النحل يتولد من أبدان البقر الميتة ، ونرى الضفادع تتولد من العفن . وإذا كانت الطبيعة تسلك هذا المسلك بالنسبة للحيوانات الدنيا ، فإنها إلى حد كبير تسلك مسلكاً مشابهاً من بعض الوجوه بالنسبة للحيوانات العليا ، ومنها الإنسان الناطق . بمعنى أنه لا بد من التسليم بوجود أنساب وصور في الطبيعة بمقتضاها تفعل ما تفعل . فالإنسان مثلاً ، وإن كان يتولد عن إنسان ، فإن الأب ليس له صنع في تركيبه ، بل إنه يصير على هذه الحالة بسبب وجود نسب وصور في الطبيعة بمقتضاها تفعل هذه الطبيعة في الكائنات .

هذا هو ما يراه ثامسطيوس . وواضح من هذا الرأى أنه يقر بوجود الصور في الطبيعة ، ولكنه لا يعترف بها كصور مفارقة . كما أنه يربط بين القول بالصور ، والاعتراف بالغاية في الطبيعة . دليل هذا ، قوله الذي يورده ابن رشد في تفسيره : وليس بعجب أن تكون الطبيعة وهي لا تفهم سواقة ما تعمله إلى الغرض المقصود إليه ، إذ كانت لا تدرى ولا تفكر في فعل ما تفعل . وهذا مما يدل على أنها قد ألهمت إلهاماً تلك النسب من سبب هو أكرم منها وأشرف وأعلى مرتبة ، وهي النفس التي في الأرض التي يرى أفلاطون أنها حدثت عن الآلهة الثواني . ويرى أرسطو طاليس أنها حدثت عن الشمس والفلك المائل ، ولذلك صارت تفعل ما تفعل مستاقة نحو الغرض وهي لا تفهم الغرض . وجملة القول أنه لا بد من أن يكون في الطبيعة أنساب وصور ، إذ كان يحتاج في تولد الشيء إلى مثله . وليس يوجد لجميع ما يتولد مثل ما يتولد منه .

(١) تفسير ما بعد الطبيعة مجلد ٣ ص ١٤٩١ - ١٤٩٢ .

لكننا متى احتجنا إلى صورة من الصور ، كان منا فعل مانعلم أنه لا تحدث به وحده تلك الصورة ، فتحدث حينئذ تلك الصورة ، كأنها كانت كامنة في شيء آخر ، وهي بالحقيقة كامنة في الطبيعة المولدة^(١) .

وبعد أن يعرض علينا ابن رشد رأى أرسطو وشك ثامسطيرس ، يبدأ في بيان مشكلة أصل الموجودات ، وكيف أن التعمق في بحثها يؤدي بالضرورة إلى القول بقديم العالم .

فهو يرى أن آراء كل من أثبتوا سبباً فاعلاً وأثبتوا الكون ، يمكن تقسيمها إلى مذهبين في غاية التضاد وبينهما آراء متوسطة تأخذ من المذهب الأول بعض عناصره ، وتستقي من المذهب الثاني عناصر أخرى ، ثم تضيف عناصر أخرى لانجدها في هذين المذهبين (انظر شكل رقم ٦)

أما المذهبان اللذان في غاية التضاد ، فأولهما مذهب أهل الكمون^(٢) ، وثانيهما مذهب أهل الإبداع والاختراع . أصحاب المذهب الأول يقولون بأن كل شيء في كل شيء ، وأن الكون إنما هو خروج الأشياء بعضها من بعض . وأن الفاعل إنما احتيج إليه في الكون لإخراج بعضها من بعض وتمييز بعضها من بعض . ومن الواضح أن الفاعل عند القائلين بهذا المذهب لا يعد وكونه محركاً .

هذا عن مذهب الكمون ، أما المذهب الثاني وهو مذهب الإبداع والاختراع ، فيرى أن الفاعل هو الذي يبدع الموجود بجملته ويخترعه اختراعاً ، وليس من شرط فعله وجود مادة فيها يفعل ، إذ هو المخترع للكل . وواضح أن هذا الرأي — كما يقول ابن رشد — هو رأى المتكاملين من أهل ملة الإسلام وملة النصراني .

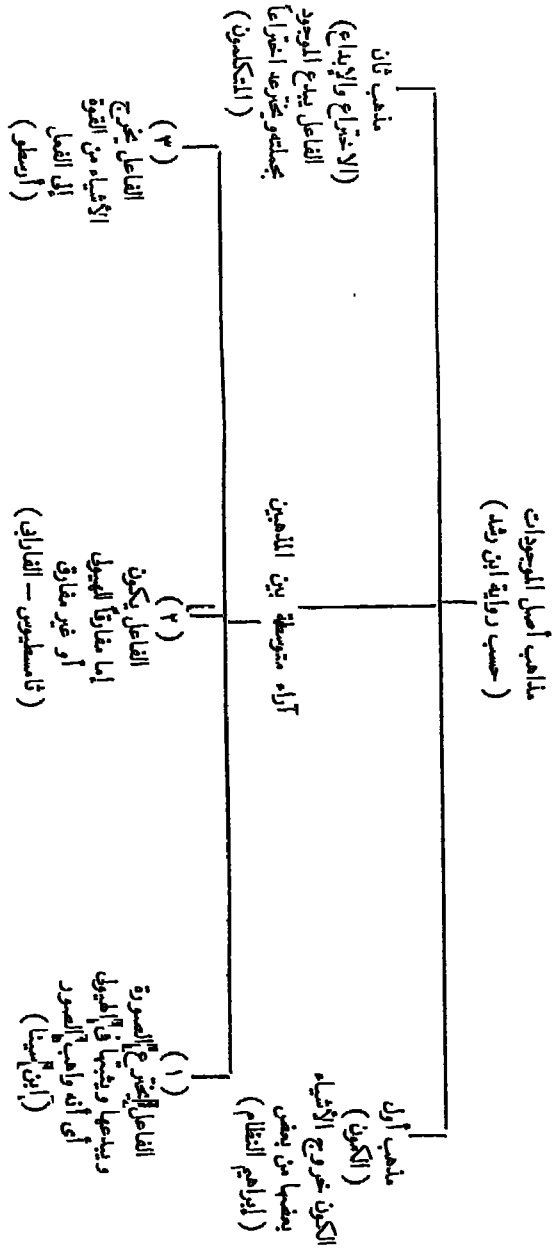
(١) المصدر السابق مجلد ٣ ص ١٤٩٤ .

(٢) عرفت نظرية الكون The germinal Development عند المتكلمين ، وتنسب إلى إبراهيم بن سيار النظام . وهناك كثير من المراجع التي أفاضت في البحث في هذه النظرية ، ومنها ما حاولت عقد مقارنة بينها وبين نظرية التطور . ويمكن الرجوع إلى :

The notes of van den Bergh on the English

translation of Tahafut Al Tahafut vol II P. 48, and : Sarton : Introduction to the history of science

ولا يتسع المجال الآن للدراسة هذا المذهب على نحو تفصيل . واكتفى بما يقوله الشهيرستاني عن مذهب النظام . فهو يقول : إن الله تعالى خلق الموجودات دفعة واحدة على ما هي عليه الآن : معادن ونباتاً وحيواناً وإنساناً . ولم يتقدم خلق آدم عليه السلام خلق أولاده ، غير أن الله تعالى أكن بعضها في بعض . فالنتيجة والتأخر إنما يقع في ظهورها من مكائنها دون حدوثها ووجودها . (الملل والنحل - ١ ص ٥٦) .



(شكل رقم ١)

٢٠١

وإذا كان قد اتضح لنا التقابل بين هذين المذهبين ، وخاصة بالنسبة لتصور فعل فاعل العالم ، فإن هناك من الآراء التي تتوسط بين هذين المذهبين . ويقول ابن رشد إن هذه الأوساط يمكن حصرها في ثلاثة آراء يجمعها كلها القول بأن الكون عبارة عن تغير في الجوهر ، وأنه لا يتكون عندهم شيء من لاشيء ، بمعنى أنه لا بد في الكون عندهم من موضوع ، وأن المتكون إنما يحدث عن ماهو من جنسه بالصورة .

هذه المذاهب الثلاثة تجمعها إذن أفكار مشتركة ، إلا أن هناك نقاطاً محددة يمكن على أساسها تمييز الواحد منها عن الآخر . ويتضح ذلك مما يلي :

١ - الأول منها يرى أن الفاعل هو الذى يخترع الصورة ويبدها ويثبتها في الهيولى . والفاعل الذى بهذه الصفة ليس في هيولى أصلاً ، وهو الذى يسمونه واهب الصور : ومن الواضح أن ابن رشد يدخل ابن سينا ضمن القائلين بهذا المذهب .

٢ - الثانى منها يرى أن الفاعل يوجد بمحالتين فهو إما أن يكون مفارقاً لاهيولى وإما أن يكون غير مفارق : فغير المفارق مثل النار التى تفعل ناراً ، والإنسان الذى يولد لإنساناً . والمفارق هو المولد للحيوان والنبات الذى لا يوجد عن حيوان مثله ولا عن بزر مثله .

وواضح أن ابن رشد يقصد بهذا المذهب مذهب ثامسطيوس . وقد عرضنا له منذ قليل . ويضع ابن رشد أيضاً الفارابى في زمرة القائلين بهذا المذهب .

٣ - بقى المذهب الثالث وهو مذهب أرسطو . وقد أكد فيلسوفنا صحة هذا المذهب مفضلاً الأخذ به ، وذلك بعد أن عرض له وتناوله بالتحليل مقارنة ما فيه من صواب ، بالأخطاء التى نجدها في المذاهب السالفة . وسيتضح ذلك من الإشارة إلى هذه الجوانب بإيجاز .

الفاعل في هذا المذهب - حسب ما يراه ابن رشد مفسراً - يفعل المركب من المادة والصورة . وذلك بأن يحرك المادة ويغيرها حتى يخرج ما فيها من القوة على الصورة إلى الفعل . وإذا كان هذا المذهب يشبه من وجه من الوجوه مذهب تجديد في المذاهب الفلسفية

أنبادوقليس الذى يرى أن الفاعل يفعل اجتماعاً وانتظاماً للأشياء المتفرقة ، إلا أنه يختلف اختلافاً أساسياً : فالفاعل عند أرسطو لا يعد جامعاً بين شيئين بالحقيقة ، وإنما هو مخرج مبادى القوة إلى الفعل ، فكأنه جامع بين القوة والفعل ، أعنى الهيرلى والصورة من جهة لإخراج القوة إلى الفعل ، دون أن يؤدي ذلك إلى إبطال الموضوع القابل للقوة .

وإذا كان ابن رشد قد أبان عن وجه شبه بين هذا المذهب وبين مذهب أنبا دوقليس ، فإنه يقرر أيضاً أن هناك أوجه تشابه بينه وبين الاختراع والكهون . من جهة أن الفاعل يحيل ما كان بالقوة إلى الفعل ، كما أن هناك وجه اختلاف يتمثل أساساً في أن الفاعل في هذا المذهب الأخير لا يأتي بالصورة من لا صورة . بعد هذا كله يكون ابن رشد قد توصل إلى تفسير قول أرسطو بأن المواطى^١ يكون من المواطى^٢ أو قريباً منه . إذ لا يعنى ذلك عنده أن المواطى^٢ يفعل بذاته وصورته صورة المواطى^١ له ، بل يعنى أنه يخرج صورة المواطى^١ له في القوة إلى الفعل . يقول فيلسوفنا : ولذلك ليس يلزم أن يكون الفاعل ولا بد مواطى^٢ ، هو هو من جميع الوجوه . فالمولد للنفس ليس معناه أنه يثبت نفساً في الهيرولى ، وإنما معناه أنه يخرج ما كان نفساً بالقوة ، إلى أن يصير نفساً بالفعل . ولذلك نجد النار تتكون عن الحرارة كما تتكون عن نار مثلها ، ومعنى النسب والصور الموجودة في المكونات للحيوانات هو أنها تخرج النسب والصور التي في الهيرولى في القوة إلى الفعل ، وكل مخرج شيئاً من القوة إلى الفعل ، فيلزم أن يوجد فيه بوجه ما ذلك المعنى الذى أخرجه لا أنه هو هو من جميع الوجوه . فالقوى التي في البذور وهي التي تفعل أشياء متنفساً ليست أشياء متنفساً بالفعل ، وإنما هي متنفساً بالقوة^(١) .

وهنا يكون ابن رشد قد تمكن — حسب اعتقاده — من الخروج من الإشكال الذى وضعه ثامسطيوس أمام مذهب أرسطو . وقد سبق أن أشرنا إلى أن ثامسطيوس قد تساءل عن السبب في توليد حيوانات دنيا عن أشياء لا تشبهها وليست منها . أما ابن رشد فقد حاول تأويل مذهب أرسطو بحيث لا يلزم عنه إشكال ثامسطيوس فالإنسان — كما يرى أرسطو — يولده إنسان مثله ، والشمس وهي متولدة في الأرض والماء من قبل حرارة الشمس الممتزجة بحرارة سائر الكواكب ، ولذلك كانت

(١) تفسير ما بعد الطبيعة مجلد ٣ ص ١٥٠٠ - ١٥٠١ .

٢٠٣

الشمس وسائر الكواكب هي مبدأ الحياة لكل حي بالطبيعة . فحرارة الشمس والكواكب المتولدة في الماء والأرض ، هي المكونة للحيوانات المتولدة من العنقوتة ، وبالجملة لكل مايكون من غير بزر ، لأن هناك نفساً بالفعل حدثت عن الفلك المائل والشمس كما يحكى ثامسطيوس^(١) .

ولكن ماهى النتائج الحاسمة والنهائية التى يرتبها فيلسوفنا على مناقشته للمذاهب المتعلقة بأصل الموجودات ، والتى صنفتها في مذهبين متضادين بينهما ثلاثة مذاهب ، أقربها إلى الصواب عنده ، المذهب الثالث والأخير .

- ١- إذا كانت الطبيعة تفعل فعلا في غاية النظام دون أن تكون عاقلة ، فإن ذلك يعنى أنها ملهمة من قوى فاعلة هي أشرف منها وهى المسمى عقلا .
- ٢- هذه القوى العليا هي التى ظن أفلاطون أنها الصور . بيد أن هذا المذهب يعد خاطئاً . ويتبين ذلك إذا رجعنا إلى أرسطو . فالفاعل عنده لا يخترع الصورة ، إذ لو اخترعها لأدى هذا بالضرورة إلى القول بوجود شىء من لا شىء . ولذلك ليس للصورة عنده كون ولا فساد إلا بالعرض ، أى من جهة كون المركب وفساده .
- ٣- من هذه النتيجة الثانية ، ينتقل ابن رشد إلى نقد المذاهب السابقة على أرسطو ، وكذلك التى أتت بعده .

فإذا كان ابن رشد قد أيد أرسطو إلى حد كبير ، فإنه اهتم بنقد ما فى هذه المذاهب من آراء لا تتفق مع رأيه :

- فتوهم اختراع الصور قد أدى إلى القول بالصور (أفلاطون) ، وإلى القول بواهب الصور (ابن سينا) وإلى القول بإمكان حدوث شىء من لا شىء (المتكلمون) .
- وواضح من هذا أن ابن رشد من القائلين بقدم العالم ، طالما أنه نقد فكرة الاختراع والحدوث عند أسلافه من المتكلمين . وإذا جاز لنا مقارنة آرائه الواردة فى تفسيره على ما بعد الطبيعة بآرائه فى كتبه الأخرى ، ومنها المؤلفات ، أمكننا أن نقول إن العالم عنده فى حدوث دائم ، ولكن منذ الأزل ، كما أنه أبدى .
- ٤- من هذه النتيجة الثالثة ، وهى نقد المتكلمين فيما يلزم عن مذهبهم ، يرتفع

(١) المصدر السابق ص ١٥٠١ - ١٥٠٢ .

فيلسوفنا إلى تقديم في نتيجة أخرى يراها لازمة عن مذهبهم . وهو يقصد بالتكلمين أساساً ، الأشاعرة .

يقول ابن رشد : لما اعتقد المتكلمون من أهل ملتنا أن الفاعل إنما يفعل بالاختراع والإبداع من لا شيء ، ولم يعاينوا فيما ههنا من الأمور الفاعلة بعضها في بعض شيئاً بهذه الصنعة ؛ قالوا إن ههنا فاعلاً واحداً لجميع الموجودات كلها ، هو المباشر لها من غير وسط ، وأن فعل هذا الفاعل الواحد يتعلق في آن واحد بأفعال متضادة ومتفقة لانهاية لها . فجحدهوا أن تكون النار تحرق والماء يروي والخبز يشبع . قالوا لأن هذه الأشياء تحتاج إلى مبدع ومخترع ، والجسم لا يبدع الجسم ولا يخترع في الجسم حالاً من أحواله^(١) .

إلى آخر النتائج التي يجدها الدارس لأقوال المتكلمين في عديد من المجالات وخاصة مجال السببية .

هذه نتائج نجدها بين ثنايا تفسيره لنص من النصوص الأرسطية في كتاب الميتافيزيقا . نص يعد من أكثر النصوص أهمية ، إذا أخذنا في اعتبارنا النتائج التي يرتبها ابن رشد القائل بقديم العالم ، على قول أرسطو ، متطرقاً — كما رأينا — إلى نقد أفلاطون وثامسطيوس والفارابي وابن سينا والمتكلمين .

إن ذلك ينهض دليلاً ، ودليلاً قوياً ، على أهمية الرجوع إلى تفاسير ابن رشد لاستخلاص مذهبه منها . ومنذ أكثر من قرن من الزمان ، أعلن رينان Renan كما أشرنا إلى أن ابن رشد إذا كان قد فسر أرسطو ، فإن ذلك لا يعني أنه يقتصر على مجرد التفسير ومتابعة الأستاذ ، إذ أن النفس البشرية تعرف كيف تتصرف بحرية إزاء النص ، فتحوره وتؤوله وترتب عليه نتائج لم تكن كلها في ذهن صاحب النص .

صحيح أيضاً أن النص ليس له إلامعنى واحد في نظر عالم اللغات ، لكن الذهن حين يفعل فعله إزاء هذا النص ، يصل إلى نتائج وتفريعات قد تكون أكثر عمقاً من النص الأساسي .

فهل آن لنا معشر المشتغلين بالتراث العربي أن نوجه أنظارنا إلى هذه الشروح

(١) المصدر السابق ص ١٥٠٣ - ١٥٠٤ .

والتفاسير ونجمع بينها وبين المؤلفات ؟ هذه دعوة من جانبنا نؤكد على القول بها اليوم ونحن ندعو إلى تجديد المذاهب الفلسفية والكلامية ، فهل ياترى ستجد صدق عند الباحثين في المذاهب الفلسفية والذين اعتمدوا في بحوثهم على الكتب المؤلفة لفلاسفة الإسلام ، دون العناية بشروح هؤلاء الفلاسفة على أرسطو بصفة خاصة خامساً — نص من تفسير ما بعد الطبيعة :

في هذا النص سيتبين لنا منهج ابن رشد في التفسير ، وكيف أنه — كما قلنا — يختلف عن طريقة الشرح الأوسط ، والتلخيص . كما سيتبين من هذا النص كيف يحلل ابن رشد رأى أرسطو ويتعرض بالنقد لبعض الشراح والفلاسفة . وهذا كما قلنا هو الطابع المميز لتفسيراته .

المقالة الحادية عشرة — مقالة اللام — المجلد الثالث من نشرة الأب موريس بويج ص ١٤١٩ — ١٤٢٧ .

قال أرسطو :

والجواهر ثلاثة ، أحدها محسوس ، وهذا منه ماهو شيء سرمدي ، ومنه ماهو فاسد وهو الذي يقربه جميعهم بمنزلة النبات والحيوانات وهو الذي يجب ضرورة أن نأخذ إسطقساته إن كان واحداً أو كثيراً . والآخر غير متحرك ، ولهذا يقول أناس إنه مفارق ، إذ قسمه بعضهم إلى قسمين ، وبعضهم وضع الصور والتعاليمية^(١) طبيعة واحدة ، وبعضهم التعاليمية فقط من هذه .

التفسير :

يقول^(٢) : إن الجواهر ثلاثة جوهر محسوس وغير محسوس . والمحسوس قسمان : أحدهما جوهر سرمدي غير كائن ولا فاسد ، على ماتبين في العلم الطبيعي ، وهذا هو الحرم الخامس . والآخر كائن فاسد ، وهو الذي يقربه الجميع مثل النبات والحيوانات .

وقوله : وهو الذي يجب ضرورة أن نأخذ إسطقساته . يقول الإسكندر :

(١) التعاليمية أو التعليميات يقصد بها العلوم الرياضية .

(٢) كلمات مثل : يقول ، وقال ، ويريد ، يقصد بها ابن رشد أستاذه أرسطو .

ليس ينبغي أن يفهم منه الجوهر الكائن الفاسد ، بل الجوهران كلاهما المحسوس الكائن وغير الكائن . قال : وذلك أن البرهان على مبادئ الموجودات أيما هي إنما هو من حق الفيلسوف الأول . وأن هذه هي التي يستعملها الطبيعي من حيث لا يبينها ، لكن يضعها وضعاً . وذلك أن الجوهر غير المتحرك هو مبدأ وعلة للأشياء الطبيعية . وهذا هو الذي يتكلم الآن فيه على القصد الأول ، وأما تلك المبادئ الأخرى فللعلم الطبيعي فقط ، أي يبين - أيما هي . . .

فهذا ما يقوله الإسكندر في هذا الموضوع وفيه نظر . وذلك أن قوله أن البرهان على مبادئ الموجودات إنما هو من علم الفيلسوف الأول لا من علم صاحب العلم الطبيعي ، وأن الطبيعي يضع هذه وضعاً ، إذا كان الجوهر الذي هو غير متحرك هو مبدأ وعلة للأشياء الطبيعية ، وهذا هو الذي يتكلم الآن فيه على القصد الأول ، وأما تلك المبادئ الأخرى فللعلم الطبيعي فقط أن يبين وجودها أيما هي فيه إشكال . وذلك أنه إن أراد أن مبادئ الموجودات التي ينظر فيها صاحب الفلسفة ، والتي يتسلمها صاحب العلم الطبيعي ، أي يتسلم وجودها ، هي مبادئ الجوهر المحسوس السرمدي الذي هو الجوهر المفارق ، وأن المبادئ التي ينظر فيها صاحب العلم الطبيعي ، أي يبين وجودها هي مبادئ الجوهر الكائن الفاسد ، كان كلاماً غير مستقيم . وذلك أن الجوهر السرمدي فالعلم الطبيعي يبين وجوده ، وذلك في آخر الثامنة من السماع كما تبين مبادئ الجوهر الكائن الفاسد في الأولى من ذلك الكتاب . فكيف يقال إن صاحب العلم الطبيعي يضعه وضعاً ، ووجوده لا يمكن بيانه إلا في العلم الطبيعي ؟ وكيف يسوغ أن يقال إن الذي يتكفل بيان مبادئ العلم الطبيعي هو الجوهر الكائن الفاسد ، وهو ليس إنما ينظر في الجوهر الكائن الفاسد فقط ، بل وفي غير الكائن والفاسد ، لأن نظره إنما هو في الموجود المتحرك سواء كان كائناً أو لم يكن . فهذا القول على هذا التأويل قول باطل .

فإن قيل : فقد قيل في علم المنطق إن كل صاحب صناعة ما ، ليس له أن يبرهن أوائل موضوع صناعته ، وموضوع العلم الطبيعي هو الجسم المتحرك وبديوه هو الجوهر المفارق ، قلنا هذا صحيح . ولكن ما قيل من ذلك من أنه ليس يمكن لصاحب صناعة من الصنائع أن يتكلم على أوائل موضوع صناعته ، إنما معناه على طريق

٢٠٧

البرهان المطلق الذى يعطى السبب والوجود ، لأن ذلك يكون بأوائل تلك الأوائل ، وأوائل أوائل الجنس هو الناظر فى ذلك الجنس الذى هو أعلى من جنس الصناعة وخارج عنها . فلذلك ليس لصاحب الصناعة السفلى أن ينظر فى أوائل جنسه على طريق البرهان المطلق . وأما على طريق السير من المتأخرات إلى المتقدمات ، وهى التى تسمى الدلائل ، فيمكن ذلك . ولما كانت أوائل موضوع العلم الطبيعى ليس لها أوائل ، لم يمكن أن يبرهن وجود أوائل موضوع العلم الطبيعى إلا بأمور متأخرة فى العلم الطبيعى . ولذلك لا سبيل إلى تبيين وجود جوهر مفارق لإلا من قبل الحركة . والطرق التى يظن بها أنها مفضية إلى وجود المحرك الأول من غير طريق الحركة : هى كلها طرق مقنعة . ولو كانت صحيحة لكانت دلائل معدودة فى علم الفيلسوف فإن المبادئ الأولى لا يمكن عليها برهان .

فهذا القول من الإسكندر لا يصح حمله على ظاهره . ولو لم يكن لإلامافيه من التناقض ، أعنى تفريقه بين مبادئ المحسوس الكائن الفاسد وبين مبادئ المحسوس الأزلى .

وأما ابن سينا فلما اعتقد صحة القول بأن كل علم لا يبرهن مبادئه ، وأخذ ذلك بإطلاق ، اعتقد أن مبادئ الجواهر المحسوس سواء كان أزلياً أو غير أزلى صاحب الفلسفة الأولى هو الذى يتكلف بيان وجودها . فقال إن صاحب العلم الطبيعى يضع وضعاً أن الطبيعة موجودة ، وأن صاحب العلم الإلهى هو الذى يبرهن وجودها ، ولم يفرق بين الجوهرين فى ذلك ، كما وقع ههنا فى هذا الكلام بحسب ظاهره .

فإن قيل : أليس الناظر فى مبادئ الموجود هو صاحب الفلسفة الأولى ، والناظر فى مبادئ الموجود بما هو موجود هو الناظر فى مبادئ الجواهر ، كما قيل فى أول هذه المقالة ، وأوائل الجواهر ومبادئه هى مبادئ موضوع صناعة العلم الطبيعى ، فإذا العلم الإلهى هو الذى يتكلف بيان مبادئ موضوع العلم الطبيعى ، والعلم الطبيعى يضعها وضعاً .

قيل نعم . صاحب الفلسفة الأولى هو الذى يطلب أى شىء هى مبادئ الجواهر بما هو جوهر ، ويبين أن الجوهر المفارق هو مبدأ الجواهر الطبيعى . ولكن عند بيانه

هذا المطلب يصادر على ماتيين في العلم الطبيعي . أما في الجوهر الكائن الفاسد فعلى ماتيين في المقالة الأولى من السماع من أنه مركب من صورة ومادة . وأما في الجوهر الأزلي فعلى ماتيين في آخر الثامنة من أن المحرك للجوهر الأزلي شيء متبرئ عن الهوى . ثم يبين في مبادئ الجوهر الكائن الفاسد أنها جواهر ، وأنه ليس الكليات جواهر هذه ولا الأعداد ، وبالجملة ولا الصور ولا التعاليمية . وهذا هو الذي بينه في مقالة الزاى والحاء ، ويبين أيضاً في هذه المقالة أن مبدأ الجوهر الأول المفارق هو أيضاً جوهر وصورة وغاية وأنه يحرك بالجهتين جميعاً ، وهذا هو الذي يقصد بيانه أولاً في هذه المقالة ، لكن لما كان نحنو نظر هذا العلم هو النظر في مبادئ الجوهر بما هو سواء كان أزلياً أو غير أزلي ، ابتداءً في هذه المقالة بمبادئ الجوهر غير الأزلي ، فذكر بما بين من أمرها في العلم الطبيعي وفي المقالات المتقدمة على أن نظره فيها بالنحو الذي يخص هذا العلم مثل كونه جوهراً وصورة أولى وغاية أولى ، ثم ينظر في هذا الجوهر غير المتحرك هل هو واحد أو كثير . وإن كان كثيراً ، فما الواحد الذي تترقى إليه وكيف ترتيب هذه الكثرة عنه . فهكذا ينبغي أن يفهم اشتراك هذين العلمين ، أعني الطبيعي والإلهي في النظر في مبادئ الجوهر ، أعنى أن العلم الطبيعي يبين وجودها من حيث هي مبادئ جوهر متحرك ، وصاحب هذا العلم ينظر فيها بما هي مبادئ للجوهر بما هو جوهر لا جوهر متحرك .

ولعل هذه الجهة هي التي أراد الإسكندر بقوله إن صاحب هذا العلم ينظر أيما هي مبادئ الجوهر السرمدي ، لكن هذا النحو من النظر ليس يحتاج صاحب العلم الطبيعي أن يضعه وضعاً ولاله إليه حاجة . ولعله أيضاً أراد بقوله إن صاحب العلم الطبيعي ينظر أيما هي مبادئ الجوهر الكائن الفاسد بالنحو الذي يخصه ، أي بمبادئه القريبة . وأن هذا العلم ينظر في مبادئه القصوى ، حيث يبين أن الجوهر غير المتحرك هو مبدأ المتحرك . وهذا هو الذي ينبغي أن يفهم من هذا القول وإلا كان مشكلاً جداً ، وهو الذي غلط ابن سينا .

ولا وضع أن الجواهر ثلاثة ، وأن أحدها المفارق ، وكان غيره قد وضع ذلك ، ذكر ذلك على جهة الشهادة ، فقال : ولذلك يقول أناس إنه مفارق ، يريد : لأنهم اعتقدوا مثل اعتقادنا .

ولما كان هؤلاء القوم بعضهم يقسم هذا المفارق إلى نوعين ، وبعضهم يرد النوعين إلى واحد ، وبعضهم يجعل نوعاً واحداً فقط ؛ قال إذ قسمه بعضهم إلى قسمين ، وبعضهم وضع الصور والتعاليمية في طبيعتها واحدة ، وبعضهم التعاليمية فقط من هذه . يريد أن هذا الجوهر بعضهم جعله طبيعتين وهى الصور والتعاليمية التى جعلوها بين الصور المفارقة وبين الجواهر المحسوسة ، وبعضهم جعل الصور والتعاليمية طبيعية واحدة ، وبعضهم جعل الجوهر المفارق التعاليمية وحدها، ولم يقل بالصور . والقول الأول هو قول أفلاطون . والثانى فيما حكى الإسكندر قول لغير أفلاطون أو لأفلاطون على ما يتأوله عليه بعض تلامذة أفلاطون، والقول الثالث قول الفيثاغوريين وغيرهم ، وإن كان قد حكى عن هؤلاء أنهم ليسوا يقولون فى العدد إنه مفارق .

أهم مصادر الدراسة العربية وغير العربية

أولاً - المصادر العربية :

- ١ - ابن أبي أصيبعة : عيون الأنباء في طبقات الأطباء - دار الفكر بيروت سنة ١٩٥٧ .
- ٢ - ابن القفطي (جمال الدين أبي الحسن علي القاضي الأشرف يوسف) : إخبار العلماء بأخبار الحكماء - القاهرة - مطبعة السعادة سنة ١٣٢٦ هـ .
- ٣ - ابن النديم : الفهرست - المكتبة التجارية - القاهرة
- ٤ - ابن باجه (أبو بكر بن الصايغ) : تدير المتوحد - تحقيق الدكتور ماجد فخري . ضمن (رسائل ابن باجه الإلهية) بيروت - دار النهار للنشر سنة ١٩٦٨ م .
- ٥ - ابن تيمية : منهاج السنة النبوية - الطبعة الأولى جزء ١ ، جزء ٢ . سنة ١٣٢١ هـ ، ٣ ، ٤ سنة ١٣٢٢ هـ - القاهرة - المطبعة الأميرية - بولاق .
- ٦ - ابن تيمية : درء تناقض العقل والنقل - الجزء الأول - القسم الأول - تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم - مطبعة دار الكتب - القاهرة سنة ١٩٧١ م .
- ٧ - ابن تيمية : الرد على المنطقيين - المطبعة القيمة - بومباي سنة ١٣٦٨ هـ - سنة ١٩٤٩ م .
ويعد هذا الكتاب من أكثر كتبه أهمية . وقد استفدنا منه في بعض المواضع ، وإن كنا نختلف معه اختلافاً رئيسياً ، سواء في آرائه في هذا الكتاب أو في كتبه الأخرى .
- ٨ - ابن حزم (أبو محمد علي بن أحمد) : الإحكام في أصول الأحكام - القاهرة - الطبعة الثانية
- ٩ - ابن حزم (أبو محمد علي بن أحمد) : الفصل في الملل والأهواء والنحل

- الطبعة الأولى — المطبعة الأدبية بالقاهرة — سنة ١٣٢١ هـ .
 كتاب هام ولا غنى عنه في دراسة آراء المتكلمين .
- ١٠ — ابن سبئين (عبد الحق) : نصوص . نشرها L. massignon
 Recueil de textes inédit Concernant l'histoire de la mystique
 musulmane Paris 1928.
- ويهاجم ابن سبئين أكثر فلاسفة العرب كابن سينا وابن رشد كما
 يهاجم الغزالي مهاجمة عنيفة .
- ١١ — ابن سبئين : رسائل — حققها الدكتور عبد الرحمن بدوى — القاهرة —
 — سنة ١٩٦٥ م — الدار المصرية للتأليف والترجمة .
- ١٢ — ابن سوار (أبو الخير الحسن البغدادي) مقالة في أن دليل يحيى
 النحوى على حدوث العالم أولى بالقبول من دليل المتكلمين أصلاً .
 نشرها الدكتور عبد الرحمن بدوى ضمن كتاب (الأفلاطونية المحدثة
 عند العرب) — القاهرة — مكتبة النهضة المصرية — سنة ١٩٥٥ م .
- ١٣ — ابن سينا : الشفاء (القسم المنطقي والقسم الطبيعي والقسم الإلهي)^(١) .
- ١٤ — ابن سينا : النجاة في الحكمة المنطقية الطبيعية والإلهية — طبعة
 القاهرة هـ — سنة ١٣٣٨ م^(٢) .
- ١٥ — ابن سينا : الإشارات والتنبيهات (القسم الطبيعي والقسم الإلهي
 والقسم الخاص بالتصوف) — طبعة القاهرة سنة ١٩٥٧ — دار
 المعارف .
- ١٦ — ابن سينا : كتاب الهداية — مخطوطة مصورة بمعهد إحياء المخطوطات
 العربية تحت رقم ٣٨٩ فلسفة ، نقلا عن مخطوطة أيا صوفيا .
- ١٧ — ابن سينا : عيون الحكمة — تحقيق الدكتور عبد الرحمن بدوى —
 القاهرة سنة ١٩٥٤ م — المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية .
-
- (١) راجع دراستنا عن هذا الكتاب في مجلة تراث الإنسانية — مجلد ٨ — عدد ١ عام ١٩٧٠ م .
 وانظر أيضاً كتابنا : الفلسفة الطبيعية عند ابن سينا في الفصل الذى عقده عن مؤلفات ابن سينا في
 الفلسفة الطبيعية .
- (٢) راجع ما كتبناه عن هذا المؤلف وبقية كتب ابن سينا الواردة في هذه القائمة ، في كتابنا
 (الفلسفة الطبيعية عند ابن سينا من ص ٣٨ إلى ص ٦٩) .

- ١٨- ابن سينا : المباحثات - تحقيق الدكتور عبد الرحمن بدوى ضمن كتاب (أرسطو عند العرب) - القاهرة - مكتبة النهضة المصرية سنة ١٩٤٧ م .
- ١٩- ابن سينا : رسالة في الحدود - تحقيق جواشون - القاهرة - المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية سنة ١٩٦٣م - مع ترجمة فرنسية .
- ٢٠- ابن سينا : دانس نامہ علائى (بالفارسية) . وقد نشرته وزارة المعارف بإيران بمناسبة العيد الألفى لابن سينا . وترجم إلى الفرنسية فى جزأين بإشراف منظمة اليونسكو بعنوان : La livre de science
- ٢١- ابن سينا : رسالة أجوبة عن عشر مسائل - نشرة حلمى ضيا أو لكن - مطبعة إبراهيم خروز - إستانبول سنة ١٩٥٣ م .
- ٢٢- ابن سينا : القانون - طبعة القاهرة سنة ١٢٤٩ هـ (الطبعة الثانية)
- ٢٣- ابن رشد : فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال^(١) - طبعة القاهرة بدون تاريخ - دار إحياء الكتب العربية .
- ٢٤- ابن رشد : الكشف عن مناهج الأدلة عقائد الملتا - القاهرة سنة ١٩٥٥م .
- ٢٥- ابن رشد : تهافت التهافت - بيروت سنة ١٩٣٠م - وقد حققه الأب موريس بويج Maurice Bouyges تحقيقاً ممتازاً كما فعل فى كل الكتب التى قام بتحقيقها وترجمه van den Berghe إلى الإنجليزية وعلق عليه تعليقات غاية فى الأهمية استفدنا منها الكثير - لندن سنة ١٩٥٤ م .
- ٢٦- ابن رشد : تفسير ما بعد الطبيعة - فى ثلاثة مجلدات وقام بتحقيقه الأب موريس بويج ببيروت - المطبعة الكاثوليكية من سنة ١٩٣٨ إلى سنة ١٩٥٢ م .
- ٢٧- ابن رشد : تلخيص ما بعد الطبيعة - تحقيق الدكتور عثمان أمين - القاهرة سنة ١٩٥٨ م .
- ٢٨- ابن رشد : تلخيص كتاب السماع الطبيعى لأرسطو - نشرة حيدرآباد

(١) راجع ما كتبناه عن هذا المؤلف وكتب ابن رشد الأخرى فى كتابنا (النزعة العقلية فى فلسفة ابن رشد) ص ٣٢٨ وما بعدها . وانظر أيضاً مقالتنا بعنوان : (محاولات جديدة لتفسير تراث ابن رشد) بمجلة الفكر المعاصر بالقاهرة - عدد نوفمبر سنة ١٩٦٩ م .

- الدكن مع مجموعة بعنوان (رسائل ابن رشد) سنة ١٩٤٧ م .
- ٢٩- ابن رشد : تلخيص كتاب البرهان لأرسطو - نسخة خطية بدار الكتب المصرية .
- ٣٠- ابن طفيل : حى بن يقطان - طبعة أحمد أمين - دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٤٩ م .
- وهذا الكتاب رغم صغره يحوى الكثير من الآراء الفلسفية التى يسوقها ابن طفيل فى صورة قصصية رمزية .
- ٣١- ابن مسكويه (وأبو حيان التوحيدى) : الهوامل والشوامل - نشرة أحمد أمين ، السيد أحمد صقر - لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة سنة ١٩٥١ م - وهذا الكتاب يتضمن أسئلة سأها أبو حيان وأجاب عنها ابن مسكويه .
- ٣٢- ابن ميمون (موسى) : رد موسى بن ميمون القرطبى على جالينوس فى الفلسفة والعلم الإلهى - صححه الدكتور يوسف شخت والدكتور ماكس ما يرهوف - نص موجود بالمجلد الخامس - الجزء الأول - ما يوسنة ١٩٣٧ م - مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة من ص ٧٧ الى ص ٨٨ .
- ٣٣- أبو البركات (هبة الله على بن ملك البغدادى) : المعتبر فى الحكمة جزء ٢ ، ٣ - الطبعة الأولى - حيدر آباد الدكن - كتاب بلغ من الأهمية مبلغاً كبيراً ويدل على عمق مؤلفه ودقة تفكيره .
- ٣٤- أبو البقاء : الكليات - طبع بولاق - القاهرة - سنة ١٢٥٣ هـ .
- ٣٥- أبو ريان (دكتور محمد على) : تاريخ الفكر الفلسفى - الجزء الأول - الفلسفة اليونانية من طاليس إلى أفلاطون - القاهرة - دار المعارف .
- ٣٦- أبو ريان (دكتور محمد على) : الفلسفة ومباحثها - القاهرة - دار المعارف
- ٣٧- أبو ريده : (دكتور محمد عبد الهادى) : إبراهيم بن سيار النظام وآراؤه الكلامية والفلسفية - القاهرة - لجنة التأليف والترجمة والنشر -

الطبعة الأولى سنة ١٩٤٦ م .

٣٨ - إخوان الصفا : رسائل - تصحيح خير الدين الزركلى - القاهرة - المكتبة

التجارية الكبرى - القاهرة - سنة ١٩٢٨ م .

والمقارن بين رسائل إخوان الصفا وكتب الغزالي يكاد يقطع باستفادة الأخير من هذه الرسائل تماما كما استفاد من مؤلفات ابن سينا . وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على أن ملاحظة ابن سبعين تعد ملاحظة صحيحة إلى حد كبير ، وذلك حين أشار إلى استفادة الغزالي من رسائل إخوان الصفا .

٣٩ أفلوطين : أثولوجيا أرسطو طاليس إذا كان هذا الكتاب قد نسب

إلى أرسطو ، فإنه في الحقيقة يعد جزءاً من التاسوعات الرابعة والخامسة والسادسة لأفلوطين وهو الذى عرفه العرب باسم الشيخ اليونانى . ولهذا كان هذا المصدر أفلوطينياً .

٤٠ - أفلوطين : التاسوعة الرابعة . ترجمها وقدم لها بمقدمة ممتازة الدكتور

فؤاد زكريا - القاهرة الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر سنة ١٩٧٠ م .

وراجع الترجمة الدكتور محمد سليم سالم .

٤١ - إقبال (دكتور محمد) : تجديد التفكير الدينى فى الإسلام - ترجمة

عباس محمود - لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة سنة ١٩٥٥ م .

٤٢ - الأسفراينى (أبو المظفر) : التبصير فى الدين وتمييز الفرقة الناجية

عن الفرق الهالكين - نشرة محمد زاهر الكوثرى - مكتبة الخانجى

- القاهرة سنة ١٩٥٥ م :

٤٣ - الأشعرى (أبو الحسن على بن إسماعيل) : مقالات الإسلاميين

طبعة محمد محيى الدين عبد الحميد - مكتبة النهضة المصرية - الطبعة

الأولى سنة ١٩٥٠ م .

وهذا الكتاب لاغنى عنه فى معرفة الآراء الكلامية .

٤٤ - الأشعرى (أبو الحسن على بن إسماعيل) : الإبانة عن أصول الديانة

- طبعة حيدر آباد الدكن .

٤٥ - الأشعرى (أبو الحسن على بن إسماعيل) : اللمع فى الرد على أهل

الزبيغ والبدع - طبعة الدكتور حمودة غرابة - الخانجي - القاهرة
سنة ١٩٥٥ م .

٤٦- الأفروديسي (الإسكندر) : مقالة في أن المكون إذا استحال ،
استحال من ضده أيضاً معاً على رأي أرسطو طاليس وهي شرح لقول
أرسطو في الكون والفساد ، أن الشيء المكون يستحيل من عدمه
ويستحيل من ضده معاً . حققها الدكتور عبد الرحمن بدوي (أرسطو
عند العرب) - القاهرة - مكتبة النهضة المصرية - سنة ١٩٤٧ م .

٤٧- الأمدى (أبو الحسن علي بن أبي علي) : غاية المرام في علم الكلام -
حققه تحقيقاً دقيقاً حسن محمود عبد اللطيف - القاهرة - المجلس
الأعلى للشئون الإسلامية سنة ١٩٧١ م .

٤٨- الإيجي (عضد الدين) : المواقف (ثمانية أجزاء) مع شرح السيد
الجرجاني وحاشية السيالكوتي وحسن جلبي . وهذا الكتاب لاغنى عنه
للباحث في الآراء الكلامية .

٤٩- الباقلافي (أبو بكر محمد بن الطيب) : التمهيد - تحقيق الأب رتشرد
مكارثي اليسوعي - المكتبة الشرقية - بيروت سنة ١٩٥٧ م .

٥٠- البصري (أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب المعتزلي) : المعتمد في
أصول الفقه - تحقيق محمد حميد الله ، أحمد بكير ، دكتور حسن
حنفي - دمشق - المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية - جزءان - الجزء
الأول سنة ١٩٦٤ - الجزء الثاني سنة ١٩٦٥ م .

٥١- الهغدادى (عبد القاهر) : الفرق بين الفرق - القاهرة

٥٢- التفنازاني (دكتور أبو الوفا الغنيمي) : علم الكلام وبعض مشكلاته
- القاهرة .

٥٣- التفنازاني (سعد الدين) : شرح العقائد النسفية - المطبعة الأزهرية
المصرية - الطبعة الأولى - سنة ١٩١٣ م .

٥٤- التهانوي (محمد علي الفاروق) : كشاف اصطلاحات الفنون - الجزء
الأول والجزء الثاني حققهما الدكتور لطفي عبد البديع . وبقية الأجزاء لم

تصدر بعد . أما الطبعة القديمة فهي طبعة ككلمنا وقد اعتمدنا عليها في بعض المواضع وأشرنا إلى ذلك . وقد ظهرت هذه الطبعة سنة ١٨٩٢ م .

٥٥- الجحر (دكتور خليل ، وحنا الفاخوري) : تاريخ الفلسفة العربية - دار المعارف - بيروت - الجزء الأول سنة ١٩٥٧م - جزء ثان سنة ١٩٥٨ م .

٥٦- الجويني (أبو المعالي) : الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد - تحقيق الدكتور محمد يوسف موسى ، على عبد المنعم عبد الحميد - مكتبة الخانجي - القاهرة - الطبعة الأولى سنة ١٩٥٠ م .

٥٧- الحبابي (دكتور محمد عزيز) : الشخصانية الإسلامية (دار المعارف بمصر) ٥٨- الحياط (أبو الحسين عبد الرحيم بن محمد) : كتاب الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد تحقيق وتقديم الدكتور فيبرج - القاهرة - سنة ١٩٢٥ م .

٥٩- الداني (أبو الصلت) : تقويم الذهن - طبع بالنيثيا - المطبعة الأبيرقة - مدريد سنة ١٩٤٥ م .

٦٠- الدواني (الجلال) : العقائد العضدية ومعه حاشيتا السالكوتي ومحمد عبده - الطبعة الأولى - المطبعة الخيرية سنة ١٣٢٢هـ - القاهرة .

٦١- الرازي (فخر الدين) : شرح الإشارات والتنبيهات لابن سينا - القاهرة - المطبعة الخيرية - سنة ١٣٢٥ هـ (في جزأين) . وهذا الشرح من الشروح الهامة على ابن سينا ، وإن كنا نختلف مع الرازي في كثير من آرائه في هذا الشرح . ويجد الرازي في هذا الشرح يطعن في ابن سينا ويبالغ في الرد عليه ، حتى سمي بعض الظرفاء شرحه هذا جرحاً

٦٢- الرازي (فخر الدين) : المباحث المشرقية (في جزأين) حيدر آباد الدكن سنة ١٣٤٣هـ - سنة ١٩٢٤ م .

وهذا الكتاب يعد عندنا من أهم وأدق الكتب التي تركها لنا الرازي . وفيه مجهود كبير يستحق الثناء والتقدير .

- ٦٣٦- الرازى (فخر الدين) : الأربعون فى أصول الدين - الطبعة الأولى سنة ١٣٥٣ هـ - حيدر آباد الدكن .
- ٦٤- الرازى (فخر الدين) : اعتقادات فرق المسلمين والمشركين - تحقيق الدكتور على سامى النشار - القاهرة - مكتبة النهضة المصرية .
- ٦٥- الرازى (فخر الدين) : معالم أصول الدين - الطبعة الأولى سنة ١٣٢٣ هـ - القاهرة .
- ٦٦- الرازى (فخر الدين) : محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين الطبعة الأولى - المطبعة الحسينية المصرية - القاهرة سنة ١٣٢٣ هـ .
- ٦٧- السنوسى (محمد بن يوسف) : المقدمة فى أصول الدين - نشرة لوسيانى Luciani بالجزائر سنة ١٩٠٨ م مع ترجمة إلى الفرنسية .
- ٦٨- الشهرستانى (محمد بن عبد الكريم) : نهاية الإقدام فى علم الكلام - تصحيح الفريد جيوم - اكسفورد - لندن - سنة ١٩٣١ م .
- ٦٩- الشهرستانى (محمد بن عبد الكريم!) : الملل والنحل - نشرة محمد سيد كيلانى - طبعة القاهرة مصطفى الحلبي سنة ١٩٦١ م .
وهذا الكتاب لاغنى عنه فى التعرف على آراء المتكلمين والفلاسفة ، وإن كانت بعض الأقوال الواردة فيه ينبغى أن تؤخذ بحذر ، وخاصة تلك التى تتعلق بآراء الفلاسفة اليونانيين .
- ٧٠- الشيرازى (صدر الدين) : الأسفار الأربعة - طبعة طهران - طبعة حجرية فى أربعة مجلدات .
- ٧١- الطوسى (نصير الدين) : شرح الإشارات والتنبيهات لابن سينا . نشرة القاهرة سنة ١٣٢٥ هـ .
وهذا الشرح يمثل تأييداً لمواقف ابن سينا بعكس شرح الرازى .
- ٧٢- العراقى (دكتور محمد عاطف) : النزعة العقلية فى فلسفة ابن رشد - دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٦٧ م .

- ٧٣- العراق (دكتور محمد عاطف) : الفلسفة الطبيعية عند ابن سينا - دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٧١ م .
- ٧٤- العراق (دكتور محمد عاطف) : مذاهب فلاسفة المشرق - دار المعارف بالقاهرة سنة ١٩٧٣ م - الطبعة الثالثة .
- ٧٥- الغزالي (أبو حامد) : تهافت الفلاسفة - الطبعة الثانية سنة ١٩٥٥ م - دار المعارف بمصر .
- ٧٦- الغزالي (أبو حامد) : معيار العلم - الطبعة الأولى سنة ١٩٦١ م - دار المعارف بمصر .
- ٧٧- الغزالي (أبو حامد) : فيصل التنزقة بين الإسلام والزندقة - القاهرة - دار إحياء الكتب العربية .
- ٧٨- الغزالي (أبو حامد) : إحياء علوم الدين - القسم الخاص بقواعد العقائد - القاهرة دار إحياء الكتب العربية .
- ٧٩- الغزالي (أبو حامد) : المنقذ من الضلال - مكتبة الأنجلو - القاهرة سنة ١٩٥٥ م .
- ٨٠- الغزالي (أبو حامد) : مقاصد الفلاسفة الطبعة الثانية سنة ١٩٣٦ م - المطبعة المحمودية التجارية .
- ٨١- الغزالي (أبو حامد) : المستصفي من علم الأصول - جزءان سنة ١٣٢٢ هـ ، ١٣٢٤ هـ - الطبعة الأولى - مطبعة بولاق - القاهرة .
- ٨٢- الغزالي (أبو حامد) : الاقتصاد في الاعتقاد - مكتبة الحسين التجارية بالقاهرة .
- ٨٣- الفارابي (أبو نصر) : الفصول المنتزعة - تحقيق الدكتور فوزي مري نجار - بيروت . وهذا التحقيق يعد تحقيقاً دقيقاً ممتازاً (دار المشرق ١٩٧١ م) .
- ٨٤- الفارابي (أبو نصر) : السياسة المدنية (مبادئ الموجودات) - حققه الدكتور

- فوزى مبرى نجار تحقيقاً دقيقاً - بيروت - المطبعة الكاثوليكية
سنة ١٩٦٤ م .
- ٨٥- الفارابي (أبو نصر) : الجمع بين رأي الحكيمين أفلاطون الإلهي
وأرسطو - القاهرة - مطبعة السعادة سنة ١٣٢٥ هـ - سنة ١٩٠٧ م .
- ٨٦ - الفارابي (أبو نصر) : عيون المسائل - القاهرة - مطبعة السعادة
سنة ١٣٢٥ هـ - سنة ١٩٠٧ م .
- ٨٧ - الفارابي (أبو نصر) : إحصاء العلوم - تحقيق الدكتور عثمان أمين -
دار الفكر العربي - القاهرة - الطبعة الثانية سنة ١٩٤٨ م .
وقد قدم الدكتور عثمان أمين لتحقيقه بمقدمة ممتازة فيها دقة وشمول وإحاطة
تامة بالموضوع .
- ٨٨- الفارابي (أبو نصر) : عيون المسائل - القاهرة - مطبعة السعادة
سنة ١٣٢٥ هـ - سنة ١٩٠٧ م .
- ٨٩- الفارابي (أبو نصر) : آراء أهل المدينة الفاضلة - الطبعة الثانية - مكتبة
الحسين التجارية سنة ١٩٤٨ م .
- ٩٠- الفارابي (أبو نصر) : كتاب الحروف - تحقيق الدكتور محسن
مهدي - دار المشرق ببيروت .
وهذا الكتاب يعد من الكتب البالغة الأهمية والتي تدلنا على عمق تفكير الفارابي
ودقته ، أما عن تحقيقه فهو تحقيق غاية في الدقة ، شأنه في ذلك شأن
كتب أخرى للفارابي قام بتحقيقها الدكتور محسن مهدي .
- ٩١- الفارابي (أبو نصر) : فلسفة أرسطو طاليس - تحقيق الدكتور
محسن مهدي - دار مجلة شعر - بيروت - سنة ١٩٦١ م .
- ٩٢- الكندي : رسالة إلى المعتصم بالله في الفلسفة الأولى - نشرت مع مجموعة
رسائله التي سنذكرها بعد ذلك للكندي - جزء ١ سنة ١٩٥٠ م ،
جزء ٢ سنة ١٩٥٣ م . دار الفكر العربي - القاهرة - وقد حقق هذه
الرسالة وغيرها من رسائل الكندي تحقيقاً ممتازاً غاية في الدقة ، الدكتور

٢٢١

- محمد عبد الهادى أبوريدة ، وقدم لكل رسالة بمقدمة تحليلية كمدخل
لقراءة الرسالة وفهمها . وقد حقق هذه الرسالة أيضاً الدكتور أحمد
فؤاد الأهوانى ونشرت بالقاهرة - دار إحياء الكتب العربية .
- ٩٣ - الكندى : رسالة فى الفاعل الحق الأول التام والفاعل الناقص الذى هو
بالحجاز .
- ٩٤ - الكندى : رسالة فى حدود الأشياء ورسومها .
- ٩٥ - الكندى : رسالة فى وحدانية الله وتناهى جرم العالم .
- ٩٦ - الكندى : رسالة فى الإبانة عن العلة الفاعلة القريبة لكون والفساد .
- ٩٧ - الكندى : رسالة فى الإبانة عن سجد الجرم الأقصى .
- ٩٨ - الكندى : رسالة فى الجواهر الخمسة .
- ٩٩ - المراكشى : (عبد الواحد) : المعجب فى تلخيص أخبار المغرب - الطبعة
الأولى سنة ١٩٤٩م - المكتبة التجارية الكبرى - القاهرة .
- ١٠٠ - إمام (دكتور إمام عبد الفتاح) : مدخل إلى الفلسفة - القاهرة -
دار الثقافة للنشر سنة ١٩٧٣م .
- ١٠١ - أمين (أحمد) : فجر الإسلام - القاهرة - - مكتبة النهضة
المصرية - الطبعة السابعة سنة ١٩٥٩م .
- ١٠٢ - أمين (دكتور عثمان) : الفلسفة الرواقية - القاهرة - مكتبة الأنجاء
المصرية .
- ١٠٣ - بالثيا : تاريخ الفكر الأندلسى - ترجمة د . حسين مؤنس - الطبعة
الأولى سنة ١٩٥٥م . مكتبة النهضة المصرية - القاهرة .
- ١٠٤ - بدوى (دكتور عبد الرحمن) : دور العرب فى تكوين الفكر الأوروبى
- دار الآداب - بيروت سنة ١٩٦٥م .
- ١٠٥ - بوقلس : الإيضاح فى الخير المحض (كتاب العلل) - حققه الدكتور
عبد الرحمن بدوى ضمن كتاب « الأفلاطونية المحدثة عند العرب »

- القاهرة – مكتبة النهضة المصرية سنة ١٩٥٥ م .
- ١٠٦ – برفلس : حجج برفلس على قدم العالم – تحقيق الدكتور عبد الرحمن بدوى ضمن « الأفلاطونية المحدثة عند العرب » .
- ١٠٧ – بريتزل (أوتو) : مذهب الجوهر الفرد عند المتكلمين الأولين في الإسلام – الترجمة العربية للدكتور محمد عبد الهادى أبو ريده ضمن « مذهب الذرة عند المسلمين » – القاهرة – سنة ١٩٤٦ م – مكتبة النهضة المصرية .
- ١٠٨ – بينيس : مذهب الذرة عند المسلمين – ترجمة الدكتور محمد عبد الهادى أبو ريده – القاهرة – مكتبة النهضة المصرية سنة ١٩٤٦ م . وهذا الكتاب من أدق الكتب التى بحثت فى هذا الموضوع . وبدلنا على عمق مؤلفه وسعة اطلاعه .
- ١٠٩ – فامسطيوس : شرح مقالة اللام – الترجمة العربية القديمة لإسحق بن حنين – تحقيق الدكتور عبد الرحمن بدوى ضمن كتاب « أرسطو عند العرب » – مكتبة النهضة المصرية – القاهرة – سنة ١٩٤٧ م
- ١١٠ – جوييه (ليون) : مدخل لدراسة الفلسفة الإسلامية – الترجمة العربية الدكتور محمد يوسف موسى – القاهرة – دار الكتب الأهلية .
- ١١١ – جولد تسيهر (أجناس) : العقيدة والشريعة فى الإسلام – ترجمة الدكتور محمد يوسف موسى ، على حسن عبد القادر ، عبد العزيز عبد الحق – الطبعة الأولى سنة ١٩٤٦ م – دار الكتاب المصرى – القاهرة .
- ١١٢ – دى بور : تاريخ الفلسفة فى الإسلام – ترجمة الدكتور محمد عبد الهادى أبو ريده – الطبعة الثالثة سنة ١٩٥٤ م – لجنة التأليف والترجمة والنشر – القاهرة .
- ١١٣ – دى بور : مادة « سبب » بدائرة المعارف الإسلامية – ترجمة الدكتور

٢٢٣

محمد عبد الهادى أبوريده - مجلد ١١ - عدد ٦ (من الطبعة القديمة) .

١١٤- رجب (دكتور محمود) : الميتافيزيقا عند الفلاسفة المعاصرين - الإسكندرية - منشأة المعارف .

١١٥- ريشنباخ (هانز) : نشأة الفلسفة العلمية - ترجمة الدكتور فؤاد زكريا - القاهرة - دار الكتاب العربى للطباعة والنشر .

١١٦- زايد (سعيد) : الفارابى - دار المعارف - القاهرة .

١١٧- سارتون (جورج) : تاريخ العلم جزء ١ ، جزء ٢ جزء ٣ . جزء ٤ - الترجمة العربية بإشراف الدكتور إبراهيم بيومى مذكور - دار المعارف بمصر سنة ١٩٥٧ ، ١٩٥٩ ، ١٩٦١ ، ١٩٧١ م على التوالي .

١١٨- طوقان (قدرى حافظ) : تراث العرب العلمى فى الرياضيات والفلك - الطبعة الثانية - سنة ١٩٥٤م - جامعة الدول العربية - الإدارة الثقافية .

١١٩- عبد الجبار (القاضى المعتزلى) : المعنى فى أبواب التوحيد والعدل - المجلد السادس (الإرادة) ، المجلد الثامن (المخلوق) ، المجلد الثانى عشر (النظر والمعارف) : القاهرة - الدار المصرية للتأليف والترجمة - وقد حققته لجنة بإشراف الدكتور طه حسين ، ومراجعة الدكتور إبراهيم بيومى مذكور .

وهذا الكتاب من أهم الكتب التى تكشف عن الفكر الاعتزالى ، ولا غنى عنه فى التعرف على مذاهب المعتزلة عامة ، والقاضى عبد الجبار على وجه الخصوص .

١٢٠- عبد الجبار (القاضى) : المحيط بالتكليف - جمع الحسن بن متويه - تحقيق عمر السيد عزمى ومراجعة الدكتور أحمد فؤاد الأهوانى - القاهرة - الدار المصرية للتأليف والترجمة .

١٢١- قنوتى (الأب جورج شحاته) : مؤلفات ابن سينا - القاهرة - دار

المعارف بالقاهرة - سنة ١٩٥٠ م

- ١٢٢ - لبيب (مصطفى) : الكيمياء عند العرب - القاهرة - دار الكاتب العربي للطباعة والنشر - سنة ١٩٦٧ م
- ١٢٣ - ماك دونالد : مادة « الله » بدائرة المعارف الإسلامية - الترجمة العربية - مجلد ٢ - عدد ٩ من الطبعة القديمة .
- ١٢٤ - مايرهوف (ماكس) : من الإسكندرية إلى بغداد - بحث في تاريخ التعليم الفلسفي والطبي عند العرب - ترجمة الدكتور عبد الرحمن بدوي (ضمن كتاب : التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية) - القاهرة - مكتبة النهضة المصرية - الطبعة الثانية - سنة ١٩٤٦ م .
- ١٢٥ - محمود (دكتور زكي نجيب) : تجديد النكره العربي - بيروت - دار الشرق - سنة ١٩٧١ م .
- ١٢٦ - محمود (دكتورة فوية حسين) : الجويني سلسلة أعلام العرب - القاهرة - سنة ١٩٦٥ م .
- ١٢٧ - مدكور (دكتور إبراهيم بيومي) : في الفلسفة الإسلامية - منهج وتطبيقه - دار إحياء الكتب العربية - الطبعة الأولى سنة ١٩٤٧ م - القاهرة .
- ١٢٨ - مدكور (دكتور إبراهيم بيومي) : أثر العرب والإسلام في النهضة الأوروبية - الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر - سنة ١٩٧٠ م - القاهرة - الطبعة الأولى .
- ١٢٩ - هويدى (دكتور يحيى) : دراسات في علم الكلام والفلسفة الإسلامية - القاهرة سنة ١٩٧٢ م
- ١٣٠ - هويدى (دكتور يحيى) : تاريخ فلسفة الإسلام في القارة الإفريقية - الجزء الأول (في الشمال الإفريقي) - القاهرة - مكتبة النهضة المصرية سنة ١٩٦٦ م .

ثانياً - المصادر غير العربية :

1. *Afnan* (Sohcil m) : Avicenna, his life and works. London-george allen-unwin, 1958
 كتاب يعرض لبعض جوانب الفكر السنيوي . وقد أوشكنا على الانتهاء من ترجمته لتقدمه إلى قراء العربية مع بعض التعليقات والاعتراضات .
2. *Allard* (m) : La Rationalisme d'Averroés d'apres une etude Sur la Creation. Bulletin d'etudes Orientales, de l'institut Français de Damas.
3. *Anawati et L. g rdet* : Introduction à la théologie musulmane. Paris. 1948.
 وقد صدرت ترجمة عربية لهذا الكتاب في ثلاثة أجزاء بعنوان « فاسفة الفكر الديني بين الإسلام والمسيحية » . قام بها الدكتور صبحي الصالح ، والدكتور فريد جبر - بيروت - دار العلم للملايين سنة ١٩٦٧ م .
4. *Anawati* (george, G) : Philosophie Arabe et Islamique Bibliographie de la philosophie médiévale en terre d'Islam pour les années 1959-1969. Bulletin de philosophie médiévale-Edité par la Société Internationale pour l'Etude de la philosophie médiévale (10 - 12). 1968 - 1970.
5. *Arberry* (A.J.) : Avicenna on theology. London-murray. 1951.
6. *Arberry* (A.J.) : The legacy of Persia. Edited by Arberry, Oxford London - 1953.
 وقد صدرت ترجمة عربية لهذا الكتاب ، أشرف عليها وراجعها الدكتور يحيى الخشاب - دار إحياء الكتب العربية - القاهرة سنة ١٩٥٩ م .
7. *Aristotle*:^(١) De Caelo. English translation by J.L.Stocks under the editorship of Sir David Ross. London-Oxford - Clarendon Press. vol II^(٢). 1962.

(١) راجع ما كتبناه عن الترجمات العربية القديمة لكتب أرسطو ، وعن الترجمة الإنجليزية التي صدرت بإشراف د. روس Ross . وذلك في كتابنا « الفلسفة الطبيعية عند ابن سينا » ، وفي كتابنا « مذاهب فلاسفة المشرق » .

(٢) هذا الرقم ، هو رقم المجلد في الترجمة الإنجليزية .

8. *Aristotle* : Metaphysics. A revised text with introduction and Commentary by S.D. Ross. London - Oxford, 1924, two volumes.
9. *Aristotle* : De Anima. English translation by J.H. Smith, vol III, 1963.
10. *Aristotle* : Meteorologica. English translation by E.W. Webster, vol III, 1963.
11. *Aristotle* : The logic of Aristotle : English translation 1963. London - Oxford.
12. *Aristotle* : Physica. English translation. 1962.
13. *Aristotle* : De generatione et Corruptione. English translation. 1962.
14. *Armstrong* : An introduction to ancient philosophy. London - methuen. 1949.
15. *Bailey* (Cyril) : The greek atomists and Epicures Oxford - Clarendon Press. Lond - 1928.
16. *Brehier* (E) : La philosophie du moyen age. paris. 1949. Albin michel.
17. *Boer* (T.J.de) : Art „philosophy” in Encyclopaedia of Religion and Ethics vol 9.
18. *Brockelman* (Dr C) : Geschichte der Arabischen litteratur Teil I, weimar..
19. *Burnet* (j) : Greek philosophy. Thales to plato. London - macmillan - 1943.
20. *Butler* (W.A.) : Lectures on the history of ancient Philosophy. Ed. W.H. Thompson. New - York. 1879.
21. *Collingwood* (R.J) : The idea of Nature. London - 1945 - Oxford university Press (١).
22. *Corbin* (Henri) : Histoire de la philosophie Islamique. Jallimard, 1964.

ولهذا الكتاب ترجمة عربية قام بها نصير مروة وحسن قببسي وراجعها مع مقدمة لها موسى الصدر وعارف تامر - بيروت - لبنان سنة ١٩٦٦ م .

23. *Crump* (g. and E. jacab) : The legacy of the middle ages. 1938.

ولهذا الكتاب ترجمة عربية - القاهرة - مؤسسة سجل العرب - سنة ١٩٦٥ .
وترجم القسم الخاص بالفلسفة الدكتور زكي نجيب محمود .

(١) راجع ما كتبناه عن هذا الكتاب في مؤلفنا « الفلسفة الطبيعية عند ابن سينا » ص ٤٣٢ .

٢٢٧

24. *De Lacy* : The problem of Causation in Plato's philosophy
 25. *Dugat* (g) : Histoire des philosophes et des théologiens musulmans.
 Paris - maisoncave.
 26. *Duhem* (P) : Le Système du monde, Histoire des doctrines Cosmologiques de Platon à Copernic. Tome I et IV Paris, Hermann, 1954.

وهذا الكتاب غاية في الدقة والعمق ولا يستغنى عنه الباحث في هذا المجال .

27. *Ehwany* (Dr A.F.) : Islamic philosophy. First published 1957. Anglo - Egyptian Bookshop. Cairo.
 ويتضمن هذا الكتاب الموجز مجموعة المحاضرات التي ألقاها المؤلف في جامعة واشنطن ، سانت لويس ، ميسوري عن فلاسفة العرب في المشرق والمغرب ، وعن الفلسفة العربية في جمهورية مصر العربية
 28. *Fakhry* (Dr majid) : Islamic occasionalism and its Critique by Averroes and Aquinas. London 1958.
 29. *Jardet* (L) : La pensée religieuse d'Avicenna. Paris - Librairie philosophique - Vrin, 1951.
 30. *Gauthier* (L) Ibn Rochd (averroës). Presses universitaires de France. 1948.
 31. *Gauthier* (L) : La théorie d'Ibn Rochd (averroës) Sur les rapports de la religion et de la philosophie - Paris - 1909.
 32. *Gilson* (E) : History of Christian philosophy in the middle ages.
 33. *Goichon* (mlle. A.M) : La philosophie d'Avicenna et Son influence en Europe medievale. Paris. 1944.
 34. *Gomperz* (T) : The greek Thinkers. English translation by Laurie magnus. London. 1949.
 35. *Hamelin* (O) : Le Système d'Aristote. Paris. 1931.
 36. *Haskins* (C.H.) : Studies in the history of mediaeval Science - London - Cambridge - 1927.
 37. *Haureau* (B) : Histoire de la philosophie scolastique Paris
 38. *Heidel* (W.A.) : A study of the Conception of nature among the pre-socratics. Proceedings of the american Academy of arts and Sciences. January, 1910.

39. *Hernandez* (miguél Cruz) : La Metaphisica de Avicenna. universidad de granade, 1949.
40. *Hernandez* (M.C.) : Histoire de la filosofia Espanola, filosofia Hispano-musulmana, Tomo 1, madrid, 1957.
- خصص المؤلف في هذا الكتاب فصلاً ستة للبحث في الفلسفة في المشرق العربي ثم بحث في الفلسفة في البلاد الإسبانية .
41. *Hourani* (albert) : Arabic thought in the liberal age - oxford - London-1962.
42. *Inge* (W.R) : The philosophy of plotinus. Two volumes. London - Longmans. 1948.
43. *Jaeger* (W) : Aristotle. Fundamentals of the history of his development. English translation by Richard Robinson. London - Oxford. 1962.
44. *Kraus* (Paul) : Plotin Chez les Arabes des Enneades. Bulletin de l'institut d'Egypte, tome XXIII, Session 1940 - 1941. Le Caire - imprimerie de l'institut Français d'archéologie Orientale. 1941.
45. *Macdonald* : Development of muslim Theology. New. York. 1903.
46. *Madkour* (Dr Ibrahim) : l'organon d'Aristote Dans le monde Arabe.
47. *Madkour* (Dr Ibrahim) : La Place d'Alfarabi dans l'ecole philosophique musulmane. Paris 1934.
48. *Mahdi* (Dr muhsin) : Alfarabi against philoponus. The university of Chicago. Ccenter of for middle Eastern Studies. Reprinted from journal of Near Eastern Studies. vol 26 No 4, October 1967.
49. *Marmura* (michael, E) : Avicenna and the problem of the infinite Number of Souls. vol XXII 1960. Pontifical institute of mediaeval Studies, Toronto, Canade.
50. *Martin* (T.H.) : "Nature" article dans le dictionnaire des sciences philosophiques de Frank. Paris, Hachette, 1885.P. 1171 - 1180.
51. *Mellone* (S.H.) : Western Christian Thought in the middle ages. London.
52. *Mieli* (Aldo) : La Science Arabe et Son rôle dans l'Evolution Scientifique mondiale. Leiden, 1966.
53. *Montgomery* (Watt) : Free will and predestination in Early Islam. London. 1942.

54. *Munk* (S) : Mélanges de philosophie juive et arabe. Paris 1955.
55. *Munk* (S) : Ibn Sina, Article dans le dictionnaire des sciences philosophiques de Ad. Frank. Paris 1885. p. 752 - 755.
56. *Nasr* (S.H.) : An Introduction to Islamic Cosmological Doctrines, Conceptions of the Nature and methods used for its study by the I kwan al Safa, al Biruni, and Ibn Sina. Cambridge. 1964.
57. *Nasr* (S.H.) : Cosmologies of Aristotle and Ibn - Sina, Pakistan philosophical journal (Lahore) vol III, p. 13 - 28. January 1960.
58. *O'leary* (De Lacy) : Arabic thought and its place in history - fourth edition. 1958. London - Kegan Paul

للكتاب ترجمة عربية قام بها الدكتور تمام حسان وراجعها الدكتور محمد مصطفى حلمي - وزارة الثقافة - القاهرة سنة ١٩٦٢ م .

59. *O'leary* (De Lacy) : How greek Science passed to the Arabs. London-Routledge - Kegan Paul. 1948.

للكتاب ترجمة عربية قام بها الدكتور وهيب كامل وراجعها زكي علي - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة سنة ١٩٦٢ م .

60. *Plato* : „plato Cosmology” : The Timaeus of plato English translation by F.M. Cornford. London - Routledge. Kegan Paul. 1956.
61. *Quadri* (g) : La philosophie Arabe dans l'Europe médiévale, des origines à averroés. Traduit de l'italien par Ronald Huret. Paris 1960.
62. *Radhakrishnan* : History of philosophy Eastern and Western. London-Allen - Univin. vol I 1962. vol II 1963.
63. *Renan* (E) : Oeuvres Completes Tome III, averroés et l'averroisme. Paris. 1949.
4. *Ross* [W.D.) : Aristotle - oxford - London - 1953.
65. *Russell* [B) : History of Christian philosophy. London - george Allen-unwin. 1961.

ترجم الدكتور زكي نجيب محمود القسم الأول (الفلسفة اليونانية) والقسم الثاني (الفلسفة المسيحية) من هذا الكتاب - القاهرة - لجنة التأليف والترجمة والنشر .

66. *Sarton* [g) : Introduction to the history of science.

67. *Sharif* [M.M.) : A history of muslim philosophy - otto - Harrassowitz-wiesbaden. Two volumes 1963.
- كتب فصوله مجموعة من المتخصصين في هذا المجال . فالفصل الخاص بالفارابي
كتبه الدكتور إبراهيم مدكور والفصل الخاص بابن سينا كتبه فضل رحمان
والفصل الخاص بابن رشد كتبه الدكتور أحمد فؤاد الأهواني . . . إلخ .
68. *Taylor* [A.E.) : Plato, the man and his work - London - mcthuen
1952.
69. *Taylor* [H.O.) : The mediaeval mind. Two volumes. Harvard 1962.
70. *Vaux* [Carrade) : Les penseurs de l'Islam France-geuthner.
71. *Vaux* [Carra de) : Avicenna. Paris. Alcan 1900.
72. *Wulf* [Maurice de) : History of Mediaeval philosophy. Two volum-
es. London, Longmans - 1935.

كتب للمؤلف

- ١ - النزعة العقلية في فلسفة ابن رشد - دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٨م -
مكتبة الدراسات الفلسفية .
- ٢ - الناسفة الطبيعية عند ابن سينا - دار المعارف بمصر سنة ١٩٧١ -
مكتبة الدراسات الفلسفية .
- ٣ - مذاهب فلاسفة المشرق - دار المعارف بمصر - الطبعة الثالثة سنة ١٩٧٤
- المكتبة الفلسفية .
- ٤ - تجديد في المذاهب الفلسفية والكلامية - دار المعارف بمصر - الطبعة الثانية
سنة ١٩٧٤ - المكتبة الفلسفية .
ويصدر للمؤلف قريبا في سلسلة « الأصالة والمعاصرة » التي يشرف عليها
ويقدم لها .
- ١ - نقد الفكر الجدل
- ٢ - مدخل إلى الفكر الفلسفي العربي .
- ٣ - العقل والتجديد .
- ٤ - ابن باجة. فيلسوفاً مغرباً .

تم إيداع هذا المصنف بدار الكتب والوثائق القومية
تحت رقم ١٩٧٤/٣٧٣١
مطابع دار المعارف بمصر - ١٩٧٤
٣/٧٤/٦

RECONSTRUCTION IN THE PHILOSOPHICAL AND THEOLOGICAL SYSTEMS

DR. MOHAMED ATIF ASSEAFY



DAR AL-MA'ARIF, CAIRO.